اللجنة الوطنية اللبنانية للتربية والعلم والثقافة (الأونسكو)

بيروت
البعد الثقافي لأعمار وسط المدينة

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

وقائع المؤتمر المنعقد في بيروت
بتاريخ ٣ نيسان ١٩٩٦

بمناسبة العقد العالمي للتنمية الثقافية
١٩٨٨ ـ ١٩٩٧

بيروت ١٩٩٦

اللجنة الوطنية اللبنانية للتربية والعلم والثقافة (الأونسكو)

بيروت
البعد الثقافي لأعمار
وسط المدينة

جامعة بيروت العربية
مكتبة كلية الآداب
الرقم العام: ٤٦١٦٣
الرقم الخاص:

وقائع المؤتمر المنعقد في بيروت
بتاريخ ٣ نيسان ١٩٩٦

بمناسبة العقد العالمي للتنمية الثقافية
١٩٨٨ ـ ١٩٩٧

بيروت ١٩٩٦

تقديم

من دواعي الإعتزاز أن تلقى بيروت اهتماماً دولياً للحفاظ على ما تكتنزه من آثار هي في آخر المطاف ملكاً لا للبنان وحسب وإنما للإنسانية جمعاء. فقد أسمهت المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم (الأونسكو) في التعبير عن الإهتمام ببيروت فخصّتها بالعديد من البعثات التي عملت بإشراف وزارة الثقافة والتعليم العالي والدوائر الرسمية اللبنانية على صون بيروت والحفاظ على تراثها وتاريخها.

غير أن عملية إعادة البناء قد استوجبت بطبيعة الحال حفريات كشفت عن معالم قديمة لبيروت. . . . وثار حول هذه الحفريات وطرق المحافظة على ما كشفت عنه جدل علمي بلغ حدّ الصخب في بعض الأحيان. كما أن بعض معالم بيروت الحديثة قد تأثر ببرامج الإعمار التي أقرتها الدولة. . . كل ذلك يدلّ على الغيرة البالغة والحرص الشديد الذي يكنه جميع الناس في لبنان خاصة وفي العالم على بيروت، ومن خلال بيروت على لبناننا العزيز.

ووجدت اللجنة الوطنية اللبنانية للتربية والعلم والثقافة أن تجمع نخبة من المهتمين في مؤتمر تنظمه مع نقابة المهندسين في بيروت لطرح مختلف الآراء حول ما يجري في بيروت الأثرية من أعمال إعمار وإنماء وترميم ومناقشة هذه الآراء في إطار علمي رصين، والانتهاء إلى بعض التوصيات.

إن اللجنة الوطنية اللبنانية للأونسكو لا تدعي أنها وفّت هذا الموضوع الواسع والمعقّد، بل والشائك أيضاً، حقّه من البحث. ولكنها أرادت أن تسهم مع غيرها من المهتمين في خدمة بيروت وأن تحرص على ربط الإنماء والإعمار بالثقافة انسجاماً مع الاتجاه العالمي في هذا المجال، خاصة وأن الأونسكو قد اعتبرت العشر سنوات الأخيرة من القرن العشرين «العقد الدولي للثقافة» في العالم. فهذا الكتاب يقع ضمن إسهامات اللجنة الوطنية في هذا العقد.

وتحرص اللجنة على شكر منظمة الأونسكو على المعونة التي قدمتها للجنة في إطار «برنامج المساهمة» لتنظيم هذا المؤتمر ونشر وقائعه في هذا الكتاب. كما تشكر

نقابة المهندسين بشخص رئيسها الأستاذ عاصم سلام والمحاضرين الكرام على إسهاماتهم القيمة في إنجاح هذا المؤتمر.

كما نخص بالشكر الجزيل والتقديم العظيم معالي وزير الثقافة والتعليم على كريم رعايته للمؤتمر وعلى الكلمة القيمة التي ألقاها في جلسة الإفتتاح.

فإلى بيروت العزيزة نقدم هذا الكتاب مع أطيب التمنيات لها بمستقبل زاهر يليق بماضيها العريق.

بيروت في ٣٠ آب ١٩٩٦

الدكتور هشام نشابه
الأمين العام للجنة الوطنية اللبنانية
للتربية والعلم والثقافة

إن الآراء الواردة في المحاضرات التي يتضمنها هذا الكتاب تمثل وجهة نظر أصحابها وهي لا تمثل بالضرورة وجهة نظر اللجنة الوطنية اللبنانية للتربية والعلم والثقافة.

كلمات الافتتاح

كلمة معالي وزير الثقافة والتعليم العالي
الأستاذ ميشال إدّه

يثلج الصدر حقاً هذا الانتباه للبعد الثقافي، أساساً لا يمكن إغفاله، ولا الاستغناء عنه، في عملية الإنماء الذي طالما شوهد مبتوراً مشوّهاً منتهياً إلى الفشل، كلّما اختزل مفهومه، وتطبيقاته الملموسة، في مجرد العناية بالحجر، وبعماراته التحتية والفوقية الباهرة، على حساب الانتباه إلى ثراء الإنسان والجماعة وروح المدينة والاجتماع، بيئة ثقافية بامتياز لن يزدهر اقتصاد، ولن ينمو مال، ولن يتقدّم اجتماع، ولن تتحقق تنمية إذا ما أقصي الإنسان باقياً عند مشارف التخلّف، فيما هو، ونماءه، الغاية الأولى والأخيرة لكل إنماء.

يثلج الصدر حقاً هذا الحرص على المساهمة بتنمية الوعي العام اللبناني، الرسمي والأهلي بأهمية البعد الثقافي في عملية إنماء وسط بيروت، قلب بيروت التي قلب لبنان الوعي العام بمنجزات تاريخ هذه الحاضرة العريق، فيما اللبنانيون يستعيدون عافيتهم وعاصمتهم، ماضين إلى مستقبل يصون لوطنهم ولعيشهم حضوراً كريماً في إنسانية القرن الحادي والعشرين. فمن لا يصون ماضيه وذاكرته وإنجازاتهما، يصعب عليه أن ينجز مستقبلاً وسيماً.

إذا كانت الأولوية معقودة للمستقبل أيها السادة، فهذا لا يعفينا من معرفة الماضي الذي يستحيل إعدام إنجازاته الحضارية. فمن لا ذاكرة له لا مستقبل له. وبيروت ذاكرتنا وهويتنا وشخصيتنا والذي جعلها من بين أقدم مدن العالم تاريخاً وعراقة ليس هو تراكم الركام والأنقاض بفعل تناوب الزلازل وغيرها من عوامل الطبيعة، أو من عوامل البشر الذين قلّما خلا مسار تطورهم وتقدمهم المطرد من سِيَر المآسي العاصفة المعترضة.

عراقة بيروت ومجدها الغابر، والحديث، والمعاصر، صنعتهما دهور وأدوار من الإنجازات الحضارية دوّنت اسم هذه المدينة، بالعديد العديد من لغات الأرض، في سجل الحضارة الإنسانية، بصفتها منارة مشعّة جازت حدود المكان والجغرافيا، وعبرت

مسافات القرون، لتنتهي إلى ما باتته في قرننا المودّع هذا بيئة ثقافية علمية فنية نهضوية مجلّية في محيطها العربي، وعلى هذا المتوسط، وفي ما يتعداهما.

هذه الحاضرة، الحورية، العاصمة، أريد تشويه حقيقتها وطابعها وموقعها الحضاري، بالاستناد إلى ظروف الحرب المدمّرة الأخيرة ومآتيها البشعة. فجرى تصوير بيروت باعتبارها مدينة للتذابح ولاصطراع الغرائز الشريرة، مدينة للإرهاب والاحتجاز والخطف. مدينة للتهريب والفساد والإفساد. مدينة متنكرة حتى لماضيها المشرق العريق، نادمة على تراثها منقلبة عليه. مدينة ملعونة، تقتلع حجارة ثقافتها وتتقاتل بها.

نحن لا ننسى أيّها السادة، وعلينا ألاّ ندع أجيالنا الآتيات تنسى، أنّ نهوض بيروت الدائم من بين الدمار والأنقاض كان دائماً هو القاعدة، على امتداد تاريخها الذي يرقى إلى أكثر من خمسة آلاف سنة. مثلما لا ينسى معدن أهلها ورجالاتها الكبار الذين قابلوا تجارب القدر بتحويلها إلى تاريخ، على امتداد الحضارات التي تعاقبت على صنع عراقة هذه المدينة ومجدها. وبيروت الوفية إلى هذا المعدن وهذا التراث، لا يسعها مطلقاً أن تنسى ذلك التاريخ المتواصل من الإبداع في نسج شخصية هذه المدينة وحيويتها وحضورها وعلى قاعدة هذه الحيوية التي جوهرها الانفتاح والتفاعل والتخاصب، تألّقت عاصمتنا الحاضرة العربية الأولى والمركز الأول للثقافة والمسرح والفنون، وللعلوم، وللطباعة، والصحافة، وللجامعة والاستشفاء، وللأعمال وللتجارة والمصارف. وهل تمحى من ذاكرة المسرح العربي مثلاً تفتيحة هذا الفن في بيت مارون النقاش ببيروت؟ وهل تملك ذاكرة الثقافة العربية، والعالمية كذلك، أن تنسى ذلك التجديد الذي اخترعه مبدعون كالإمام الأوزاعي وجبران خليل جبران، والريحاني وميخائيل نعيمة وجورج شحادة؛ وفي التشكيل أيضاً، وفي الفكر أيضاً وفي... وفي...

وعلى قاعدة هذا الإبداع الأصيل أيضاً، وبإنجازاته الريادية في الحقول كافة، تألّقت عاصمتنا عاصمة دولية، لم تعد تكتمل دورة وحيوية العلاقات والتبادلات الدولية، على كل صعيد، إن لم تتواصل مع بيروت وتغتني بحيويتها.

وعلى قاعدة هذه العراقة الدائمة، حافظت عاصمتنا على روحها هذه، وتألّقها هذا، حتى خلال تلك الحرب الشريرة الشعواء التي دفعت بالعديد من المدن والعواصم إلى الظنّ بانطفاء بيروت، واقتراب نهايتها، وإلى استعجال مراسم الدفن، والتحضّر لوراثتها والحلول محلّها. وصمدت بيروت، وبدّدت كل الأوهام والظنون التي بعضها

إثم ما زال ماثلاً، متمثلاً بنوايا وخطط إسرائيل لحذف بيروت موقعاً ودوراً وحاضرة من الحاضر والمستقبل. لكن معدن هذه المدينة، معدن المخلصين الأوفياء لرسالتها، لم يدع الفجيعة تأخذه بمآسيها، بل تطلع دائماً إلى الإمساك بالمصير. وإلى البحث في أسباب الصمود وتوفير عناصره ودعائمه، ليعاد بناء بيروت في مكانها إيّاه، إثر كل مرة تعرضت فيها للهدم. وهذا بخلاف العديد من الحواضر التي باتت مهجورة دارسة بعد أن حلّت بها كارثة، وبخلاف تلك التي انتقلت إعادة بنائها إلى أماكن أخرى، أيضاً.

أمّا صمود بيروتنا في المكان فواحد من عناوين إصرارها على البقاء في الزمن، وصنع آفاقه الآتيات. وآخر مثال رائع الشهادة في هذا الصدد، أمثولة الصمود الأسطوري الذي قدّمته إبّان الغزو الإسرائيلي وحصاره لها بغاية محوها.

لقد بادءتكم الحديث بالذاكرة، لأنّنا، بعد كل الذي جرى، بإزاء مشروع شامل الأبعاد تاريخي الطابع، لإعادة بناء بيروت وكلّ لبنان، بدأت ترجمة خططه إنجازات ملموسة، رغم قسوة الظروف البالغة القسوة، لكي لا يعود شيء من كل ذاك الذي جرى وميزة هذا المشروع الأولى أنّ وفاءه للذاكرة يقترن بالعين الدائمة على المستقبل. نرمّم ما تهدّم بالتأكيد، إنما في ضوء موجبات المستقبل الذي يلزمنا ببناء الجديد. إذ لا ذاكرة حقيقية إن لم تنفتح على مشروع ولا عافية راسخة للبنان إن اقتصرت تكاوينها على تكاوين الماضي وإعادة نسخ صوره، لا سيّما وسط هذه التبدلات والمتغيرات العاصفة المذهلة التي ترسم تكاوين وملامح عالمنا المعاصر.

وكان لا بدّ من مشروع لإعادة بناء بيروت، والانخراط السريع في تنفيذه، كي لا تظلّ حاضرة مهجورة دارسة مدمرة، ملقاة مهمة تعميرها على قارعة الطريق والصدفة يتآكلها تراكم السنين وصدأ العجز.

هذا المشروع بنهوض لبنان دولة، متحرّرة من احتلال إسرائيل، ديموقراطية، عصرية، بدأت ملامحه وعناصره تتحدّد وتتخذ طابعها التنفيذي الملموس في الاقتصاد والمال والإدارة والتعمير والجامعة والثقافة والعلم والفن وفي بنية المجتمع بجوانبها كافة. أمّا المصاعب الموروثة، وتلك التي تختلط فيها عوائق الحاضر مع أشباح من ذهنيات الماضي البعيد أو القريب، فلن تدعها الدولة تثنيها عن متابعة الترجمة الملموسة لإخلاصها المنزّه لعافية بيروت، ولحضور لبنان الفاعل الكريم في عالمنا العربي، وفي المنطقة، وفي العالم.

إعادة الاعتبار للحقيقة، في حقيقة هذه المدينة بيروت، بصفتها عملية ملموسة

ومناخات وإجراءات، إنما هي مهمة حيوية أولى أؤكّد بأننا نتابعها، على مستوى الدولة، بخطوات واثقة لا عودة عنها ولا ارتباك في تقدمها. فحتى التعثر غير مسموح به، في هذا الصدد.

فالمركز العلمي والجامعي الأول الذي كانته بيروت قبل الحرب، سوف تستعيده. والمركز الطبي الأول الذي كانته في محيطنا العربي، والنطاق الإقليمي، ها هي تسارع السعي والتحصيل وإعادة التأهيل، من أجل استئناف حضورها المستقطب، على هذا الصعيد. والمركز الثقافي والإبداعي الذي لم تتمكن الحرب من القضاء عليه، رغم إلحاق بعض المظاهر السلبية به، يعود إلى تألّقه بطاقات مبدعي بيروت ولبنان وباحثيهما وكتابهما ومطابعهما، الكفيلة باستعادة هذا الدور في ظلّ مناخات الحرية والديموقراطية الكاملتين. والمركز الاقتصادي والمالي تتقدّم خطوات عودته إلى سابق ازدهاره، على ما أرى، وإن تبدلت بعض جوانب تلك الوظائف على هذا الصعيد.

أمّا إعادة اكتشاف سرّ عبقرية هذه المدينة وإعادة بناء المشاهد التاريخية لذاكرتها وهويتها الحضارية التي لم تتوقف عند حقبة تاريخية معينة.

أمّا إعادة الكشف عن آثارها المادية الحجرية المطمورة، فقطعت أشواطاً بعيدة هي الأخرى، ولسوف تجلى محاسن هذه العروس، ليرتسم المظهر المتكامل لجسدها وماضيها، أثراً أثراً وقطعة قطعة.

«بيروت أم الشرائع»، ستنبثق مجدداً، ولسوف نعبّر، مرة أخرى، عن عميق اعتزازنا بـ Ulpien وPapinien بإخراج مدرسة الحقوق في Béryte إلى نور الشمس وذاكرة الأجيال.

كل الآثار الفينيقية واليونانية والرومانية والبيزنطية والعربية والإسلامية والمسيحية وغيرها ليست مجرد جزء أصيل من ماضي بيروت. إنّها في أساس استعادة حيويتنا وأحلامنا التي تشدّنا إلى القرن الحادي والعشرين.

إن الحفريات، والدراسات المعدّة لها والأعمال المنفّذة والمتابعة بشأنها، في وسط المدينة، تستند إلى قرار سياسي واضح: عدم النيل أبداً من الشخصية التاريخية والكيانية لآثار بيروت، لصالح أي اعتبار آخر. وما كان ولن يكون ثمّة أي تنازل، لا طفيف ولا كبير، أمام الأهواء والرغبات التجارية والاقتصادية على حساب إحياء كل ما هو ممكن من الأنصاب والهياكل والمعالم التي هي ملعب للتاريخ وملكية حصرية له.

إنها حقاً فرصة تاريخية للبنان هذه الإمكانية المتاحة اليوم لإعادة رسم معالم حضارة هذه المدينة ـ المفخرة على جبين الإنسانية جمعاء. وإنها لمهمة حضارية وثقافية ووطنية في آن. فلنتمسك بها حتى النهاية.

ليس المجال هنا للاستفاضة بالحديث عما تقوم به وزارة الثقافة والتعليم العالي بصدد حماية ثروتنا الأثرية ومواقعنا وأبنيتنا التاريخية الطابع. فخطة الوزارة وبرامجها التنفيذية، على هذا الصعيد، على مستوى إمكاناتها الخاصة، وعلى مستوى التعاون مع هيئات محلية ودولية معنية بالمحافظة على المعالم الحضارية، تولي عناية فائقة ـ تعزّزها مادياً ومالياً باستمرار رغم حداثة عهد الوزارة ـ بمعالمنا التي سبق واكتشفت، وبتلك التي يسعى إلى اكتشافها.

ويبقى من الهام بمكان أن تتضافر جهودنا الرسمية والأهلية من أجل ترسيخ الوعي بأهمية هذه الكنوز الوطنية، وكشف ما تخبئه أرضنا منها، وصيانتها بحدقات العيون.

إنّ لندوتكم هذه دوراً بارزاً في تعزيز هذا الوعي وتعميم مساره. فالشواغل الأكاديمية والعملية التي تطرحها على التداول والنقاش من قبل باحثين واختصاصيين، تسهم بتنوعها وبإحاطتها، بإحراز التقدم في معرفتنا بتراثنا، وبموجبات صيانة منجزاته ومعالمه.

فتحية التقدير الكبير لجميع المشاركين في أعمال هذه الندوة من لبنانيين، ومن أصدقاء في منظمة الأونسكو التي كان لها وما يزال فضل كبير في إعادة الكشف عن سرّ هذه المدينة الساحر التي فيها يتنفس التاريخ والعالم.

وإلى لجنتنا الوطنية للأونسكو التقدير الكبير أيضاً على نهوضها إلى هذه الندوة من موقع الإحساس الرفيع بالمسؤولية الثقافية حيال مسألة حضارية الطابع، وطنية الطابع بامتياز. وإنني لعلى ثقة كبرى بأن الاستنتاجات والتوصيات التي ستتوصلون إليها سوف تشكّل إضافة غنية لعملنا المشترك في هذا الحقل.

فكلّنا همنا واحد أو هكذا ينبغي أن يكون: أن تبقى بيروت ذاكرة للمستقبل أيضاً.

وشكراً لكم.

كلمة مدير مكتب اليونسكو الإقليمي
الأستاذ قاسم بن صالح

معالي وزير الثقافة والتعليم العالي
حضرة أمين عام اللجنة الوطنية لليونسكو
حضرة رئيس نقابة المهندسين
أيها الضيوف الكرام
سيداتي، سادتي

يشرفني اليوم باسم منظمة اليونسكو أن أشارك في افتتاح هذه الندوة حول «البعد الثقافي للتنمية الخاص بإعمار مدينة بيروت».

كما تعلمون أن منظمة اليونسكو تشرف على العلوم والثقافة والتربية والإعلام حول العالم، ولهذا يدخل التراث في ميادين اختصاصها.

إن تجربة اليونسكو بالارتباط بين الآثار والتنمية بدأت بعملية أبو سمبل (Abu-Simbel) الشهيرة سنة ١٩٥٨. أما حالياً فأكثر من ٤٤٠ موقع موجودة في مائة بلد تسجلت على قائمة التراث العالمي للحفاظ عليها إلى الأبد.

ونحن الآن في لبنان نعمل على تحضير ملفات للحفاظ على مواقع معينة مثل دير القمر، بيت الدين، وادي قاديشي وغير ذلك.

جلستكم اليوم ترمي إلى الحوار والتفكير معاً حول آفاق مستقبل مدينة بيروت، آفاق بيروت الحديثة، وآفاق بيروت الأثرية.

لن يبنى المستقبل بدون تراث وتاريخ وكلنا متفقون على هذه النظرة «التراث ليس له ثمن».

والسؤال المطروح اليوم هو: كيف نقوم بالإعمار ونحافظ في الوقت نفسه على التراث الوطني؟

في الحقيقة ليس هناك خلاف بين الإثنين بل تكامل ـ هذه هي الطريقة السليمة

لتعزيز الشخصية الوطنية والثقافية. وهذا هو موقف اليونسكو المستمر.

أشكركم جميعاً لمشاركتكم الفعالة كما يسرني أن أخص بالشكر وزارة الثقافة والتعليم العالي، واللجنة الوطنية اللبنانية لليونسكو لتنظيم هذه الندوة الهامة.

أتمنى لكم التوفيق عالماً بمستواكم العالي والروح الديمقراطية في المناقشة وشكراً.

كلمة نقيب المهندسين الأستاذ عاصم سلام

معالي الوزير
حضرات المشاركين الكرام
سيداتي سادتي

أرحب بكم في بيت المهندس وشكري للقيمين على هذه الندوة.

عندما اتصل بي الدكتور هشام نشابة للبحث في التحضير لهذه الندوة تداولت وإياه بالموضوع والمشاكل الكبرى التي تعانيها العاصمة لجهة النمو الإعماري الذي تشهده وانعكاساته على الدور الحضاري والثقافي المركزي الذي كانت تتمتع به والذي بدأت تفقده نتيجة التشرذم الذي أصابها بسنين الحرب وفقدانها لقلبها النابض ودوره التوحيدي على مدى هذه السنين الطويلة وخشيتي في أن المعالجة لجراحية الجذرية التي قامت عليها أسس إعمار الوسط قد تؤدي إلى تعميق هذه السلبيات وتجعل من العاصمة تجمع مديني ضائع يفتقد إلى مراكز التواصل ومحاور الالتقاء.

لذلك كله كان رأينا أن يكون موضوع الندوة أكثر شمولية في معالجة الاهتراء المدني والاجتماعي لبيروت العاصمة ولمجتمعها الأهلي بكامله. غير أن الدكتور نشابة ارتأى أن يحصر الموضوع في إعمار بيروت وهذا من حقه كونه منظم الندوة وحقه علينا بالإصغاء.

حضرات السادة

لقد أثار موضوع إعمار وسط بيروت وآلية تنفيذه مواجهة قاسية من شريحة كبرى من اللبنانيين شملت فئات كبرى من أصحاب الحقوق فيه مدعومة من كثير من أصحاب الاختصاص في الأوجه الحقوقية والمالية والاجتماعية والهندسية والتراثية ليس علينا الآن الدخول بتفاصيلها وأغلبكم لا بد مطلعاً عليها. غير أن المواجهة الأكثر شمولية لهذا المشروع أتت تحديداً من قبل المثقفين وأصحاب الفكر في هذا البلد.

... إن مفهومنا للثقافة ينبع من التعلق بالحرية والإبداع ويستند إلى التواصل

الحضاري والعدل الاجتماعي واحترام الكيان الإنساني مهما تواضع شأنه في سلم المراتب والثروات المادية. كما وأن الحفاظ على التراث وروحه هي من صميم الاجتهاد الفكري وتحديثه كما وأن الحداثة تبقى زائفة ومصدر تخلف طالما لم تأمن التواصل الحضاري وتقام على اقتباس مبادىء غريبة عن مجتمعنا فرضتها حداثة الآخرين وتخلفنا الفكري...

إن المناهضة للوسيلة المعتمدة لإعمار وسط بيروت قامت على هذا المفهوم للثقافة وللمقومات الحضارية التي رافقت نمو هذه المدينة على ممر العصور. فالادعاء ببناء مدينة عريقة للمستقبل على أنقاض مدينة عريقة بماضيها الحضاري ثم تفريغه عن طريق تهجير أهلها وحرمانهم من حقوقهم المشروعة وهدم تراثها وذاكرتها وتفكيك دورها التوحيدي على حساب توجه هو أقرب إلى قفزة في المجهول منه إلى تواصل تاريخي وحضاري.

وتبقى أخيراً المعضلة الهندسية والدروس التي يجب أن نستنتجها من تجارب حصلت في كثير من المدن. فالدرس الأول هو التواضع، فالمدن تنمو تدريجياً وهي تكتسب قوتها ونكهتها الخاصة مع مرور الزمن وثقافة الحداثة اليوم تعني القبول بهذا الواقع وتفادي الحركات الهندسية الضخمة التي كثيراً ما تؤدي إلى تمزق قلب المدن واستئصال جذورها.

كما وأن المفهوم الثقافي للحداثة يقوم على المحافظة على الرموز الأساسية التي صقلها التحديث الهمجي والتحرر أيضاً من هاجس الدفاع عن الماضي مهما كان الثمن.

كما وأن البعد الثقافي للإنماء والإعمار يجب أن لا تحجبه ثقافة الربح السريع والمضاربات العقارية وتفويض التواصل الحضاري وإخضاعه بهدم نسيجه الاجتماعي والهندسي لمعادلات رقمية للمردود التوظيفي الاستثماري.

ولا شك عندي أن لبنان قابل للمواجهة والصمود أمام التحديات المطروحة إذا تمكن من استعادة تراثه الطبيعي في الحرية والتسامح والإبداع الذي بدأ يتآكل منذ عهد الاستقلال وإذا أمكن له أن يتحرر من الانغماس في الوجاهة المادية والاستهلاكية التي لا تستند على قاعدة علمية إنتاجية أو على مبادىء العدل بين البشر.

فأهلاً بكم في بيت المهندس لمناقشة «البعد الثقافي للإنماء: إعمار وسط بيروت» وشكراً لإقامتكم هذه الندوة جميعاً.

كلمة اللجنة الوطنية للأونسكو
ألقتها الدكتوره فاديا كيوان
نائب الرئيس

معالي الوزير،
حضرة النقيب،
حضرة مدير مكتب بيروت الإقليمي لمنظمة الأونسكو
حضرة أمين عام اللجنة الوطنية للأونسكو
أصحاب السعادة
أيتها السيدات، أيها السادة

بادرت اللجنة الوطنية للأونسكو إلى تنظيم هذه الندوة في إطار العقد العالمي للتنمية الثقافية الذي أطلقته الأمم المتحدة في العام ١٩٨٨ والذي ينتهي في العام ١٩٩٨. وقد اختارت اللجنة هذا الموضوع بالنظر إلى الأهمية التي تكتسبها عملية إعمار وسط العاصمة وإلى تقاطع هذا الإعمار مع مسألة المحافظة على التراث الأثري الذي تختزنه بيروت في أحشائها ومع مسألة الهوية الثقافية لبيروت في إطار إعادة بناء اللحمة الوطنية في لبنان، وليس السجال الذي قام وما زال دائراً بين اللبنانيين وبخاصة المثقفين منهم والأثريين من بينهم على وجه الخصوص، ليس إلا دليلاً على تقاطع كل هذه المسائل وعلى الفائدة الكبيرة من طرح الموضوع بشكل علمي وهادىء في إطار نشاطات اللجنة الوطنية للأونسكو.

ويسرّنا ويشرّفنا أن تكون هذه الندوة برعاية معالي وزير الثقافة الأستاذ ميشال إده الذي بذل جهوداً جبّارة وما يزال بهدف التنقيب عن الآثار العريقة في بيروت ووضع سياسة علمية لحماية هذه الآثار في سياق عملية إعمار وسط العاصمة. ولا شك أن الحقبة الحالية تحمل معاني خاصة لجهة مصالحة بيروت مع تاريخها القديم ومع جذورها الضاربة في هذا التاريخ.

وفي نفس الوقت يتطلع اللبنانيون إلى أن يأتي الإعمار الموعود منسجماً مع الهوية

الثقافية لبيروت ومع المهام الخاصة بها كعاصمة لبنان ـ وهي كانت دائماً قلبه النابض. من هنا تزداد الأهمية التي نبديها تجاه موضوع مصالحة بيروت مع دورها كعاصمة لهذا الوطن وكمركز لقاء واجتماع لأهله أجمعين.

فبيروت لعبت في الماضي دوراً مميزاً في عملية صهر اللبنانيين وتنشئتهم على الحسّ المدني Le sens civique وعلى الشعور بالمواطنية Le Sentiment de citoyenneté. وقد سار لبنان على طريق بناء الدولة الوطنية بقدر ما نجحت آنذاك بيروت في نسج علاقات مدنية ووطنية بين اللبنانيين.

وبناء العاصمة كان الحجر الأساس في بناء الأوطان. ونقول بدقة أكبر، في بناء الدول بالوطنية. ومن خصائص العواصم أنها محور الهوية الوطنية والعديد من الدول تعرف إلى ذاته من خلال تعرّف مواطنيه على عاصمتهم ونموّ الشعور بالولاء الوطني من خلال العيش فيها والتفاعل معها كمركز لقاء جامع ومعبّر عن شخصية الدولة الوطنية.

وفي الحقبة الحالية يشهد العالم تحوّلات كبيرة في العلاقات بين الدول والشعوب، ويحكم هذه التحولات منطق العولمة السائد والضاغط باتجاه تفكيك العلاقات بين الجماعات، على المستوى الوطني وعلى المستوى الإقليمي والدولي وباتجاه إعادة تركيب نظام عالمي جديد يتراجع فيه دور الدول الوطنية. فإذا بخط الدفاع عن مصالح الشعوب ينهار وتتقوقع الجماعات في خصوصيات عرقية أو إثنية أو طائفية أو قبلية لحماية نفسها من مخاطر العولمة. لكن التقوقع في الهوية الفئوية يسقط قيماً عدة طالما ناضلت من أجلها الشعوب ومنها المساواة والحرية والمواطنية، لأن الارتداد إلى الجماعة الفئوية ينمي العلاقات التقليدية الضاغطة على الفرد والمهدّدة في الكثير من الأحيان لحقوقه الشخصية ولحرياته. وحدها الدولة الوطنية قادرة على بناء الإطار الذي يحمي حقوق الإنسان الفرد وحرياته، وعلى تأمين الظروف الموضوعية لقيام نظام ديمقراطي.

ولبنان يواجه في هذه المرحلة أخطاراً عدة بالنظر إلى استمرار الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب والبقاع الغربي وتالياً استمرار الاعتداء على السيادة الوطنية اللبنانية والضغط على الشعب اللبناني لتفكيكه ولدفعه إلى التقوقع على الفئويات. من هنا تكتسب عملية إعمار بيروت العاصمة أهميتها الخاصة لارتباطها بمسألة تفريذ الشخصية الوطنية. ولا نبالغ إذا قلنا إن إعمار لبنان الدولة يبدأ بالنجاح في إعمار بيروت كعاصمة. **وبيروت العاصمة هي أكثر من بيروت ـ مركز المبادلات التجارية والمالية**

على الصعيد اللبناني والعربي والدولي. بيروت العاصمة مرتبطة بالشخصية الوطنية اللبنانية متفاعلة معها ومعبّرة عنها. من هنا أهمية مصالحة بيروت مع تراثها الأثري والاهتمام الكبير بالبعد الثقافي لإعمارها، ولتعزيز الشعور بالاعتزاز في الانتماء إليها وانتماءها إلى لبنان.

ولا عجب إطلاقاً أن يكون هناك تنوع في وجهات النظر حول إعمار وسط العاصمة ونحن نتمنى أن تكون هذه الندوة إطاراً هادئاً يسمح بتبادل الآراء العلمية حول مسألة إعمار وسط بيروت، فيتحوّل التنوع في الرأي إلى وسيلة لإغناء مشروع إعمار العاصمة بدل أن يكون أداة للإمعان في تفتيت الدولة الوطنية.

باسم اللجنة الوطنية للأونسكو، أشكر معالي الوزير على رعايته وحضوره وأتمنى للمشاركين في أعمال هذه الندوة التوفيق.

المحاضرات

نظرة المهندس لإعمار وسط بيروت

بقلم المهندس المعمار نبيل طبارة*

ـ ١ ـ

النمو،

الإنماء،

الإعمار أو إعادة الإعمار،

الثقافة،

البعد الثقافي لإعادة إعمار وسط بيروت أو بشكل أدق لإعادة إعمار قلب بيروت، . . .

مفردات شمولية الدلالات، مكوناتُها كثيرة، انعكاساتها بالغة التأثير، تطال الأساسي، والتفاصيل في حياة المجتمع الواحد أو في عدة مجتمعات لها مصالح مشتركة وربما مصير واحد.

وتعدد الباحثين في هذه الندوة بتعدّد مواقعهم، يهدف بتصوري إلى معالجات متنوعة ومتخصصة في آن، تحيط بالموضوع من كل جوانبه، برؤية شمولية، حتى لا يضيع فيها الأساسي في التفاصيل «ولا تحجب الشجرة الغابة».

ولا أظنني من موقعي كمهندس معمار خارج هذه الرؤيا الشمولية، لا بل أزيد فأقول أن المعرفة الشمولية التي يتأسس عليها التكوين المهني للمهندس المعمار، ومسؤوليته الشاملة و المستمرة أمام الناس والمجتمع، تجعل مقاربته لأي من عناوين الندوة مقاربة شمولية بالضرورة، ومقترحاته متخصصة.

* رئيس سابق لدائرة الهندسة المعمارية في الجامعة الأميركية في بيروت وأستاذ زائر في كلية الهندسة المعمارية في Massachussets Institute of Technology.

ـ ٢ ـ

النمو،

الإنماء،

الإعمار أو إعادة الإعمار،

الثقافة،

البعد الثقافي لإعادة إعمار قلب بيروت. . .

أكرر المفردات لفهمها لا لتعريفها، والتعريف عمل المختصين فأقول:

* النمو في نظري «كمي»، متعدد الأوجه، تقاس كلها بمقاييس ملائمة، ويأتي القياس رقمياً بالضرورة، كالنسبة المئوية لازدياد الدخل مثلاً، أو طول الطرقات المسفلتة، أو مساحة المباني الجديدة.

والإنماء «نوعي»، في نظري أيضاً، يقاس بانعكاساته على مختلف أوجه حياة الناس، في مسيرتهم نحو التقدم والرقي، بانعكاساته على آمالهم، وأحلامهم ومستقبلهم؛ وأن في كل إنماء «كم» ما، يضاف إلى الكم الموجود هنا أو هناك في مفاصل الحياة الأساسية وفي تفاصيلها.

ـ وهو «شامل» يطال المجتمع بكامله، وبما تعداه ليطال حيّزاً جغرافياً أو إنسانياً أوسع، وعليه أن يُبنى دائماً على سياسات إنمائية مُركبة، تُرْقى، وإن بدرجات متفاوتة، بكل مفاصل حياة الناس في المجتمع، أو في الحيز الإنساني الأوسع.

ـ إنه «عملية معقدة متكاملة»، تراعي المناطق، والقطاعات الاقتصادية المختلفة، مع اختيار الملائم منها للنمو، وحُسن توزيع الثروة في آن؛ وتراعي مصالح الشرائح الاجتماعية المختلفة، يُصاغ كل ذلك أولويات تمليها المصلحة العامة، وتؤسس لاستقرار المجتمع وديمومة السلم الأهلي فيه.

* أما «الإعمار وإعادة الإعمار»، فهو يشكل من وجهة نظري مرة أخرى، القسم «التشييدي» أو العمراني إذا صح التعبير، من عملية الإنماء، وعليه أن يتميز بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ليكون له أبعاد إنمائية واضحة.

ـ أول هذه العوامل أن لا يشكل، ما يشيَّد ويُبنى، عملية عقارية بحتة، تصول فيها المضاربة فتتكدس بنتيجتها الأرباح التجارية السريعة في جيوب المضاربين.

ـ **وثانيها**، أن يأتي ما «يشيّد ويُبني» من ضمن الأولويات التي تحددها المصلحة العامة، فيساهم في النمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل جديدة.

ـ **وثالثها**، أن يكون اهتمامه الأول تشييد ما يلبي حاجات الناس، الملحة منها، والمستقبلية، مع العناية بنوعية ما يشيّد، وقيمته الجمالية نظراً لتأثيره الكبير في وجدان الناس وذاكرتهم.

ـ **ورابعها**، أن يبدي اهتماماً خاصاً بالشباب، حاضراً ومستقبلاً، ويدفعهم إلى الانخراط في الحياة العامة، ويفسح في المجال أمامهم لاحتلال المواقع، التي تعود لهم، من منطلقات «الكفاءة والنزاهة».

ـ **فيكون** للإعمار، المتجلي بالمواصفات التي ذكرنا، بعداً إنمائياً واضحاً، ويشكّل جزءاً من الإنماء الحقيقي الشامل.

ـ ٣ ـ

الثقافة،

البعد الثقافي للإنماء: إعادة إعمار قلب بيروت، وجهة نظر المهندس المعمار في ذلك.

الإنماء ينعكس تقدماً، في مختلف أوجه حياة الناس، ومن هذه الأوجه الثقافة، وله بعد ثقافي بالضرورة.

والإعمار باعتباره أحد مكونات الإنماء الشامل، له بعده الثقافي الخاص. فمن أي مفهوم للثقافة أنطلق؟ وما هو البعد الثقافي للإعمار؟

الثقافة كما أراها، هي من **فعل العقل**، من فعل الوعي الذي ينفرد به الإنسان فهي من هذا المنطلق «إنسانية» أي «كونية» «بكونية الإنسان».

ومع بداهة هذا التأكيد بأن الثقافة هي **إنسانية كونية شاملة** نرى أنه لا بد من ملاحظة **وجود ثقافة محددة، محصورة في أحد جوانب المعرفة الإنسانية**، فنقدر الطبيب ذي المعرفة الطبية الواسعة، ونعْجَب بنتاج المهندس المبدع، ونطرب لسماع الشاعر المرهف الأصيل، ويدهشنا المفكر السياسي الطليعي الرؤيا المستقبلي النظرة..

ولا بد أيضاً، من ملاحظة وجود ما يجمع بعض الشرائح الاجتماعية ويوحدها في مجتمع معين، من عادات، ونهج في الحياة، وذوق خاص بها، وقيم تعتنقها، وغيرها من الخاصيات التي تنفرد بها، **فتتكلم عن الثقافة البورجوازية، أو الثقافة العمالية، أو ثقافة**

الفلاحين في الريف...

ولكن...

ولكن، تظل كل هذه المفاهيم، قاصرة عن تحديد الثقافة الإنسانية الشاملة، في انتشارها الكوني، إذا قارنا مثلاً بين عادات المجتمعات، وقيمها ومُثُلها وطريقة حياتها وسلّم أولوياتها، وذلك باختلاف انتماءاتها العرقية أو الإتنية أو الدينية، أو بانتشارها الجغرافي في أرجاء المعمورة، وغير ذلك من خصوصياتها، ناتج ربما عن ما عانته في سياق التطور التاريخي لها، فيصبح التعبير الأكثر دقة لتحديد مفهوم الثقافة في عصرنا، من وجهة نظري مرة أخرى، هو نسبتها إلى مجتمع معين، أو إلى مجموعة مجتمعات متجانسة، فنتكلم مثلاً **عن الثقافة العربية، أو عن الثقافة الغربية بشقيها اللاتيني والأنكلوسكسوني، أو عن الثقافة العربقة لمجتمعات الشرق البعيد في الصين والهند وغيرها.**

ولا يراد باعتقادي، انطلاقاً من هذا المفهوم، وضع ثقافة مجتمع معين بمواجهة الثقافات الأخرى، متصارعة معها، بل ما يُرمى إليه، هو الإشارة إلى المضاف والأصيل، الذي يمكن أن تقدمه ثقافة هذا المجتمع إلى الثقافات الأخرى، لتشكل معها، الثقافة الإنسانية الشاملة، بكل حداثتها وتنوع مصادرها.

هذا هو موقفي من الثقافة مفهوماً وتصنيفاً، وأزعم أنه موقف متقدم، متفاعل مع العصر ومتغيراته الهائلة، معارض بشكل مطلق للتزمت والعنصرية والانغلاق، منفتح بشكل خلاّق على الحداثة والتقدم.

ـ ٤ ـ

من هذا المفهوم أنطلق لاستشفاف البعد الثقافي للإعمار وخاصة لإعادة الإعمار.

فالإعمار، يفترض نظرياً إضافة في «التشييد» إلى جانب ما هو قائم، في مدينة أو منطقة أو مجتمع بأهداف إنمائية، وإعادة الإعمار، تفترض هي الأخرى، إعادة بناء أجزاء تهدمت بفعل الإنسان أو الطبيعة، والحالتان تفترضان مجتمعاً محدداً بتاريخه، وعاداته، وقيمه الأخلاقية والجمالية وخصوصياته، أي باختصار ما يسمى **تراث المجتمع وثقافته**، وهي تشكل بالضرورة اللغة التي يخاطب بها المجتمعات الأخرى حواراً لا تعارضاً، وإبداعاً حضارياً مشتركاً لا زيف فيه.

من هذا المفهوم تكون الأبعاد الثقافة للإعمار، وخاصة لإعادة الإعمار، كثيرة، متعددة الجوانب.

- **ويكون البعد الثقافي الأول والأهم للإعمار** من وجهة نظري باحترام تاريخ المجتمع وتراثه واعتباره المرتكز الأساسي للخلق والإبداع.

فعندما نبني للمستقبل، نبنيه بلغة الحاضر، ومفردات هذه اللغة، هي إلى الحداثة، والتكنولوجيا، والتقنيات المعاصرة، والمعلوماتية، والحاسوب، والاتصالات، إلى آخر السبحة مما يعتبره البعض المقياس الوحيد للرقي والتقدم، نبنيه إذا بلغة الحاضر وفيها كل المفردات التي ذكرت، ولكن...

ولكن إلى جانب كل هذه المفردات الضرورية، نخصص موقعاً مميزاً لمفردة **أو مقولة استمرار تاريخ المجتمع في الحاضر والمستقبل**، ونحرص على عدم افتعال صراع بين مفردة **الحداثة**، وبين التاريخ الخاص بالناس الذين يعيشون على الأرض حيث نعمر، ينتج عنه كالعادة طمس للتاريخ والميراث.

ولكن...

ولكن مرة أخرى، نضيف إلى كل المفردات المذكورة، «مفردات مقولات»، لم تعد في نظر البعض ذات قيمة تذكر في عصرنا، وأنا أعتبرها بالغة الأهمية، خاصة وأنها هائلة الحضور في عقل الناس ووجدانهم، مفردات: **الذاكرة الجماعية، والهوية، والخصوصية، والانتماء**.

مفردات لا نضيفها كرفد كمي، بل إضافة نوعية فاعلة.

مفردات، مفردات!! ولكن أين هي اللغة إذاً؟ هذه اللغة التي ستعكس البعد الثقافي المطلوب وقد اعتبرناه البعد الأول؟

والمفردات معزولة، لا تشكّل لغة، بل تبقى ثرثرة جوفاء؟

- **ويأتي البعد الثقافي الأول للإعمار**، عندما يطل علينا الجديد من المباني والساحات، عندما ينزرع في الأرض، مكتوباً بلغة صهرت فيها كل المفردات التي ذكرت أو أكثرها، لغة تفتخر بالحداثة الضرورية، ولكنها تبقى، وهذا هو الأساس، لغة من عندنا، يفهمها ناس مجتمعنا، لا لغة عالمية مستعارة لا يتقنها أحد.

وفي هذا الإطار من الاهتمام بتاريخ المجتمع، ومن الاهتمام بإظهار استمرارية

هذا التاريخ، يعمد القيمون على الإعمار وإعادة الإعمار على إعطاء الحيز الملائم في الزمان والمكان، للتنقيب عن الآثار القيمة إذا وجدت، وهي الحال في مدينتنا العريقة بيروت، وإلى إبرازها ولحظ الأماكن الملائمة لها في النسيج المديني الجديد، كل ذلك بهدف الإشارة إلى تنوع مكونات تاريخ المجتمع وتعدد مناهل الثقافة فيه، وانعكاس كل ذلك على ثقافته الحالية بكل خصوصياتها.

- **والبعد الثقافي الثاني للإعمار** أو إعادة الإعمار لا فرق، هو مباشر هذه المرة، ويجد تعبيراً عملياً له في المباني والمنشآت ذات الوظائف الثقافية، التي يلحظ تشييدها المشروع الإعماري. وهذه المباني متنوعة، بتنوع المعرفة الإنسانية ومن ضمنها: المكتبات العامة والمسارح وبيوت الثقافة، وقاعات المعارض المختلفة للفنون.

- **البعد الثقافي الثالث للإعمار** يكمن في درجة العناية بالأماكن العامة المعدة لتلاقي الناس داخل النسيج المبني، ومنها، الساحات العامة المحددة الأبعاد، والحدائق وإن قلت، والفسحات، والأرصفة، ولا ننسى المقاهي الصغيرة، ومقاهي الأرصفة، إنها كل هذه الأمكنة التي تجسد الانسجام بين الأشياء والناس بتنظيمها أحياناً وبعفويتها أحياناً أخرى، وبحلاوتها دائماً. والعناية المطلوبة في هذه الحال، هي الاهتمام الجدي بها، موقعاً ومساحة ومدى، وتصميماً، واعتبارها متعددة الوظائف، السياسي منها والاجتماعي والثقافي، إذ أنها مخصصة لتلاقي الناس من مختلف شرائح المجتمع وفئاته.

- **والبعد الثقافي الرابع للإعمار**، وهو الأبرز يتجلى بالقيمة الجمالية للأشياء المبنية وعلاقتها المتبادلة في عفويتها أحياناً، وتنظيمها الدقيق أحياناً أخرى ووحدتها وانسجامها دائماً. كما أشرنا.

والقيمة الجمالية هذه نراها في الكتلة المبنية الواحدة، مهما كانت وظيفتها، مسكناً أو مصرفاً، مسجداً أو كنيسة، كما نراها أيضاً في المدى المبني الأوسع: على طول الشارع، أو بلغة متخصصة «منظور الشارع»، ونراها في المباني التي تحيط بالساحة، أو بتعبير مهني أكثر دقة، نراها في المدى المبني الذي يحدد بتلاصقه أحياناً، وبتجانسه أحياناً أخرى دون تلاصق، المدى غير المبني داخله، عنيت الساحة.

نراها في الحديقة، موقعاً وتنظيماً، تبليطاً بالحجر أو بالآجر، وزرعاً بالأشجار أو بالأزهار، نراها في الرصيف اتساعاً وامتداداً، مزروعاً بما اعتادت عليه أعيننا وارتاحت إليه ذاكرتنا، نراها في المواد المستعملة في كل ما يحيط بنا، قماشة، مظهراً،

ملمساً وألواناً، نراها في الشجر المزروع وسط الرصيف يضيف خضرة وظلالاً ورائحة.

ـ ينجم عن كل ذلك، **البعد الثقافي الخامس**، وهو أحد مكونات روح المكان الذي نبنيه، أو نعيد بناءه، روح المدينة، روح بيروت في موضوعنا، إذا شئنا أن نستبق سياق البحث ولو قادنا ذلك إلى التكرار لاحقاً.

إن توفر كل ذلك، في المدى الذي يعاد بناؤه، يشكل كما أشرنا جزءاً هاماً من روح هذا المدى ويعطي للناس، متعة بصرية خاصة، ويجعلهم وهم يتجولون في هذا المدى ذي اللغة المعمارية المألوفة، والتشكيلات غير المستفزة، والجماليات المدركة، والمفاجآت الحلوة، يجعلهم أقول، يشعرون براحة داخلية عميقة، وبالاستقرار والارتياح والطمأنينة.

إن شعوراً قوياً بالانتماء سوف يحصّنهم بالتالي بوجه أي إيحاء بالغربة ربما نجم عن تشكيلات فرضتها هنا وهناك ضرورات وظيفية، أو حركة إبداعية غير مصقولة بعد.

إن توفر ذلك في المدى بكامله، سوف يجعله متلائماً مع الذوق، ذوق الإنسان الفرد الحر، بتكوينه وأحاسيسه وميوله وأفضلياته الجمالية والثقافية. وهو سيجعله في الوقت نفسه، متلائماً أيضاً، مع المحصلة الممكنة لكل هذه الأذواق الفردية بتراكماتها وتفاعلاتها عبر السنوات الطويلة من حياة المجتمع، هذه المحصلة التي ربما استطعت أن أسميها الذوق العام.

ـ ٥ ـ

البعد الثقافي للإنماء: إعمار قلب بيروت، وجهة نظر المهندس المعمار.

وبيروت، التي دمر قلبها، وقطعت كل شرايينه، بيروت التي بترت بعض أطرافها خلال حرب طويلة، ليست وليدة البارحة، وتدميرها الأخير هذا ليس الأول في عمرها المديد.

فهي عريقة، عمرها آلاف السنين، غرفت خلال توالي القرون عليها، وانبهار الناس الدائم بها، أقول غرفت من حضارات متتابعة دخلت عليها من كل بواباتها المنفتحة المشرعة، من الكنعانيين، حتى الهلينيين، والرومان، والبيزنطيين، والعرب، والمماليك، والأتراك العثمانيين والفرنسيين المنتدبين لحمايتها، (ممن يا ترى؟).

غرفت من زاد كل هؤلاء، واستقرت هنا، **مشرقية متوسطية عربية الانتماء والهوى واللسان**، منها انطلق مفكرون كبار يؤسسون، في ديار العرب وفي دنيا الاغتراب، للمفاهيم الحديثة في العروبة والانتماء. وإليها لجأ، بحثاً عن حرية فقدت وعن مناخ للإبداع نحر أو جف، أقول إليها لجأ لهذا السبب أو ذاك، كتاب ومثقفون وفنانون كبار وجمهرة غفيرة من عشاق الحرية والعدالة، ومن دعاة التغيير في سبيل رفاه الإنسان.

حضنتهم بيروت، وحمتهم وشعروا في دفئها بالطمأنينة والانتماء، خاصة في أزقتها، وزحمة الناس في أسواقها العتيقة، كما ألفوا مقاهيها الحديثة الممتلئة «بالبون جور والمرحبا يا خال» كما قال أحد الفنانين الكبار عندنا، وفتنوا بحركتها المسرحية، بصحفها، ومكتباتها، وجامعاتها، وعجقة بياعي الصحف، وأكشاك الفلافل وعصير قصب السكر.

فتنوا؟ نعم.

دهشوا؟ نعم.

ولكن الأهم أحبوا ناسها، نعم أحبوا ناسها بالدرجة الأولى، لأن كل ما أحبوه هو من صنع الناس، الذين صنعوا بيروت بسحرها ومفاجآتها.

أما مثقفوا بيروت، ولنقل مثقفو لبنان، فنانون، كتّاب، شعراء، مسرحيون، صحفيون ومهنيون مبدعون في حقول عدة، فقد أسكرتهم بيروت، وقلما رأيت عملاً لأحدهم لا تحتل فيه بيروت مركز الصدارة: في الكتابة والشعر والرسم وغيرها من ضروب الإبداع.

هذه هي بيروت،

هذا هو المعنى الذي أعطيه لها،

إنها روح، إنها الروح، المتسامحة، السمحة، المنفتحة، العريقة، المنتمية، المستقبلية الرؤيا، إنها قلب لبنان، إنها روح لبنان.

وما المباني والشوارع والأسواق، والساحات والأرصفة والأزقة، سوى **«الوعاء الذي يحتضن الروح»** إن دمر **«الوعاء»**، في الحرب أو في السلم لا فرق، فقد زهقت الروح أو شردت كما يقولون وما يسمى **«وسط بيروت»** الذي يعاد إعماره الآن هو قلبها الذي يعطيها الحياة والدفء.

بيروت الروح، هي روح الوطن الصغير كله إذ هي: نصف سكانه، وكل السلطة فيه، وكل الثقافة، وكل التمركز المالي، وأكثرية المرافق العامة، ومستقطبة كل نشاط خصب فيه للأسف، وقلبها الذي يعطيها الحياة، هو إذاً قلب الوطن الصغير بكامله.

وعلى الذين يعيدون إعمار وسط بيروت اليوم أن يدركوا أنهم يعيدون إعمار قلبها، مصدر الحياة فيها وحامي «الروح» من أن تزهق أو تتشرد.

وليس مسموحاً ارتكاب أي خطأ عند إعمار «القلب»، لأن الخطأ في إعمار القلوب مميت للروح أو مشرد لها، أي أنه مميت للوطن بكامله.

فهل يتم إعمار قلب بيروت الآن، وفق أسس كلها صائبة: اقتصادياً، اجتماعياً، وثقافياً بشكل خاص، والثقافي هو همنا الأساسي وموضوع ندوتنا. أم أن في الأفق احتمالات خطأ ما، في مكان ما، ربما كان قاتلاً؟

ـ ٦ ـ

إعادة إعمار قلب بيروت

إنها عملية جارية الآن، ومن المفيد قبل البدء باستعراض هذه العملية وفهم أبعادها، مع تخصيص البعد الثقافي بالقسط الأكبر من الاهتمام، من المفيد قبل البدء بذلك، التذكير ببعض المحطات الهامة التي تتابعت خلال السنوات الخمس الماضية:

١ ـ أوائل سنة ١٩٩١ كلف مجلس الإنماء والإعمار شركة دار الهندسة إعداد مخطط توجيهي عام لوسط بيروت في الحدود التي أقرت سنة ١٩٧٧.

٢ ـ في ١٩٩١/١٢/٧ صدر عن مجلس النواب القانون رقم ٩١/١١٧ الذي أسس الشركة العقارية المعنية بإعادة إعمار وسط بيروت.

٣ ـ أوائل سنة ١٩٩٢ صدر مرسوم حدد النطاق الذي يطاله المخطط التوجيهي العام معتمداً حدوده التي أقرت سنة ١٩٧٧ وحدد بالتالي نطاق عمل الشركة العقارية.

٤ ـ في ١٩٩٢/١٠/١٤ صادق مجلس الوزراء على المخطط التوجيهي العام وأصبح وسط بيروت عقاراً واحداً تملكه شركة عقارية واحدة.

٥ ـ جرت بعد ذلك تعديلات على المخطط التوجيهي العام رفعت عامل الاستثمار الأقصى من ٤,٢ إلى ٥، وزادت مساحة الردم إلى ٦٠٠٠٠٠م^2 تقريباً، مع تعديلات

جزئية أخرى.

هذه هي المحطات الرسمية التي سبقت الأعمال الجارية حالياً لإعادة إعمار قلب بيروت وقد رافقتها محطتان إضافيتان:

المحطة الأولى حملة واسعة امتدت طوال صيف ١٩٩١ وخريفه، عمد فيها المسؤولون الذين أعدّوا المخطط التوجيهي العام إلى توضيح العناصر التي يتكون منها وشرح الأهداف المتوخاة منه. وقد أعلن عن المخطط مرة أولى في فندق الكارلتون بدعوة من نقابة المهندسين، ومرة ثانية في نادي خريجي جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية، حيث عرض المخطط بكل وثائقه.

لم تكن الشروحات ضرورية لأن وثائق المخطط التوجيهي التي عرضت، كانت كافية لفهمه ولاستشفاف دلالاته، إن على صعيد المساحات المبنية وتوزيعها على مختلف الوظائف أو على صعيد الطابع العام للتنظيم المديني المقترح أو على صعيد اللغة المعمارية المقترحة. بل أن المهم في هذه الندوات كان تأكيد واضعي المخطط التوجيهي، أن الشركة العقارية هي أساس المشروع، نظراً للتعقيدات الناجمة عن تفتت الملكية وتعدد أصحاب الحقوق من جهة، ونظراً للتكاليف المالية الباهظة التي تتطلبها عملية إعادة الإعمار، وهي ليست في مقدور الدولة الخارجة لتوها من الحرب المدمرة، من جهة أخرى. وتأكيدهم بعد ذلك على أن إعادة إعمار وسط بيروت، على أهميتها الاستثنائية، لا تندرج في إطار الأولويات التي يفرضها الاهتمام بتلبية الحاجات الملحة للناس. وأن السبب الرئيس لوضع قضية إعمار وسط بيروت في دائرة التنفيذ السريع، هو وجود الممول، كما قيل حرفياً آنذاك. والهواجس الأساسية التي صمم على أساسها المخطط التوجيهي العام، هي كما قيل أيضاً:

ـ الحفاظ على بيروت ذاكرة ورموزاً.

ـ مع انفتاحها على المستقبل والحداثة.

مشروعان ثقافيان كبيران، هي الهواجس التي حددت، كما قيل، المعايير المعتمدة في تصميم المخطط التوجيهي العام المقترح آنذاك:

الحفاظ على بيروت،

الحفاظ على بيروت الرمز أو بيروت الرموز.

انفتاح بيروت المنبعثة من الرماد على المستقبل، (أي مستقبل؟).

وعلى الحداثة، (أية حداثة؟).

كل هذه المقولات، هي مقولات ثقافية بامتياز، وكأن واضعي المخطط أرادوا كما فهمنا، أن يجعلوا من إعادة إعمار قلب بيروت هدفاً ثقافياً صرفاً، إذا صح التعبير، وذلك بالحفاظ على بيروت ذاكرة ورموزاً.

لا ندري كيف يحدد البعض بيروت الذاكرة، أو بيروت الرموز. وقد تكلمنا بإسهاب عن بيروت قلب العاصمة والوطن، وبيروت الروح، روح العاصمة والوطن، وبيروت الهوية والانتماء، وبيروت التسامح والانفتاح، بيروت الثقافة، وبيروت السحر والمفاجآت، وبيروت الأسواق العتيقة وتلاقي الناس دون تمييز، وبيروت التي تصهر الجميع وتوحّد الجميع.

* * *

بيروت الرموز التي لا تنتهي ولا يمكن إحصاؤها.

ولكن...

ولكن يبقى لإعادة إعمار قلب المدينة/الوطن واستعادتها، رمز أساسي لا ينازع، وهو الإعلان عن انبعاث الوطن الموحد، وإنهاء لحالة الحرب، وإطلاق صرخة تدعو الجميع، الجميع بلا استثناء إلى دفن التمزق واللقاء مجدداً في قلب العاصمة الذي **سينبعث ليحتضن الجميع أفراداً، وشرائح اجتماعية، طوائف ومذاهب، وكل من انتمى إلى هذا الموزاييك العجيب الذي يكون الشعب اللبناني.**

فهل يرمز المخطط التوجيهي، وهل ترمز الأعمال الجارية حالياً لإعادة الإعمار، إلى هذا البعد الثقافي الرائع؟

ـ المحطة الثانية قبل محاولة الإجابة على هذا السؤال، هي ردود الفعل التي أثارها المخطط التوجيهي العام عند الإعلان عنه، وقد جاءت ردود الفعل هذه جامعة، متعددة الأوجه. لن أتناول منها هنا، الجانب الحقوقي والسياسي، بل سأكتفي بالمهم لبحثنا، وهو الجانب الفني التخطيطي مع تسليط الضوء على البعد الثقافي وهو موضوعنا.

لقد شملت ردود الفعل جمهرة كبيرة من المهتمين، مخططين، معماريين، مهندسين، علماء في الاجتماع، كتّاباً، مثقفين، فنانين، وقد أعربوا عن آرائهم كتابة فظهرت مقالات عدة في الصحف المحلية والعالمية وصدرت كتب، وأجمعت ردود الفعل كلها تقريباً على ما يلي، أذكره وأنا مشارك في الرأي على بعض ما جاء فيه:

١ ـ التنظيم المقترح مبالغ في الفخامة دون مبرر، باهظ التكاليف، يبلغ الهدم فيه نسبة مخيفة، وصفوه بالتنظيم المديني الجراحي العقيم واقترحوا تنظيماً مدينياً أكثر تواضعاً على «قد الحال» كما يقولون، يعتمد فن الخياطة والرتي بدلاً من علم الجراحة.

٢ ـ التنظيم المقترح يدمر النسيج المديني الموروث، ويبعد عن قلب المدينة الشرائح الاجتماعية التي كان يضمها النسيج المديني التقليدي، ويحول قلب بيروت إلى جزيرة لا تواصل لها بأهل المدينة وبنسيجها المديني والاجتماعي، تكون في أحسن الأحوال حكراً للشرائح العليا في المجتمع، مستبعدة الآخرين بالجملة.

٣ ـ والتدمير بهذه النسبة الكبيرة يشكل مجزرة هندسية في ذاكرة المدينة، ويقضي بشكل شبه جذري على الطابع التاريخي فيها، والبديل المقترح بناؤه يغلفها بظلال من التغريب، ترمز إليه ناطحات السحاب المركانتيلية الطابع، بزجاجها العاكس ولغتها المعمارية الوقحة.

٤ ـ ويمعن التنظيم الجديد في التغريب، عندما يقترح إعادة بناء القليل القليل من الأسواق القديمة ملتقى الجميع، ونكهة المدينة وحلاوتها وأهم رموز خصوصيتها وهويتها، وأذكر في هذا السياق، أن قلب بيروت كان يحتضن ما يقارب ثلاثين سوقاً متخصصاً، تستقطب الجميع وتلبي حاجاتهم، وفق قدراتهم المالية، وانتمائهم الاجتماعي.

٥ ـ لم يخطط وسط بيروت ليكون قلبها، الذي يعيد إليها روحها المشردة، ويعيد إليها الحياة والدفء ويمدها بكل ضروري للانبعاث والإبهار.

٦ ـ طال التدمير مناطق كثيرة متاخمة لقلب بيروت كما حدد سنة ١٩٧٧، وتصدعت مناطق متاخمة أخرى بفعل الزمن، وكان على المخطط التوجيهي أن يضم هذه المناطق إليه لأن حصر الدراسة في الحدود التي رسمت سنة ١٩٧٧ لم يعد كافياً.

٧ ـ لم يتعامل المخطط التوجيهي، الذي يجرى تنفيذه مع بيروت باعتبارها بيروت الكبرى، التي أعدت لها دراسة أولية سنة ١٩٨٦.

٨ ـ لحظ المخطط التوجيهي عامل استثمار أقصى شديد الارتفاع (٥) وهو يتعدى غالباً هذا الرقم، نتج عنه كثافة مضاعفة عن تلك التي كانت محققة فعلياً (٢,٨) في قلب بيروت قبل الحرب. وإذا كان معدل الاستثمار الأعلى المحقق السابق قد سبق الاختناق في قلب بيروت ما قبل الحرب فماذا سيكون عليه الوضع مع معدل الاستثمار الأقصى المضاعف المقترح؟

٩ ـ نتج عن ذلك إمكانية بناء الملايين من الأمتار المربعة فوق الأرض وفي جوفها، لم يوزعها المخطط التوجيهي، على مختلف الوظائف بشكل يوحي بدراسة شاملة مستندة إلى الواقع وإلى المستلزمات الضرورية لتطور كافة فئات المجتمع، بل هناك انطباع بأن توزيعها على الوظائف جاء غير متوازن، مركزاً على المكاتب، قليل الاهتمام بالسكن والتجارة والسياحة، عديم الاهتمام بالثقافة والمباني الثقافية، وهذا هو موضوعنا الأساسي.

١٠ ـ لا مبرر مهني أو ثقافي مقنع لتخلي الدولة عن دورها في الرقابة الصارمة على أعمال التصميم والتنفيذ الجاريتين. ولدى الدولة كافة الأجهزة الضرورية لذلك مثل المديرية العامة للتنظيم المدني، والمجلس الأعلى للتنظيم المدني والهيئات المهنية المختصة التي أنشئت وأُنيط بها حق الرقابة والتصويب في كل شؤون العمارة والتخطيط المديني.

١١ ـ أضف إلى كل ذلك الملاحظات التي تكررت عن المساحة الهائلة المردومة، وعن كل ما ينشأ عن هذا الردم من تخريب للبيئة الطبيعية أرضاً وبحراً يطال مجمل الساحل الشرقي للبحر المتوسط، ويمتد طويلاً في السنوات المقبلة، ويستمر مؤذياً ومدمراً رغم كل المعالجات، «**وسيصل الردم إلى نسبة تعادل ٤٠٪ من مساحة قلب المدينة**»، وعن مواقف السيارات العملاقة التي لحظت في جوف الأرض في قلب العاصمة، وعن عدم لحظ أية وسيلة نقل جماعية عصرية بين قلب المدينة والأطراف، وعن التركيز الكبير، على استعمال السيارات الخاصة، التي ستتمركز بكثافة في قلب بيروت، معممة التلوث والضوضاء، مقلقة بصورة متزايدة راحة الناس، طاغية على عيشهم وتفكيرهم ومعنوياتهم، دون أن ننسى ما تقود إليه هذه الكثافة من تكاليف باهظة.

باختصار وبموضوعية، لقد حاصرت الملاحظات التي أوردتها دون أن أتبناها، حاصرت الملاحظات هذه المخطط التوجيهي المقترح، والذي يجري تنفيذه الآن، من كل جهة.

ـ ٧ ـ

طرحت السؤال في آخر ما سميته المحطة الأولى في سياق الحديث: **هل يرمز التخطيط التوجيهي من جهة، وهل ترمز الأعمال الجارية من جهة أخرى إلى أبعاد ثقافية**

رائعة تتجسد في بناء وسط بيروت للجميع فيها، يكون قلب العاصمة وروحها؟ ومصدر انبعاثها؟

الذين وضعوا المخطط التوجيهي اعتبروا أن هذا هو الهدف الأساسي لمشروعهم، والملاحظات التي حاصرت المخطط التوجيهي أجابت بالنفي القاطع، وأنا أقول إهمال الملاحظات غير ممكن، وعلينا أيضاً أن نرى الواقع على الأرض، وقد أخذ المخطط التوجيهي طريقه إلى التنفيذ من زمان، كي نستطيع في ضوء الملاحظات وضوء الواقع أن نحاول الإجابة على السؤال المطروح، نحاول، أقول...

إذاً ماذا في الوقائع؟ الوقائع الأساسية طبعاً.

١ ـ قلب المدينة اليوم ورشة هائلة: جرافات وشاحنات، في حركة لا تهدأ، آليات عملاقة ترفع الأنقاض، حواجز تحمي وأخرى تحدد حركة السير، بنايات ترمم وأخرى تزال. شارع المصارف عاد ليكون مجدداً قلب بيروت المالي. أعمال نشطة للتنقيب عن الآثار، وأخرى لبناء المرائب العملاقة. ويتسابق المعمرون لتوسيع الطرقات، وخاصة، خاصة، لحفر الأنفاق وبناء الجسور فوقها، ورسم الجادات العريضة الفخمة، رمز الحداثة وروح المخطط التوجيهي المستشف آفاق المستقبل كما يقولون. باختصار عملية تشييد جبارة تجري الآن، ولكنها في الوقت نفسه عملية تغيير جذرية لمعالم المدينة العتيقة العريقة، ظاهرة بداياتها الآن بشكل كاف، لتعلن عما ستكون عليه لاحقاً.

لا مجال إذاً للتأويل أو التنظير، **والبدايات الشواهد تستعد لتصبح رموزاً.**

٢ ـ هائلة هي النسبة التي وصل إليها الهدم في قلب المدينة، وهي نسبة ربما تعدت التقديرات السابقة (ثمانين بالمائة من إجمالي المساحة المبنية في قلب العاصمة بيروت) لقد قضت وسائل الهدم المتطورة الحديثة طبعاً، على الأبنية العتيقة، وغادرنا بزوالها، القسم الغالي من الخصوصية والتاريخ، والجزء الأحلى من الذاكرة، مغادرة نهائية ربما.

٣ ـ وتعمل الجرافات والشاحنات بلا كلل لنقل الركام، تردم به المياه الزرقاء الدافئة في أجمل واجهة بحرية لمدينة بيروت، وللشاطىء الشرقي للمتوسط. عمليتان جراحيتان في واحدة، وكأن الأولى تستدعي الثانية: هدم كبير، وردم للبحر أكبر وأكبر. واقعتان كبيرتان تغيران تغييراً جذرياً المعالم الأساسية في كل أبعادها البيئية، وانعكاساتها

السيكولوجية، لقلب بيروت لا يستطيع الغبار الكثيف المتصاعد من الهدم والردم أن يخفيها وإن حجب الرؤيا لبعض لحظات.

٤ ـ تقف جنوباً وتنظر، فترى ما أمامك، ويذهلك المنظر: لقد انشطرت المدينة في وسطها، شطر قلبها حتى البحر، المدى المفتوح أمامك عملاق وكأنه من صنع زلزال جبار. ليس من علاقة بين ما تراه وحميمية المكان كما كان عليه.

لا!

أكرر لا!

لقد ألقي بساحة الشهداء في البحر أمامك، وغرقت فيه حتى القعر، مع كل ما تحمله من ذكريات مثقلة بهموم الناس، كل الناس، فتصرخ مذهولاً، وبحسرة أكيدة، لا!

لن تعود ساحة الشهداء، ساحة البرج، ساحة بيروت، أبداً.

لقد ذهبت، أزيلت بتشكيلها الحجمي، وتمثيلها للوطن، وحضورها المديني والاجتماعي مركزاً لتلاقي كل اللبنانيين على اختلافهم، ذهبت مع الحسرة الحارقة، ولن تذكرنا بها مطلقاً الجادة الهجينة الكبرى المقترحة، المفتوحة بلا حدود، مهما تعددت فيها صفوف شجر النخيل.

وأنا، لوحدي أمام كل هذا أستنتج، أن الجهود التي بذلت سنة ١٩٨٣ لعقد الحلقة الدراسية، بمبادرة من قسم العمارة في كلية الهندسة ـ الجامعة الأميركية وكنت أستاذاً في حينه، بالمشاركة مع معهد غوته، والتوصيات الصادرة عنها والمشددة على ضرورة ترميم الأسواق: سوق النورية، سوق سرسق، سوق أبو النصر، سوق الصاغة، سوق الأرمن.. تلك التوصيات التي رفعها إلى رئيس الجمهورية في حينه، الشيخ أمين الجميل، وفد من المشاركين في الحلقة كنت شخصياً في عداده، إن الجهود هذه كما التوصيات، ذهبت هي الأخرى مع ساحة الشهداء، إذ هدمت الأسواق المذكورة عمداً، في ظلمة الليل الدامس، مؤكداً أن الحرب لم تهدمها، بل إرادة ما كانت وراء القرار بهدمها وليس من شأني أن أحدد هوية المسؤول عن القرار، الأمر سيان عندي، المهم هو القرار، والمأساوي، هو النتيجة، التي نجمت عن القرار.

مفاصل أربعة أساسية إذا مما تقوم عليه اليوم عملية إعادة إعمار قلب بيروت عنيت بها:

أ ـ الهدم الكبير أولاً،

ب ـ وانشطار المدينة في قلبها ورمي ساحتها الرئيسية في البحر ثانياً،

ج ـ وهدم الأسواق المجاورة للساحة عمداً، بعد أن عجزت عن ذلك كل أنواع الحروب، وعدم التخطيط لإعادة بنائها بنسيجها القديم ولغة معمارية ملائمة ثالثاً،

د ـ وردم المياه الزرقاء الصافية في أحلى واجهة بحرية لمدينة بيروت رابعاً.

من هذه المفاصل الأساسية الأربعة، ودون العودة إلى التفاصيل، أشعر وأنا البيروتي العتيق كما ينعتوني أن قسماً هاماً من خصوصية بيروت قد مات، وأن قسماً أهم من روحها قد زهق، وقسماً أكثر أهمية من تاريخها قد رحل، فأتلمس رأسي وأطرافي وكل قطعة من جسدي لأتأكد من أنني لا أزال موجوداً كما خلقت، لأن شعوراً خفياً داخلي يهمس لي بأن قسماً مني قد ذهب مع بيروت التي غادرتنا.

«أنزل إلى البلد» فلا أتعرف على الأمكنة، ماتت الرموز الأساسية ولن تعود، وانطفأ حيز من الدلالات ولن يضاء مجدداً.

أجزاء أساسية من روح بيروت قد زهقت بالتأكيد.

والقسم الباقي تشرد يبحث له عن ملجأ كما في الأساطير...

وتوهم بعض أسياد الحرب، أو قل معظمهم، مع تشرد روح بيروت، بأنهم قادرون على منعها من النهوض، ونهوض الوطن معها وركزوا كل قدراتهم لتثبيت ما توهموه بدائل، وجدت هنا وهناك وهنالك بفعل سلطة الأمر الواقع، كما سميت في حينه.

وساعدت الروح المتشردة لتجد ملجأ لها بعض الالتفاتات الإيجابية في المخطط التوجيهي وفي الأعمال الجارية لإعادة الإعمار:

* جميلة هي المباني التي ترمم الآن، منسجمة موحدة الارتفاعات، متجانسة في لغتها المعمارية على تميزها، نأنس إليها ونشعر بأن جزءاً من بيروت المشردة قد وجد فيها ملاذاً دافئاً، حميماً، ونشعر في نفس الوقت بالحنين إلى مبان تعود إلى عهود أخرى، قد هدمت مع الأسف، خاصة وأن كل هذه المباني موجودة في شوارع أسماؤها دلالات ورموز: شارع ويغان، شارع فوش، شارع اللنبي، وأنها بنيت كلها في عهد الانتداب الفرنسي مفروضاً علينا ليحيمنا كما قيل (ممن يا ترى؟).

ولا أخفي أنني لا أنظر إلى عهد الانتداب بكثير من الارتياح.

ولكن المباني جميلة أكرر، تمثل جزءاً من تاريخ بيروت، وفيها طرف من روحها، وترميمها بعناية ودقة كما يجري الآن هو عمل ثقافي جيد.

* جدي وإيجابي أيضاً الاهتمام بإعادة بناء جزء من روح بيروت عنيت به الأسواق: سوق أياس، سوق الجميل، سوق الطويلة، سوق الأروام وغيرها.

والمباراة العالمية التي جرت، وكنت عضواً في لجنة التحكيم الخاصة بها، لقيت اهتماماً واسعاً من معماريين ومهنيين، لبنانيين وأجانب، وساعدت في استخلاص الحلول المبدئية لإعادة بناء هذه الأسواق.

وقد أعد المخطط والمعماري اللبناني الذي كلّف بإعداد الدراسة التوجيهية للأسواق، مستنداً إلى الخلاصات والتوصيات التي نتجت عن المباراة، أعد التصميم التوجيهي العام للأسواق، واشترط أن تحترم المباني التي ستشاد هناك نسيج الأسواق القديمة وروحها، وخصوصيتها، ولغتها المعمارية وإن صيغ كل ذلك بمفردات عصرية حديثة.

وربما أنسنا إلى هذه الأمكنة أيضاً إذا رأت النور لأن روح بيروت المشردة ستجد لها هناك مأوى وملاذاً آخراً.

* وطبيعي في السياق ذاته وإيجابي هذا الجهد الخاص في الحفاظ على المباني الدينية على اختلاف مذاهبها إذ أن هذا المنحى شديد الالتصاق بالموزاييك اللبناني الخاص. وما يثير الاهتمام أيضاً في هذا المجال، هو الساحات والحدائق التي صممت حول هذه المباني، تحتضنها وتزيد من وجود الناس حولها.

* وترتدي المباني، المحافظ عليها، في ما سمي «المدينة المشرقية» في منطقة وادي أبو جميل، أقول ترتدي هذه المباني، أهمية مماثلة لأخواتها في شارعي فوش واللنبي، إلا أنها، لا تضيف الكثير إلى التاريخ، تاريخ بيروت الذي اقتطع منه الكثير الكثير.

* ونفرح ونحن ننظر إلى السرايا الكبير يعاد إعماره على قمة التلة المشرفة على البحر شمالاً، وإلى المباني الباقية حول ساحة «عالسور» ساحة رياض الصلح، منها ما يرمم الآن، ومنها ما ينتظر الترميم، ولكن المطمئن هو أنها ستبقى هناك.

* وبنفس الشعور بالغبطة ننظر إلى المباني الباقية جنوب شرق «المرحومة» ساحة الشهداء.

في هذا الكم القليل من المباني، وبقايا الشوارع، ينحصر الجزء الهام من البعد الثقافي الرمزي لإعادة إعمار قلب بيروت كما تجري الآن.

ورب قائل أن هذه البقايا الرموز ستكون تجميلية تزيينية في المدى المبنى العام، الذي سيحيط بها لاحقاً من كل جانب، وأن أقصى ما يمكن أن تعبر عنه ثقافياً، هو قيمة متحفية تزيينية إذا جاز التعبير، شبيهة بالآثار التي سوف تبرز في النسيج الجديد هنا وهناك.

لا أريد أن أتبنى هذا القول بالكامل، ولكن أراني مضطراً أن أقول، ربما فيه من الصحة أكثر مما فيه من مبالغة ولكن دون الدخول في هذا الجدل النظري، إذ أن الهدف من العرض المثلث، الذي فعلته في ما سبق:

- للمآخذ على المخطط التوجيهي من جهة، مستعيراً الصيغ التي استعملها المعلقون لمحاصرته.

- ومن جهة ثانية تأكيدات واضعي المخطط التوجيهي بأن هدفهم الرئيسي منه، هو استعادة بيروت التاريخ والذاكرة والرموز، وانفتاحها على المستقبل والحداثة.

- ومن الجهة الثالثة المشاهدات الحسية لما يجري اليوم على الأرض تطبيقاً للمخطط التوجيهي المذكور، والبصمات النهائية التي تتركها المعالجات في جسد بيروت العاصمة، بيروت الهوية والتاريخ والرمز، إن هدفي من هذا العرض، هو، في إطار البحث الذي أقدمه، وفي إطار الندوة بشموليتها، إن هدفي هو الوصول إلى جواب شامل وليس تفصيلي على السؤال الشمولي الأبعاد الذي طرحته في سياق البحث:

هل نستطيع بواسطة المخطط التوجيهي المعتمد والذي ينفذ اليوم: هدماً وردماً وأنفاقاً وجسوراً وجادات... وترميماً وحدائق وإبرازاً للآثار، واستعداداً لبناء الجديد فيه بعض الاهتمام بالثقافة ربما، هل نستطيع بواسطة كل ذلك، أن نسترد بيروت، تاريخاً، وذاكرة ورموزاً ونبنيها منفتحة على المستقبل والحداثة؟ يكون وسطها قلبها وروحها، ورمز وحدتها، ووحدة الوطن معها.

هناك بعض الإيجابيات لا شك في ما يشيد الآن..

وهناك الجهد الكثير من ناس مهتمين فعلاً بهذه الأهداف - البرنامج.

وهناك لا شك بعض الرغبات الصادقة في تحقيق ذلك.

إنما ما حصل وما سيحصل قريباً، وكل احتمالات المستقبل، كل ذلك يدل على أن **تحقيق هذا الهدف بالمخطط المعمول به حالياً، دونه صعوبات كبيرة.**

إن ما سنحصل عليه من وجهة نظري كمهندس معمار ممارس هو مناقض لطبيعة السؤال المطروح ولما أعلن عنه منذ خمس سنوات باعتباره الهدف الأساسي لإعادة الإعمار.

ليس المطلوب أن نراكم كماً مبنياً ربما استطاع القيمون على إعادة إعمار قلب بيروت النجاح بتحقيقه، أقول ربما.

بل المطلوب **نجاح معين بمواصفات معينة.**

لذلك أرى أن **إعادة إعمار قلب بيروت، لكل الناس، رمز وحدة المدينة ووحدة الوطن من حولها، هي في مأزق الآن.**

- ٨ -

إعادة إعمار قلب بيروت، وانبعاثه، وتأكيد دوره، كل هذه الأمور تشكل حلقات في سلسلة، لإعادة بناء الوطن، بمجتمع موحد متجانس، شديد الارتباط بأصوله وخصوصياته، وميراثه الممتد إلى حاضره ومستقبله، الناس فيه متلاقون، مؤكدون وجودهم.

وأي منحى آخر سوف يؤدي بالضرورة إلى جعل الإعمار، أي إعمار عملية عقارية استثمارية، تضخ المال في جيوب القائمين به، وللأسف هم كثر، ومنهم من يزاول مهنتنا عنيت العمارة.

كثر هم أقول، في السنوات الأخيرة من هذا القرن، الذين تمادوا ولا يزالون، يعملون في المجتمع اللبناني تفكيكاً وتغريباً ودفعاً إلى الهجرة القسرية بوسائل متعددة، وإمعاناً في السعي إلى تغيير خصوصيات مجتمع بيروت، هذا المجتمع الذي عودنا التسامح والانفتاح والتواصل والتقارب بين اللبنانيين دون حواجز أو فواصل.

ولكن...

ولكن أملي بمستقبل قريب أفضل، كبير.

أمثولة بيروت ستبقى أمثولة للوطن بكامله، قلباً وروحاً.

شباب هذا الوطن الصغير بحجمه، الكبير بعطائه،

شباب هذا الوطن يستحقون مستقبلاً، هم سيبنوه، إذا عرفوا كيف يحافظون عليه ويرقوا به ليرقى بهم.

يحافظون عليه بأسمى التضحيات، بالحب المفعم، وبالإرادة المنفتحة التي أزعم أنني أعبر عنها باسم بيروت،

يحافظون عليه بالتفاني في سبيل نهضته وانبعاثه مشعلاً، ربما ساهم في تبديد ظلام هذا الزمن.

نظرة التنظيم المدني لإعمار وسط بيروت

بقلم المهندس سعد خالد*

إن نظرة التنظيم المدني إلى البعد الثقافي للإنماء من خلال إعمار وسط بيروت، لن تخرج عن كونها رؤية لفرد جعلته الصدفة في موقع المسؤولية التي ربما كانت المبرر والسبب المباشر لدعوته للتعبير عن هذه النظرة.

أما طبيعة النظرة فهي نابعة من تكوين وليس من موقع.

فأنا، الفرد، معني بالأمر أولاً باعتباري مهندس معمار،

ومعني بالأمر ثانياً لكوني مخطط ومنظم مدن، من حيث تكويني الأدكايمي،

ومعني به بشكل شمولي أكثر باعتباري أمارس دور إدارة التنظيم المدني على الصعيد العام.

ومن البديهي أن يكون لموقفي من موقع المسؤول أبعاد أخرى ليست إدارية فحسب، بقدر ما هي أدبية.

إلا أنه من الطبيعي أن يكون لتكويني الأساسي كمعمار ومخطط الأثر الحاسم في تحديد موقفي من البعد الثقافي لإعادة إعمار وسط بيروت، أكنت في موقع المسؤولية أم خارجها.

إن إعادة إعمار وسط بيروت هو إعمار حقيقي،

وكل إعمار حقيقي هو إنمائي بالضرورة، وإن كانت بعض الثغرات فيه قد سمحت بتشويهه ونعته بما ليس فيه.

إنه إنماء أو لنقل جزء من الإنماء، إنما يبقى أحد المكونات الرئيسية للإنماء الشامل، وهو بالتالي يحمل حتماً بعداً ثقافياً.

* مهندس معمار وتنظيم مدن، المدير العام للتنظيم المدني في لبنان.

أوليس في إعمار وسط بيروت إزالة لآثار الحرب وإعادة الحياة إليه باعتباره قلب العاصمة ورمز وحدة الوطن؟!

يكفي أن يكون هذا عنواناً بارزاً للإعمار كي يكون الإعمار إنمائياً.

كبيرة هي عملية إعمار وسط بيروت.

فهي عملية في التنظيم المديني متكاملة، رائدة من حيث حجمها وأسلوب إقرارها لنظرية لها بعدها الثقافي التي انطلقت منها،

وربما للطريقة التي يتم تطبيقها أيضاً،

هي ربما عملية تنظيم مديني بامتياز.

* * *

الإعمار الحقيقي هو في الواقع ابن رؤية تنظيمية تخطيطية، وهو بالتالي ثقافة بالأساس، إذ ليس من تنظيم مديني لا يدّعي الثقافة.

وعملية التنظيم المدني، ومهما كانت النتائج التي تؤدي إليها، إنما هي بمنطلقاتها عملية ثقافية، أنتجتها نظريات المفكرين ومدارسهم وطورتها تجارب الممارسين بنجاحهم وتعثرهم.

إلا أن مفهوم التنظيم المدني المعاصر ببعده الثقافي يبقى ابن المدينة الحديثة وليدة الثورة الصناعية.

إذاً، عُرف التنظيم المدني بمفهومه الحديث، أكرر، بعد الثورة الصناعية، فكان اللغة التي لا بد من استنباطها لتلائم احتياجات الإنسان وتحاكي تطلعاته.

هو نظام متعدد الأبعاد، أعطي تعريفات متنوعة لكنها متقاربة، ربما كان أشملها ما يشير إلى تأمين توافق أو توازن أو حتى انصهار بين ما هو قائم يجب المحافظة عليه وبين إمكانيات استثمار المكان، وهو ما يمكن اعتباره المجال المعد للإنسان لممارسة نشاطه من خلاله.

هذا الأمر يتطلب آلية تمكنها من رصد رغبات المجتمع وتفهمها وتحليلها وصياغة سياسة لتبنيها ومن ثم برمجة نسبة الاستثمار الممكن فيما يعود للنفع العام والخاص، بالإضافة إلى توفير الخدمات العامة والتدخل دائماً من خلال المراقبة المستمرة لإجراء التعديلات الضرورية على الآلية ونتائجها.

انعكس هذا التعريف في رسم معالم المدينة وتطور ليحدد الكثافات السكانية والمساحات المبنية والفراغات وتنظيم مواقع الإنتاج وكذلك العلاقات الاجتماعية على اختلافها.

هذه هي المدينة الحقيقية الحديثة التي تعنينا، لكونها هي التي غزت ثقافتنا بنهجها ونمطها الكوني، فعبثت بمعالم مدينتنا وخصوصياتها الشرقية العربية المتوسطية وبعثرت ملامحها.

اتخذ التحوّل في بنية بيروت المدينية خلال عهد الانتداب أبعاداً كبيرة متعددة، واستمر بعده.

ففي العام ١٩٣٢ عرفت مخطط Danger.

وفي العام ١٩٤٤ مخطط Echochard الذي شمل دراسة مساحة امتدت من نهر الموت شمالاً حتى الأوزاعي جنوباً.

ثم جاء Ernest Egli في العام ١٩٥٠ ليضع تقريراً مطوراً لمخطط Echochard.

وعادت بيروت لتشهد بين العام ١٩٥١ و١٩٥٤ تطويراً للمخطط التوجيهي، وتعرفت على شروط ترعى نظم البناء في مختلف المناطق حسب تقسيمات ارتفاقية.

وما لبث أن عاد Echochard في العام ١٩٦٣ ليستكمل تطبيق نظرياته ومفهومه «للنمط الكوني» عبر مخطط بيروت وضواحيها.

إذا أخذ «النمط الكوني» في التخطيط الذي صاغته الحداثة في التغلغل بين الحارات والأحياء والطرقات، ووجد له مواقع في المدينة تبرز في المباني كما في الطرقات الهوسمانية الأبعاد «Haussman» وقد مهّد لذلك وجود الإرساليات والجاليات والفكر الغربي منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر، ورسخه الوضع السياسي الذي أنتجه الانتداب.

بدت مقاومة المدينة ضعيفة في وجه غزو «النمط الكوني» هذا، فتداعت بعض معالمها التقليدية وتلاشت خصوصياتها.

إلا أنه لم يكن قادراً بالكامل على الإطاحة بكل مقومات المدينة ونكهتها، الأمر الذي أوجد نوعاً من التعايش المزيج بين القائم والقادم.. فكانت الأزقة وزواريب الأحياء والطرقات الواسعة وساحة النجمة التي قاومتها الأسواق فلم تكتمل أضلعها..

كان البيت البيروتي المتواضع بطربوشه الأحمر الأنيق، وبعيداً عنه بخطوات صرح الجفينور بطغيان قامته المديدة على جواره. كان سوق أياس وشارع الحمرا.. كانت قهوة «القزاز» وبعيداً عنها مقهى الهورس شو «horse shoe».

كانت منطقة الزيتونة بشموعها الخافتة وعلى بعد خطوات، منطقة الفنادق الحديثة بأضوائها المتلألئة.

ثقافة الموروث تحاكي ثقافة الحداثة الكونية بلغة جميلة طريفة رغم تناقضها، طبعت المدينة بنكهة ميزت بيروت عن سواها من مدن مشرقية متوسطية.

لكن ما لبث الموروث أن بدأ بفقدان نكهته أمام تزايد غزوات «النمط الكوني» الذي لم تتخذ حياله أية تدابير للحماية من طغيان مقياسه «بكونية» مداه المبني و«كونية» مواده، و«كونية» التقنيات الحديثة التي يحملها... وبالنتيجة وما أوجده من علاقات اجتماعية بين الناس «كونية» الأبعاد.

ساعد على تكريس هذا الواقع الجديد البحبوحة التي عاش فيها اللبنانيون، ومناخ الحرية، وانتعاش الحياة الثقافية الذي بدأت بوادر اهتزازه بالظهور مع هزيمة ١٩٦٧.

وربما كان لانفتاح الإنسان اللبناني وسهولة تقبله للقادم الجديد دور في ضعف المقاومة وانتصار الغازي الحديث.

استمر نمط التنظيم «المديني الكوني» بالتمدد على حساب النسيج التقليدي القديم إلى أن اشتعلت الحرب الأهلية في العام ١٩٧٥ واستهدفت نيرانها وحممها، ومنذ بداياتها، قلب العاصمة، الذي احتفظ وحتى عشية الحرب بإرث معماري مديني مميز يزخر بمضامين ثقافية واجتماعية غنية بخصوصياتها.

ولمقاومة ذاك الغزو والحفاظ على نكهة التوازن التي صبغت سحر بيروت، كان يفترض توفر عدة عناصر ومقومات للصمود أبرزها الموقف السياسي، والتماسك الاجتماعي، ووضوح الرؤية الثقافية.

إلا أنها سقطت كلها دفعة واحدة بفعل الحرب والتمزق ولو بدرجات متفاوتة.

توقفت الحرب... وإعادة البناء مهمة الحاضر والمستقبل، وإعمار وسط بيروت له في إعادة الإعمار المركز الأساس.

السياسي والثقافي والأصيل المتبقي، أنهكته سنين الحرب الطويلة، وبقيت في

نسيجنا المديني عامة وفي مدينة بيروت بصورة خاصة رموز معمارية متحفية وتزيينية حولها نسيج اجتماعي ممزق لم يستطع مواجهة الحداثة الطاغية، الحاضرة بكل مظاهرها ومفاهيمها.

في هذا الإطار، ومن هذه المكونات، انطلقت عملية إعادة إعمار وسط بيروت، تحاول الإبقاء على ما تبقى من النكهة والخصوصية.. وربما شكل هذا المنحى البعد الرئيسي للإعمار، يحافظ بواسطته على الانتماء، وإن تضاءلت رموزه باعتبار الانتماء مقوماً أساسياً لكل ثقافة..

ولا وجود لثقافة حقيقية خارج الانتماء.

يقيني أن المخطط التنظيمي المديني المعمول به قد حقق التوازن بين طرفي الصراع.. علماً بأن فريقاً من المهتمين ما زال يرى بأن قدراً أكبر من التوازن كان ليتحقق لو قامت الدولة بالإعمار بديلة للشركة الخاصة.

* * *

لو سلمنا جدلاً بأن بعداً ثقافياً قد تتحقق من خلال المحافظة على بعض الرموز المتمثلة بما تبقى من النسيج شاهداً على الانتماء عابقاً بنكهة الخصوصية.

إلا أن هذا كله يبقى منقوصاً لأنه لم يضمن الحفاظ على النسيج الاجتماعي الذي سكن النسيج المديني القديم، ولم يفسح له مكاناً ولو جزئياً داخل النسيج الجديد.

وهنا يكمن ضعف المخطط بنظر بعض الباحثين فيما يتعلق بهويته وخصوصياته، إذ حافظ على بعض الشكليات وأفرغها من محتواها الاجتماعي.

ولعلّي من القائلين بأن ما تحمله هذه المباني الرموز من لغة معمارية وأناقة وبعد في التاريخ.. لهو قادر أن ينعش الذاكرة الجماعية للناس ويسد ثقباً ولو صغيراً في فجوة الخسارة الكبيرة التي أصابت العادات والتقاليد والعلاقات الاجتماعية التي سادت.

إلا أن البعد الثقافي للإنماء لا ينحصر فقط فيما يقدمه النسيج المعماري المبني من دلالات وإيحاءات بل يتعداه ليجد له أبعاداً أخرى في أماكن أخرى.

إن بعداً آخر للثقافة في الإعمار والإنماء يكمن في كل مكان يلتقي فيه الناس من كافة شرائح المجتمع يتواصلون ويتفاعلون لقاءات حرة موحدة.. على الرصيف وفي الطريق، وفي الفسحة وفي الساحة، في الحديقة وفي السوق، وهذا ما يقدمه المخطط بالفعل في غير موقع.. وهو بذلك يهدف إلى تحقيق التوازن المفقود بين النسيج المبني

والنسيج الاجتماعي ويعطي بالتالي الروح والنكهة.

وربما كان إبراز الثمين من الآثار في بعض الساحات إضافة قيمة إلى الأماكن العامة هذه، ترفد الإعمار بمضامين ثقافية جديدة.. والخطر كل الخطر بالإيغال في التفتيش عن التافه والسطحي، إذ ربما أدى ذلك إلى تحريف الإعمار في جوهره وتفاصيله.

إذا كنت قد سعيت إلى إبراز ما أمكن من المقومات والأبعاد الثقافية للمشروع الإنمائي من خلال تسليط الضوء على أهمية المحافظة على الرموز وتأكيد الانتماء وإحياء الذاكرة والإشارة إلى اللغة المعمارية وجمالياتها في التقليدي الموروث..

فإنه لا يسعني تجاوز ما قد يصيب المخطط من تعثر ناتج عن عدم السيطرة على اللغة المعمارية الآتية أحجاماً وكتلاً وأبعاداً ومعالجات.

وسط بيروت اليوم تملكه وتبنيه شركة خاصة، ولكنه قبل كل ذلك هو وسط العاصمة، وغداً عندما ينتهي الجزء الأساسي من الأعمال، وينزل الناس إلى الوسط لن يتذكروا وهم هناك، أن الوسط ملك خاص.

سيشعرون أنهم في قلب عاصمتهم وكل ما يحيط بهم هو لهم، يعنيهم، يحاكيهم، يؤثر على مشاعرهم رفضاً أو قبولاً هدوءاً أو توتراً.

باختصار الملكية الخاصة هناك لن تنفي الصفة العامة للمكان، كما أنها لن تستطيع أن تمنع الناس من التعامل مع الأشياء وكأنها تملكها، عنيت بالأشياء كل الأشياء كل ما شيّد وبني:

الطريق والرصيف، الساحة والحديقة، المبنى وجمهرة المباني، الحيِّزُ كله بالشكل التنظيمي الذي يطل به علينا.

المسؤولية كبيرة إذاً تجاه الناس كي يكون هذا المدى العام أليفاً غير مستفز يحاكي الذاكرة ويشعر الجميع بالانتماء.

يهمهم أولاً أن تأتي الشوارع والأرصفة مليئة بما ألفوه فتغدو النزهة حميمة مريحة.

يهمهم أن تأتي هذه المباني متجانسة، لغتها المعمارية المتطورة مع السنوات موحدة..

لا يقف الانسجام عند حدود الجديد الذي يبنى بل يتعداه ليحمل مضامين ورموزاً تجعله يشير إلى تجانس ما.. مع الخاص والأصيل، منبع الذاكرة ومؤكد الهوية.

إن هذين التجانس والوحدة في الجديد الذي يبنى، عندما يتحلى بالمواصفات التي ذكرنا سوف يضمن عدم انقطاع تاريخ الناس، بل بالعكس، سوف يساعد على امتداد الماضي في الحاضر وصولاً إلى المستقبل فيبعد الغربة ويؤكد الانتماء وإن كررنا ذلك مرة أخرى.

إيجابي هو التجانس والانسجام بين الجديد الذي سيبنى، ولكنه خطر في آن إذا اقتصر التجانس على ما يبنى متجاهلاً ما هو قائم في محيطه، فيتحول الجديد إلى جزيرة تعزل نفسها بكبريائها ويعزلها المحيط إذ يرى فيها الغربة والاستعلاء والرغبة الفوقية بالتميز.

وبديهي في هذه الحال أن لا نرى التأثير بين الوسط ومحيطه أحادي الاتجاه، بل من الطبيعي أن نراه تأثراً متبادلاً بالاتجاهين. واضح تأثير الوسط على محيطه، إن لانطلاقة ورشة الإعمار فيه أو بشكل الكتل المبنية أحياناً.. ولكن ما يجب أن نراه هو أن استمرار هذا المنحى من التأثير سوف يقود بالضرورة إلى عزلة الوسط كما أشرنا، وكي نتفادى هذا الخطر نرى من الضروري أن يتسم المخطط التنظيمي وكل الأعمال التنفيذية اللاحقة بالمرونة الكافية التي تجعل من الممكن إعداد دراسات تفصيلية لاحقة لأقسام من الوسط متاخمة للمحيط بتفاعلها معه وليس العكس.

كأن يأتي الناتج التخطيطي لغة مشتركة كتلاً ومدى ومناخاً وموادا توحد الشقين طرف الوسط وأول المحيط، وتؤمن بالتالي هذا الانتقال الهادىء من الوسط المميز إلى محيطه المتجدد بالضرورة.

وإن أتينا على ذكر المرونة في إيجاد الحلول لعدم السماح للوسط بعزل نفسه عن محيطه فإننا نرى فيها أيضاً وسيلة لإعادة النظر ربما، في ضوء التجارب مع أعمال التنفيذ المستمرة، ببعض استنتاجات المخطط وجوانبه علّها،... أقصد هذه المرونة، تقترح بدائل كما سبق وصمم ربما وجد نفسه صعب التنفيذ.

هواجس تنظيمية قادتنا إلى البحث بتأن عن الطرق التي تضمن التواصل بين وسط بيروت ومحيطه.

وهواجس أخرى علّها ضرورية، تحثنا على عدم التوقف في موضوع التواصل عند

الوسط ومحيطه المباشر.. إذ أننا نتكلم عن بيروت.. وكلنا يعرف ما عانته بيروت خلال سنوات الحرب خاصة وما تزال، من قمع يومي لجميع الناس فيها بلغة غير لغة القنابل هذه المرة..

عنيت لغة البشاعة في المباني والتشكيلات المعمارية الوقحة تسد أبصارنا إذا غامرنا بالنظر من النافذة وتطالعنا قامعة إذا اتسع لنا مكان على الرصيف لبضع خطوات وتقزمنا بقامتها الفارعة حتى في الأزقة الضيقة.

إن هذا الواقع الذي وصفناه، إذ أقر به من موقعي واعتبره خرقاً للقانون حيناً وتلاعباً أحياناً، واجتهاداً مشبوهاً في بعض الأحيان، ولغة معمارية تفتقر إلى الحد الأدنى من القيمة الجمالية دائماً.

إن هذا الواقع يدعونا ومن منطلق الهواجس نفسها التي حملتنا على رعاية التواصل بين الوسط ومحيطه، عليه أن يدفعنا بالضرورة إلى بذل كل الجهود لحماية ما يمكن حمايته من بيروت، وإعادة ترتيبها بمجملها ترتيباً يخلق أحياء ومناطق حسنة التنظيم نقيضة القباحة الموجودة فيها.. لها من البعد الجمالي ما يجعلنا قادرين على تحمل القبيح القائم قبل أن نصل يوماً إذا سمحت الظروف بهدمه.

إنقاذ بيروت بالقدر الممكن، إذا، يتم من وجهة نظري، بدراستها ككل نتيجة صورة شمولية للعاصمة هواجسه تنظيمها بالتأكيد. ولكن موازنة القبح القائم بالجديد الجميل الذي نطمح لبنائه، الفوضى القائمة.. بالتنظيم العقلاني المرن للمتبقي. يتم كل ذلك برؤية وطنية لموقع بيروت العاصمة في الوطن، رؤية تحددها إرادة وطنية شاملة تعبر عن طموح اللبنانيين جميعهم لما يريدونه من عاصمتهم بكل رموزها.. ورمزها الأهم وسطها وقلبها..

فكيف لنا إذاً أن نصل إلى هذا الوسط القلب وأعمال الدراسة والإشراف والتنفيذ تسير كلها والرؤية الوطنية بعيدة عن ذلك؟

لسنا في وارد التشكيك بقدرة من يشرفون أو بإيحاء يقلل من مسؤولياتهم وعزمهم الصادق على الإتيان بما يلبي الطموحات كل الطموحات.

ولكن المهمة الملقاة على عاتقهم ضخمة تتعدى قدراتهم دون أن يمس إخلاصهم وكفاءتهم..

علينا إذاً أن نوسع الدائرة.

أن يصبح الإشراف على متابعة التصميم واقتراح البدائل، وخاصة تحديد حجم الكتل وتناسقها ولغة العمارة فيها، أن يصبح هذا الإشراف وطنياً شاملاً يشارك فيه باسم الوطن المعنيون والمختصون بتعدد مناهل المعرفة الضرورية لكل تنظيم معاصر، يجدون موقعهم في دائرة الإشراف باسم المصلحة العامة وتقدم الناس ورقي المجتمع.

إنها هيئة بالضرورة تضم كل هؤلاء وكل من تفرض انضمامه المعرفة المتجددة وضرورات التصويب المستمر وحاجات متابعة التنفيذ متابعة دقيقة.

* * *

إعمار وسط بيروت يجري سابقاً البحث عن أبعاده الثقافية الذي نقوم به الآن.

إعمار وسط بيروت الجاري عمل ثقافي بذاته.

ربما استطعنا فيما سبق أن نسلط الضوء على بعض أبعاده الثقافية التفصيلية.

إنما يبقى المهم أن يأتي الإعمار المستمر لسنوات ملبياً لطموحات الناس وأحلامهم في قلب خافق ينتج الحياة ويعمم الدفء.

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

نظرة تاريخ الآثار لإعمار وسط بيروت

بقلم الدكتور حارث بستاني*

للمرة الأولى يتم احترام القانون المنظم لوضع الآثار منذ صدوره في العام ١٩٣٣، وهو من أهم قوانين الآثار في العالم. وهو ينص صراحة على أن الذي يجد آثاراً في قطعة من الأرض ينقب فيها عليه أن يتصل فوراً بأقرب مخفر، أو بالمديرية العامة للآثار، وأن يتوقف عن العمل نهائياً. ويكون أمام هذه المديرية مجال سنة تمدّد لمرة واحدة للكشف عن الآثار المدفونة وأخذ المعلومات. وبعد المهلة المقررة إما أن تأخذ مديرية الآثار قراراً باستملاك الأرض أو تتركها لأصحابها للتعمير، ويكون هكذا قرار مستنداً إلى تقارير خبراء آثار يقدّرون واقع هذه الآثار وأهميتها أو قيمة الأرض إذا أرادت مديرية الآثار استملاكها.

إن شركة سوليدير هي أول من احترم قانون الآثار في لبنان، لأنها تقوم بعملية إعمار وتطوير تطاول مليوناً ومئة وثمانين متراً مربعاً، هذا ما عدا المساحة المستحدثة في «النورماندي». لذا عقدت اتفاقاً مع الأونسكو للمصداقية العلمية القانونية، وبعد الحرب التي ضربت لبنان، وبالنظر إلى الميزانية الضئيلة لمديرية الآثار، فقد عقد اتفاق مع مجلس الإنماء والإعمار، والأونسكو، للبحث في مصير الآثار. مع العلم أن القانون يمنع حتى مديرية الآثار عن البحث والتنقيب في أراض ذات ملكية خاصة، إلاّ بعد إذن مسبق من أصحابها ويستثنى من ذلك الأراضي التي تملكها الدولة.

وبالنظر إلى واقع الحال في بيروت فهناك ١٢٠,٠٠٠ صاحب حق ملكية. ومعلوم أنه في العام ١٩٩٣، حيث بدأت عمليات الإسبارات الآثارية لم تكن شركة سوليدير موجودة. فقامت المديرية العامة للآثار بتحديد مواقع الإسبارات هذه لمحاولة كشف تخوم مدينة بيروت القديمة وبدأت الحفريات ذلك العام. ولكن بعد تأسيس شركة سوليدير وانعقاد جمعيتها العمومية في ٥ أيار (مايو) ١٩٩٤، كان لا بد من إعادة النظر

* أستاذ علم الآثار في الجامعة اللبنانية ومستشار الآثار والتراث لدى شركة سوليدير.

في عملية التنقيب برمتها، ورأت بضرورة بدء أعمال التنقيب في سوق الطويلة والمناطق التي تمر فيها البنى التحتية، على أن تموّل الشركة عملية البحث والتنقيب بمشاركة المديرية العامة للآثار.

لدينا في وسط بيروت ٢٠ ورشة موزّعة على ١٤ بعثة علمية تقوم بعملية التنقيب ودرس البنى التحتية والآثارية، باستثناء المنطقة الممتدة ما بين كنيسة مار جرجس والجامع العمري فهي منطقة غير خاضعة الآن للإعمار، وعليه فإن العمل في هذه المنطقة غير مُلحّ الآن.

أعمال الحفر التي تقام في بيروت صعبة ومعقّدة لأنها تجري في مناطق مدينية، بل وبين عمارات تصعب إزالتها في مناطق متعددة، وهناك فرق بينها وبين عمليات التنقيب في أرض خلاء غير مأهولة وشاسعة. فهناك فارق شاسع بين مصطلحي «علم الآثار المديني» و«علم الآثار في المناطق المفتوحة» التي فيها مجال واسع للعمل، لأنها خارج المدينة، كما هي الحال في حفريات صور التي أشرف عليها في الأربعينات المدير العام الأسبق للآثار موريس شهاب.

فالذي يجري في بيروت الآن هو عملية رصد ورسم المناطق الآثارية وأخذ معلومات عنها والإبقاء عليها كما هي خصوصاً إذا كان يستحيل الاستمرار بها لاختراقها أبنية مشادة أو مؤسسات دينية أو عمارات غير موضوعة على قائمة الهدم، وبذلك نتركها مكانها ونمرّر القساطل بطريقة مدروسة، وبعد مرور زمن قد يطول أو يقصر، يأتي بعدنا من يكمل هذه المهمة الصعبة، مستنداً إلى ما قدّمناه من معلومات وملحوظات تاريخية مسجّلة علمياً.

إن المهم في هذا المجال هو أخذ المعلومات ودرسها، وهذا ما يحصل في حفريات بيروت الآن. ولكن لو اكتشف الآثاريون مثلاً مدرسة الحقوق لكان من الضروري إجراء تغيير جذري لمخطط الإعمار في منطقة الاكتشاف. أما الآن فإننا ندرس تطور تاريخ الإنسان في مراحل سابقة عمرانياً وحضارياً وديموغرافياً واقتصادياً ودينياً واجتماعياً، وبعدها سنضع خرائط آثارية لمدينة بيروت بكاملها. فالآثاري هدفه الدراسة والأبحاث التي تقدّم جديداً في علم الآثار والتاريخ عن مرحلة محددة لحضارة معيّنة، وتأتي السياحة في آخر اهتماماته. وكل ذلك يجري تحت إشراف المديرية العامة للآثار.

ولكن هذا لا يعني طمر المعالم الأثرية بكاملها، بل هناك مناطق ستستمر على وضعها، كما هي الحال مع السور الكنعاني.

ونحن في شركة سوليدير نأخذ بآراء آثاريين عالميين يشرفون على عمليات البحث والتنقيب. ومن مصلحة سوليدير الإبقاء على هذه الآثار لما لذلك من فوائد سياحية، وسنعمل لأن تكون هذه الآثار من ضمن منتزه عام، تُبقي على السور القديم في مكانه. إضافة إلى إمكانية نقل بعض الآثار والحفاظ على طرازها العام ومواصفاتها الحضارية والتاريخية طبقاً لما يتلاءم ومخطط الإعمار العام فهذا مهم جداً عمرانياً وسياحياً، وهذا ما يساعد على معاينة ورؤية الطبقات الآثارية المتراكمة ووضعها بكامل بهائها وجماليتها أمام أعين الناس.

إن ٥٠٠٠ عاماً من الحضارة في بيروت يستحق منا كل العناء وكل الاهتمام، من أجل وسط جديد لبيروت يقوم على ١,٨٠٠,٠٠٠ متر مربع، وحدائق عامة على مساحة ١٥٠,٠٠٠ متر مربع، لنقل بعض المعالم الآثارية واللقيات ووضعها في متحف خاص وسط هذه المدينة، مع خرائط تفصيلية لهذه المعالم. بيروت ستكون المدينة الأولى في المنطقة التي ستحوي ساحاتها متاحف مجهّزة بالكومبيوتر المخزن بالصور الموثقة بلغات عدّة، مزوّدة بخرائط شاملة وتفصيلية عن الشوارع، الطبقات الأثرية، المعلومات التاريخية، وستكون لأعمال التنقيب فوائد جليلة أهمها نشر كتب علمية توثيقية تتناول المكتشفات الآثارية بالصور والمعلومات التي تخدم الدارسين والبحاثة من جميع أنحاء العالم.

نظرة اجتماعية لإعمار وسط بيروت

بقلم الدكتورة فهمية شرف الدين*

حتى لا يتخذ الحديث عن وسط بيروت شكل التداعي والحنين، اللذان تفرضهما ذاكرة طرية لجيل الستينات، أي هذا الجيل الذي ننتمي إليه، ويحمل أفراح بيروت وجراحها...

حتى لا ينطلق الحديث عن وسط بيروت من موقف أيديولوجي ينظر إلى إعادة الإعمار كجزء من مشروع سياسي واقتصادي للمنطقة، حتى لا يبدأ الحديث عن إعمار وسط بيروت من تحت ركام الحرب والمتاريس فنقع في المحظور الذي يستدعي إقامة متاريس جديدة...

ولكن، وأيضاً، حتى لا نقع في الخواء اللفظي الذي يحاول أن يقيم التوازن ما بين المختلفين، سنحاول في هذه الورقة الصغيرة مقاربة الموضوع من زاويتين: (١) زاوية الماضي حيث تندرج مسائل الاجتماع والثقافة كتعبيرات أساسية عن رؤية تتموضع في الزمان والمكان من ضمن مرحلة تاريخية محددة، لبنان قبل الحرب، وتقاطع جغرافي سياسي محدد، موقع لبنان وأهميته السياسية كنقطة تواصل بين الشرق والغرب. (٢) زاوية الحاضر، أي لبنان ما بعد الحرب، حيث للثقافة والاجتماع معان أخرى فرضتها التحولات العالمية في الفكر والسياسة والاجتماع لا يمكن إغفالها أو القفز عنها.

وهذه المقاربة تتوخى التعرف على الإشكاليات التي تنتجها سياسة إعمار وسط بيروت كما هي مطروحة حالياً، على المستوى الاجتماعي، معتبرين أن الاندماج الاجتماعي، أو ما يسميه السياسيون «الوحدة الوطنية» هي أو يجب أن تكون غاية كل رؤية سياسية وطنية، اقتصادية كانت أم اجتماعية؛ وهذا الهدف لا بد أن يرسم في رأينا حدود المواءمة بين متطلبات الداخل ومتطلبات الخارج، أي بين المشكلات التي

* أستاذة في معهد العلوم الإجتماعية، الجامعة اللبنانية.

أنتجتها الحرب وما بين الظروف الإقليمية والدولية التي جعلت إعادة النظر في دور لبنان ووظيفته حاجة ملحة وضرورة لا بد منها.

ولا شك أن السجال الحيوي والمفيد الذي انطلق مع دخول لبنان مرحلة السلام ولم يتوقف حول إعمار الوسط، يحمل هموم هذه المواءمة وإشكاليتها؛ ونحن هنا نستعيد هذا السجال في محاولة لإضاءة زاوية أخرى في هذا الموضوع هي زاوية الاندماج الاجتماعي.

١ ـ ١ هموم الماضي، هموم الحاضر: بيروت الذاكرة والرمز:

لا يستقيم الكلام عن بيروت دون العودة إلى التاريخ القريب، إلى بيروت التي خرجت إلى العلن مع دولة الاستقلال حاملة معها تاريخ حضاري وثقافي يمتد في الزمن. تمتزج فيه تجارب مجموعات بشرية مختلفة راكمت لأجيال الاستقلال زاداً حضارياً ومعرفياً شكل الأساس النظري للتصورات الوطنية حول دور لبنان و«رسالته».

فها هي بيروت تدخل على النصف الثاني من هذا القرن مع أول نجاح لها في المستوى السياسي، حيث شكلت «الصيغة» بداية الانطلاق نحو «الديمقراطية». هذه «الديمقراطية» الواهية أخذت تتلون تدريجياً مع بدء التغيرات السياسية في منطقة الشرق الأوسط وفي المنطقة العربية على وجه الخصوص. وابتدأت بيروت تتغير على وقع النجاحات المختلفة: على الصعيد الاقتصادي حيث ساعدت التغيرات السياسية في المنطقة العربية على تحويل لبنان وسيطاً ضرورياً ما بين الشرق والغرب، وساعد بالتالي على نمو وتوسع مرافق اقتصادية هامة في بيروت (المرفأ، المطار، البنوك، الخدمات) يضاف إلى ذلك، فورة النفط وانفتاح لبنان على منطقة الخليج العربي وتحوله إلى «مصرف للمنطقة» كما يقول الاقتصاديون، كل ذلك انعكس إيجاباً على مساحات الحرية وعلى الحركة الاجتماعية، فتزايدت القوى الإنتاجية وازداد الطلب على التعلم، وازدادت حركات الطلاب والعمال. وبدت بيروت وسط منطقة يخيم عليها الاستبداد، «واحة ديمقراطية» للمنفيين، والمهجرين والمهاجرين تفتح ذراعيها لهم، وتفتح أعينها عليهم، فيتقاطع الاقتصادي مع السياسي في حالة بدت نادرة ومستفزة في الآن نفسه.

أما النجاح الأكبر لبيروت، والذي لا يزال يلح على ذاكرة اللبنانيين القريبة، ويلح على مخيالهم الاجتماعي، فهو النجاح الثقافي، لقد أدت تلك التحولات في السياسة والاقتصاد إلى هجرة كثيفة لرجال الأعمال ورجال السياسة والمثقفين العرب إلى

بيروت، فتحولت المدينة إلى مختبر ثقافي تتقاطع فيه الرؤى الفكرية والثقافية المختلفة، ولكن الأهمية القصوى لبيروت هو تحولها إلى «مختبر سياسي» تصاعدت وتيرته حتى أوائل السبعينات، وكان انفجار ١٩٧٥، هو نقطة الالتقاء القصوى ما بين الثقافي والسياسي والمحلي والعالمي، فانفجرت الحرب على بيروت، انفجاراً على الدور والوظيفة.

وليست هذه اللوحة المكانية/الزمانية سوى اختزال لما تختزنه الذاكرة من نهوض اقتصادي وسياسي، لعبت فيه الأوضاع الداخلية (تركيبة لبنان الاجتماعية) والإقليمية (قيام دولة إسرائيل وما أنتجته من تحولات سياسية عربية) والعالمية (الحرب الباردة وحاجة العالم إلى لبنان كمحاور ما بين المتناقضين وعيناً عليهم...) في ظل جميع هذه الأوضاع، نمت بيروت وتمددت عمرانياً وبشكل عفوي وعشوائي فتحولت بعض شوارعها محلاً للأناقة والثقافة والسياسة (شارع الحمراء)... وتحولت ضواحيها إلى مدن صفيح تحتضن فقراء الأرياف، وفقراء اللاجئين، والمهجرين والمهاجرين إلى المدينة بحثاً عن العلم والعمل وتحسين ظروف الحياة.

لقد أفادت بيروت من هذه التغيرات في المنطقة العربية بأشكال متناقضة: إيجاباً حيث انعكست في قلب بيروت ووسطها تغيرات هائلة في الأسواق والتجارة والصناعة والمصارف... وتجلت في ازدياد الكتلة النقدية والازدهار الشكلي وأساليب الحياة المستفزة، ولكنها خضعت للسلبي أيضاً فقد حملت مع استقبال هذا العدد الهائل من المنفيين والمهجرين، ومع ازدياد التفاوت بين الفئات الاجتماعية، بذور انفجارها وابتدأ ذلك التوازن «الهش» الذي قامت عليه الصيغة بالاهتزاز؛ ولم تغرب شمس الستينات حتى بدت العواصف تتجمع في أفق بيروت وسمائها، ولم تمض سنوات قليلة حتى انفجرت الحرب، حرباً بها وحرباً عليها[١].

١ ـ ٢ السجال حول بيروت اليوم، حول إعادة إعمار وسطها وحول دورها المستقبلي يتأسس على هذه الصورة التي يحملها المخيال الاجتماعي فتستحضرها الذاكرة عند أول حديث عن إعمار وسط بيروت، هذا الوسط الذي كان المركز الحيوي لبيروت، الساحات والأسواق والمقاهي والنوادي ودور السينما والصحف والمجلات

(١) لمزيد من التفاصيل، أنظر المقال الجميل للسيدة عايدة بودجيكانيان
Aida K. Boudjkanian: «Beyrouth - 1920-1994: D'une métropole de croissance au champ de guerre» in, «le Liban d'aujourd'hui», direction Fadia Kiwan, Cermoc, 1994.

والمطابع ودور النشر وتجمعات المثقفين والفنانين والصحفيين وأيضاً المهمشين والفقراء المعوزين. كان الوسط هو المكان الذي يحتضن هؤلاء الناس، يتقاطعون في كل الأماكن، فيتجاورون بالسمع والنظر واليدين ويعلنون ولادة بيروت كرمز للتسامح، للديمقراطية وللثقافة والإبداع...

ذلك هو الوسط الذي تلح علينا صورته ونحاول معه استعادة ذلك الزمن السابق للحرب، حيث كان الناس يأتون من كل الجهات يتقاطعون في الطريق إلى مواقف السيارات والأسواق والمقاهي والساحات. أما ساحة البرج فكانت تماماً «نقطة التواصل بين أجزاء العاصمة ومفصلاً حيوياً لأحيائها القديمة»[٢].

تلك هي صورة الماضي القريب، التي نحملها معنا، نحن جيل الستينات حلماً لم يكتمل، بعثرته الحرب ولم تستطع لملمته مشاريع السلام، فتحول الوسط إلى رمز لتلك الفترة وتحولت معه بيروت رمزاً لوحدة الوطن، رمز أخذ يلح علينا مع أول أفكار وضعت في التداول من أجل إعادة إعمار بيروت[٣].

ماذا حصل للتصورات والأفكار، وكيف تعاملت هذه التصورات مع إشكالية المواءمة بين متطلبات الداخل، وعناصرها الممتدة في الماضي والتي تطمح إلى القطع مع ثقافة الحرب، وبين متطلبات الخارج التي تضغط باتجاهات أخرى، أقلها سوءاً هو استمرار منطق الحرب في التجزئة والانقسام[٤].

٢ ـ معطيات الخارج/معطيات الداخل:

٢ ـ ١ إشكالية المواءمة:

تبرز إشكاليات المواءمة بين الداخل والخارج في لبنان في اللحظة الراهنة على

(٢) جاد تابت «من الإعمار الجراحي، إلى بناء مدينة الذاكرة المستقبلية» في منهجية إعمار بيروت: أبحاث أولية في السبل الصحيحة والبدائل المقترحة». ملفات مؤسسة الأبحاث المدنية بالتعاون مع مؤسسة فورد. د.ت.

(٣) لا شك أن السجال الذي ابتدأ باكراً حول إعادة إعمار بيروت ولما يتوقف بعد، هو دليل على أهمية الموضوع وحيويته بالنسبة لتمثيل لبنان: لمزيد من التفاصيل: إعمار بيروت والفرص الضائعة: د.ت. والكتب الثلاث الصادرة عن دار الجديد ودراسة فورد، ودراسة الأبحاث المدنية في العمارة والمدنية، (عاصم سلام). في الاقتصاد والسياسة، (جورج فرح). ولعل الكتاب الملخص: منهجية إعمار بيروت يفي بالحاجة، مصدر مذكور سابقاً.

(٤) إعمار بيروت والفرص الضائعة ص ٦٣.

أكثر من صعيد، ونقصد بالخارج كل العمليات التي ترتبط بإعادة ترتيب المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط، انطلاقاً من التغيرات العالمية التي رتبتها تحولات التسعينات في السياسة والاقتصاد والفكر والثقافة.

ونقصد بالخارج أيضاً عمليات العولمة التي تدّعي وتحاول تحويل العالم إلى مدينة مفتوحة على مختلف أنواع التبادلات مخترقة بذلك سائر مستويات الداخل، أي مستويات الدولة الوطنية التي كانت حتى الأمس القريب حاجزاً قوياً في وجه الأشكال الجديدة للعولمة. تبرز إشكاليات المواءمة ما بين الداخل والخارج في كل مكان، في تلك العمليات المتناقضة التي تسير بتلازم شبه ضروري بين أشكال الانفتاح على الخارج الذي يتجه نحو التكتلات ما فوق الدولية. وبين أشكال التفكيك والانغلاق الإثني والديني والثقافي الذي يتجلى في مستويات الداخل أي في مستوى الدولة الوطنية ويتجه بذلك نحو الأشكال ما تحت الدولية، أي ما تحت الوطني والعلاقة ما بين العمليتين تظهر تلازمهما وتناقضهما، فهما وجهان لعملية واحدة هي العولمة، وبينما تمارس الدول «انفتاحها» المزعوم الواحدة على الأخرى، في محاولة لإنشاء التكتلات الإقليمية تمارس الجماعات المختلفة انغلاقها المتعمد الواحدة على الأخرى في ظل غياب أو تغيب للدولة الوطنية (المنظمة لعمليات الاندماج الاجتماعي في مستويات الداخل)[٥].

النظرة إلى إعادة إعمار الوسط لا بد أن تأخذ بالاعتبار هذا المنطق: فسنوات التسعين هي سنوات خروج لبنان من أتون الحرب وهي التي شهدت التحول الجيوستراتيجي النوعي في العالم. وليس سقوط جدار برلين سوى مؤشر على الاتجاه العام لهذه التحولات نحو عالم أحادي القطب بات يوزع مفاهيمه وأدواته المعرفية المنهجية ونوعية حياته عبر ثورة الاتصالات والمعلومات، فيؤثر تأثيراً بالغاً على مجمل شروط التغيرات العالمية؛ وسنوات التسعين، شهدت على مستوى المنطقة، تحولات نوعية أساسية في الصراع العربي الإسرائيلي، فمؤتمر مدريد ومفاوضات السلام واتفاقيات السلام مع إسرائيل ليست دون معنى أو أثر في السياسات الداخلية العربية،

(٥) حول مفهوم الاندماج الاجتماعي: أنظر: حيدر إبراهيم علي: تعزيز الاندماج الاجتماعي: اجتماع الخبراء التحضيري حول الإعلان العربي للتنمية الاجتماعية، عمان ١٩٩٤.
ونسمح لأنفسنا برد القارىء إلى دراستنا مع الأستاذ أديب نعمة حول «إشكالية الاندماج الاجتماعي ما بعد الحرب وفي ظل سياسات التكيف» دراسة مقدمة للأسكوا ـ عمان ـ تحت الطبع.

فهي تؤسس لاتجاهات أخرى في الفكر والممارسة السياسية، وفي النظرة إلى الشأن الاجتماعي على وجه الخصوص.

٢ ـ ٢ ولكن متطلبات الداخل، متناقضة مع متطلبات الخارج بالمطلق، فلبنان التسعينات، هو لبنان الخارج من الحرب، مدمراً، مجزأً، ليس فقط في الأرض والمكان، بل في التصورات حول مستقبل لبنان. لقد أدت الحرب إلى تفكيك عناصر الترابط العصرية التي حاولت تأسيسها تجربة الستينات، وجرى تجزئة كل المؤسسات الموحدة، الوزارات، الإدارات، الجامعة اللبنانية وكذلك المساحات التي كانت تلعب دوراً اندماجياً بين المناطق والطوائف والفئات الاجتماعية. فاستهدفت بالدرجة الأولى المدن: بيروت والمدن الأخرى المؤهلة للعب هذا الدور. وطال التفكيك الأحزاب السياسية والروابط المهنية والنقابية، وكذلك طال التدمير والتهجير المناطق الريفية التي دفعت دفعاً إلى أكثر ما يمكن من الصفاء الطائفي.

لقد لعبت الحرب دوراً شديد الخطورة وأدت إلى تغيرات اجتماعية هائلة ضغطت ولا تزال على التوجهات السياسية للبنان بعد الحرب.

والسجال حول إعادة إعمار بيروت، يقع في قلب هذا المشهد، الذي يتقاطع فيه الوطني والداخلي مع الإقليمي/العالمي الخارجي. السجال حول إعادة إعمار الوسط يهدف إلى إعطاء أولوية مطلقة لمتطلبات الداخل وإعادة بناء التماسك الاجتماعي الذي مزقته الحرب، وهذا يعني تعديلاً جوهرياً على خطة إعادة الإعمار، وأساسها القانوني والهندسي وتعديلاً في شروط القبول بمتطلبات الخارج التي تظهر في مخطط إعادة الإعمار وتبدو فيه بيروت ووسطها كمركز مالي وتجاري تتمفصل على الخارج[٦].

إن المخطط التوجيهي لإعادة إعمار وسط بيروت كما هو مطروح حالياً يشير إلى تبدل جوهري في طبيعة النشاطات الاقتصادية والتكوين الديمغرافي للوسط، فمقابل المزيج بين السكان والنشاط الاقتصادي المتمفصل على الدورة الاقتصادية الداخلية والخارجية معاً الذي كان موجوداً قبل الحرب ومقابل الأسواق التقليدية التي تضم آلاف المحلات التجارية والمكاتب من مختلف الأحجام والساحات، والأماكن العامة والمساحات، يجري التوجه نحو بناء مركز مالي/خدماتي يتمفصل على الخارج

(٦) أنظر عاصم سلام:
«Le nouveau plan directeur du centre ville» in, «Beyrouth Construire l'avenir, Reconstruire le passé», page 43.

والسؤال الأساسي الملح هو ذلك السؤال الذي طرحه الدكتور نبيل بيهم في كتابه «الإعمار والمصلحة العامة».

«فلمن يعاد إعمار بيروت، هل تكون لسكان فاتهم في المرحلة السابقة امتلاك المجال المديني؟ أم أنها ستقتصر لتكون مركز اصطفاء توجهات التيارات الحالية العالمية[٧]».

وفي الإجابة على هذا التساؤل، يكمن خيار لبنان الاجتماعي ووظيفته ودوره:

٢ ـ ٣ والسجال حول إعادة إعمار الوسط، هو سجال حول الوظائف المحددة للوسط أو بالتالي سجال حول دور لبنان ووظيفته في التصور المستقبلي لمنطقة الشرق الأوسط!

ففي الماضي، كان التفاعل الاجتماعي هو الوظيفة المهيمنة على الوسط، عبر امتزاج آلاف المساكن مع التجارة الشعبية والثقافة العامة، أما في المخطط الجديد، فالخيار لا يبني الوسط من أجل المدينة، أي من أجل التفاعل الاجتماعي، بل يقيم منطقة متميزة على حساب المدينة، تتراجع فيها حصة الإسكان لصالح الأعمال في الأبراج العالية، ويشير تقرير المجلس الأعلى للتنظيم المدني إلى الآثار الاجتماعية التي ترتبها هذه العملية والتي ستؤدي إلى تغيرات أساسية في البنية الاجتماعية[٨]». فمن حيث السكن فإن أياً من سكان المنطقة القدامى لن يستطيع العودة إليها، بسبب نوعية الأبنية الفخمة المقترحة ٤٠م٢ للشخص الواحد، مما يؤدي إلى تغيير في نوعية السكان ستكمل كما يقول الدكتور بيهم ما بدأته الحرب «مثل تدمير الطبقات الوسطى والقضاء على روحية التفاعل والتسامح»[٩] ولا يمكن النظر إلى شبكات الطرق المؤدية إلى المدينة والتي تسمح بالخروج منها إلا من ضمن رؤية متكاملة لمسألة التفاعل والإندماج الاجتماعي، والقلق من أن يساهم تحويل ساحة الشهداء إلى جادة عريضة تمتد حتى البحر لا يمكن فصله عن ثقافة الحرب التي أفرزت بيروت الشرقية والغربية، ويتساءل جاد تابت «عن إمكانية إعادة اللحمة إلى المدينة وتوحيد نسيجها الممزق» في ظل هندسة تتعمد الهوسمانية (نسبة إلى هوسمان). وهل نستطيع نقل الدلالة الرمزية لساحة الشهداء كمركز للقاء والتدامج إلى الجادة الجديدة».

(٧) نبيل بيهم: الإعمار والمصلحة العامة؛ دار الجديد، مؤسسة فورد، ص ٧٦.
(٨) تقرير المجلس الأعلى للتنظيم المدني: منهجية إعمار بيروت، مصدر مذكور سابقاً ص ٣٢٥.
(٩) نبيل بيهم: الإعمار والمصلحة العامة، مصدر مذكور سابقاً ص ٨٤.

لا شك أن المنهج المعتمد هو الذي أثار هذا السجال، والسجال يحمل هواجس الذاكرة وقلق المستقبل، فإذا كانت ساحة البرج، هي باب المدينة الشعبي (نبيل بيهم) أو المكان الذي يلتقي فيه الناس داخلين وخارجين منه، فالجزيرة هي المكان حيث الهوية المعلنة هي الهوية المالية، والسيادة للنخب وغياب الأولى وحضور الثانية هو خيار يؤكد هواجس الذاكرة، ويحمل قلق المستقبل.

٣ ـ تساؤلات حول معنى المدينة:

٣ ـ ١ «معنى المدينة سكانها» هو عنوان كتاب نبيل بيهم الجديد حول الثقافة والاجتماع: هذه المعادلة الجميلة حول المدينة وسكانها تبقى صحيحة، لكنها لا يمكن أن تكون ثابتة، فهؤلاء السكان الذين تغيروا، بفعل الحرب من جهة والتحولات التي غيرت وسائل الاتصال في العشرين السنة الأخيرة، هل هي دون معنى؟ ألم يتغير سكان المدينة أنفسهم؟ ألم تتلون أذواقهم وتتعدل سلوكياتهم ووسائل اتصالهم في ظل أنماط أخرى للحياة، نراها كل يوم ونسمعها كل لحظة. ومدينتهم أليس عليها أن تتغير؟؟

لقد قام د. شوقي دويهي بقياس هذا التغيير في دراسة ميدانية على ٧٠ بناية بين بيروت والضاحية الجنوبية، واستنتج «أن العلاقة التي تربط ساكني البنايات بالمحيط الذي يلف بناياتهم ويحيط بها، إلى الحي أو الشارع أو ما شابه.. هذه الأمكنة قد فقدت الكثير من وظائفها كأمكنة للتلاقي والتعارف، وأضحت إلى حد بعيد فسحة للغرباء والمجهولين[١٠]» ويلاحظ د. دويهي أن هذا غير بعيد عن مفهوم المدينة في حد ذاته.

ألا يمكن أن نكون قد اقتربنا أكثر في المخطط الجديد لإعادة إعمار الوسط، من مدن أواخر القرن العشرين، حيث الناس أفراد وغرباء، وهل ساحات الشانزيليزيه أو ساحات منهاتن هي أمكنة التلاقي؟

وهل إذا أعدنا ساحة البرج، ستعود فعلاً مكاناً للتلاقي، أم أن نمط الحياة والكثير من المتغيرات التي دخلت على نظام القيم والسلوك قد استنفدت هذا الحنين؟

وهل يمكن لبيروت هذه المدينة المشرعة في كل الاتجاهات أن تجنب نفسها آلام التغيير وتحرم ذاتها أحلامه وأوهامه؟

(١٠) شوقي الدويهي: «الهوية والحداثة، حول بعض مقولات السجال الدائر حول المخطط التوجيهي» في منهجية إعمار بيروت: مصدر مذكور سابقاً ص ٢١٦.

وهل من المفيد لبيروت ونحن على أبواب القرن الحادي والعشرين، أن تنأى بنفسها عن رياح التغيير التي تجتاح العالم؟

لقد لاحظ الدكتور دويهي بعضاً من ذلك إذ أشار إلى أنه فقط بعض المسنين لا يزال الحي يشكّل محطة مهمة بالنسبة لدورة حياتهم (الجلوس عند بعض الحرفيين، وزيارات إلى قدامى الحي) وأن متغيرات كثيرة تتعلق بالانتماء إلى جيل أو إلى فئة عمرية أو إلى طبيعة العمل ومكانه، تفعل فعلها في التعاطي مع الأمكنة.

٣ ـ ٢ إلا أن ذلك كله، لا يلغي التساؤل عن مستقبل العلاقات الاجتماعية في بلد لا يتحول تدريجياً وبناءً على ديناميته الذاتية، بل إنه يحوّل بإرادة سياسية تحمل كتابها الخاص للتحول، وفي كتاب التحول هذا، الكثير من عناصر هذا الزمن ومفردات لزمن آت، تحفزه ميكانسمات وآليات جديدة، مرجعيتها في الزمن الاحتمالي، تحتضن فعل الإمكان، وتراهن على زمن الوصول خارج الأطر المألوفة للترقي الاجتماعي.

نقرأ في كتاب التحول هذا: أسواق للعرض والطلب، يندرج فيها العقل سلعة مميزة، وجرز للمال والسياحة والاستجمام، وبنوك ومصارف تطرح جميع «الأسهم» للبيع، بما فيها الذاكرة والتاريخ.

نقرأ في كتاب التحول هذا: خفوت صوت العمال والفلاحين وسيادة الإعلام والانصراف عن الثقافة.

كتاب التحول هذا، بالرغم من السحر والأوهام التي تغلفه[١١] هو كتاب يثير الهواجس، لأنه مكتوب بحروف تنتمي إلى عصر يحاول أن يجعل من العالم مدينة مفتوحة، لكن هذه المدينة، مدينة من العالم الثالث، قلبها أو المراكز يختصر الثروة والقوة والسلطة والنظام وهي أقطاب النظام الأول، وأطرافها أي العالم الآخر ونحن في قلبه يتوزعون على قدرات متفاوتة تنضبط في حدودها برجوازيات تابعة وجماهير مهمّشة تسبح في الفوضى والفقر والمرض.

أما لغة هذا الكتاب، فهي لغة تحمل في ثناياها استدعاءات الترغيب: استثمارات، عقارات، شركات، تنمية، ازدهار، ثروات سريعة؛ كما تحمل إيحاءات الترهيب. فليس من مكان للرافضين، فالزمن لا يحتمل الرفض ولا ينتظر المطالب وسرعة التغيير تفوق

(١١) أنظر مقال نبيل بيهم، خمسة عشرة وهماً حول السياسة الإعمارية، السفير، ٢٧ شباط ١٩٩٥.

بكثير سرعة التذهن أو التفكر ولا لزوم للكلام.

٣ ـ ٣ الإعتراف بذلك، بما يجري لا يلغي التساؤل عن مستقبل العلاقات الاجتماعية، في بلد يخرج من حرب أهلية وطائفية مزقت نسيجه الاجتماعي، في بلد لا يتحول على هواه، بل يحول بإرادة سياسية لا تعلن انتماءها إلى قيم الحداثة ولكنها حداثة من نوع خاص قابلة للتحقق في بلاد أنجزت أساس تحررها المادي والقانوني، فكيف ستتقاطع الحداثة المقترحة لوسط بيروت مع هذا التخلف الذي يلف العلاقات القانونية والاجتماعية؟

وكيف يمكن للمدينة بمعناها المدني الذي يرمز إلى الوطن أن تحتضن علاقات الطوائف والمذاهب التي تنتمي إلى ما تحت الوطني؟

أليست الحداثة كما يفهمها الجميع ومطلقو دعوتها على وجه التحديد هي قيام توافق تعاقدي بين الدولة والأفراد، أو الوطن والمواطنين؟ أين نحن من المواطنية في ظل نظام الجماعات الطائفية؟ إنها أسئلة لا بد منها، ولا بد أن يأخذها القيمون على الأمور بعين الاعتبار، فإذا كانت أسئلة الذاكرة يملأها الحنين إلى مرحلة محددة من تاريخ بيروت، فإن أسئلة الواقعية السياسية، تمتلأ بالأوهام، ولا بد أن تسقط الأوهام لنعيد التعامل مع الواقع إلى المكان اللائق به، وذلك من أجل ضمان بناء مجتمع منسجم أو يسير نحو التماسك، تلعب فيه المدينة دورها التمديني، ويلعب فيه وسطها وظيفة احتضان قيم التمدين، أي قيم التسامح والقبول بالآخر وحقوق الإنسان في ظل دولة القانون.

نظرة إنمائية لإعمار وسط بيروت

بقلم المهندس أسامة قباني*

ليس من المفارقة اللغوية استخدام كلمة البعد لوصف الثقافة والإنماء فالموضوعان لهما مدى في الزمان والمكان. فالإنماء بطبيعته، عملية تغيير لوضع معين، يتوخى في النهاية دفع مستوى معيشة الإنسان الفرد ومجتمعه معاً، من دون سلخه عن تاريخه وثقافته وعاداته.

وإذا كانت التنمية مرادفة للنهضة، فإن الفارق الأساسي بينهما أن التنمية ـ أو الإنماء ـ هي نتيجة جهد قصدي، بينما النهضة هي نتيجة تطور مجتمع ما، ينشأ نتيجة تفاعل ظروف معينة بشكل طبيعي.

فالتنمية إذاً، عملية إنهاض إذا شئنا، لا تتبع التطور الطبيعي فحسب، بل تساهم في تغييرات ضرورية ليس فقط في البنية الاقتصادية التي هي العمود الفقري للتنمية، بل في الأطر الاجتماعية والمؤسساتية، وحقوق الفرد وواجباته ودور الدولة ومفهومها. فهي إذاً دعوة إلى ابتداع ما هو غير قائم أو حتى منظور، ووضع خطة ذات بصيرة بإطار عملي.

ويجمع الكثير من الاقتصاديين والمثقفين، أن عملية التنمية إما أن تكون شاملة فتؤدي إلى الإنماء، أو أن تكون جزئية تؤدي أحياناً إلى نمو في معدل الدخل من دون أن تؤدي فعلاً إلى إنماء على صعيد المجتمع ككل.

إن تجربة النهضة الأوروبية خصوصاً مع بداية الثورة الصناعية، تؤكد أن التنمية الشاملة عملية تضرب جذورها في كل جوانب الحياة وتقضي إلى مولد حضارة جديدة، أو مرحلة جديدة من مراحل التطور الحضاري، وهي، أي التنمية، ذات أساس مادي وآخر فكري. وهي ثمرة التفاعل المستمر بينهما بحيث تغذي كل منهما الآخر ويقوي حركته. والتنمية لا تستعار؛ إنما هي في الأساس عملية إبداع، وهي عملية تجديد

* مدير قسم التخطيط المدني، الشركة اللبنانية لتطوير وإعادة إعمار وسط مدينة بيروت «سوليدير».

حضاري وتجديد لشباب الحضارة العريقة بفعل جهد يفوق طاقات أي عمل فردي.

إذاً ما هي الأبعاد الإنمائية لإعمار وسط بيروت. وهل ستؤدي هذه العملية إلى إنماء شامل للوطن أو تساهم فيه أو هل ستقتصر على نمو محدود؟ وكيف نستطيع مواكبة المشاريع الإعمارية باقتراحات لإنماء الحياة الثقافية والفكرية ليتكاملا وصولاً إلى الإنماء الشامل بدلاً من الاكتفاء بالنمو المجتزأ.

أسئلة مطروحة، لا أدعي المقدرة على الإجابة الكاملة عليها لأن الكثير من العوامل المؤثرة هي نتيجة أوضاع سياسية، ولكن سأحاول تسليط الضوء على بعض العوامل التي بدأت تعطي ثمارها، وإن أكملنا احتضانها نمت واتسعت وأشرقت، ليس فقط في الإطار المحدود لجغرافية ومكان الوسط، ولكن على صعيد الوطن والمنطقة.

إن مشروع إعمار الوسط منذ انطلاقته بالشكل الحالي، كانت نتيجة نظرة شبه شمولية ضمن إطار تنظيمي وقانوني غير اعتياديين جاءا لوضع حلول شاملة لمشاكل غير اعتيادية في المكان والزمان والوضع الاقتصادي والاجتماعي. ومع اختلاف الآراء حول آلية التطبيق، فإن هذا لا يقلل من شمولية الحل الموضوع الذي لحظ طرق ووسائل التطبيق لمثل هذه العملية الإنمائية الشاملة.

يقول الدكتور يوسف صايغ في إحدى مقالاته أن أحد أهم شروط التنمية تأمين الاستقلال والاعتماد على الذات وتنمية الموارد البشرية المحلية، ووضع نظماً شفافة تسهل التعامل، وتطور قواعد معلوماتية لمراقبة النمو. وبالنظر إلى مشروع إعمار الوسط نرى أنه جاء ليحاول الإجابة على معظم هذه الشروط وليعطي فرصة للتجدد الحضاري القادر على انتشال الوطن من براثن الحرب والتخلف الذين نتجا منها، معتمداً على العناصر الكامنة فيه ومنه. أي موقع وتاريخ هذا الوسط كعنصر لاجتذاب القدرات الاستثمارية الضرورية للإعمار والإنماء، وعلى العناصر الشابة اللبنانية التي تعي متطلبات الزمان الذي تعيش فيه المعرفة الكاملة لمواجهة تحديات المستقبل.

ولكن قد يقال أن معظم عمل الإعمار في الوسط سيؤدي إلى نمو وليس إلى إنماء، خصوصاً أن جزءاً كبيراً من نجاح إعمار الوسط له علاقة بدور هذه المدينة في المستقبل وبنتائج إعادة ترتيب المنطقة وتوزيع الأدوار فيها والتي لا قدرة للخطط على التأثير عليها. فإذا كانت الإجابة على الشق الثاني ليست موضوع مداخلتي اليوم، فإن المقولة الأولى قد تبدو صحيحة:

ـ فالمشروع، ومع أنه انطلق منذ عام ونيف، لم يحرك الاقتصاد الوطني حسب البعض؛

ـ والمشروع لم يؤد بعد إلى إيجاد سياسة اجتماعية واضحة إذ يتخوف الكثير من تحول هذا الوسط إلى وسط للأغنياء وحدهم.

والمشروع أفرز تخوفاً عند بعض المعماريين من تحويل نسيج المدينة المتوسطية إلى مدينة أبراج مرتفعة على غرار هونغ كونغ كما قيل.

ـ والمشروع وبانتقاد الكثيرين لم يعط لموضوع الآثار حقها. وأسئلة أخرى لا زالت تطرح عن دور أو ضرورة هذا الوسط وعلاقته بالمراكز المدينية الأخرى التي نشأت خلال الحرب؛

ـ كتب الكثير من النقد، جزء منه بناء عن مشروع إعمار الوسط، وساهم بتصويب مسار المشروع ليس لأن مسار المشروع الأساسي كان مفعماً بالأخطاء، إنما لأن إنماء مدينة متكاملة، وكما قلت سابقاً، ليس نتيجة فكر أو جهد فرد أو جماعة صغيرة، بل نتيجة تفاعل معقد يؤدي إلى نتيجة معينة وليدة العوامل المؤثرة فيها في المكان والزمان المعنيين.

وقد يتراءى للبعض نتيجة الانتقادات المتكاثرة، أن المشروع ضد الإنماء بل هو ضد المدينة ذلك أن الكثير من الآراء ابتعدت عن شيء من الواقعية في الزمان والمكان. وبعضها جاء ليعبر عن نظرة مجتزئة لم تراع فعلاً البعد الإنمائي الشامل الممكن من خلال إعمار شامل كما هو الحال اليوم.

إذاً هل ساهم أو يساهم مشروع الإعمار في عملية الإنماء الشاملة أو أنه يؤدي إلى نمو مجتزأ.

إذا قبلنا الرأي القائل أن الإنماء هو فعل إنهاض مركز وليس عملية نهوض طبيعية، فإنني أجد نفسي ميالاً إلى القول أننا بدأنا خطوات صلبة باتجاه إنمائي شامل وليس نمواً مقتصراً على الوسط. ولتوضيح موقفي سأحاول إعطاء بعض الأمثلة على الأبعاد الإنمائية التي تتخطى مستوى الوسط كحيز مكاني والتي لا بد أن تؤدي إلى نتائج على مستوى الوطن في المستقبل.

أولاً: الاستقلال المادي لعملية الإعمار

لم ينتظر الوطن التبرعات التي لم تأت للبدء بعملية الإنهاض، بل استقطب أموالاً محلية، الأمر الذي أعطى لهذا المشروع استقلالاً مادياً مكّنه من الانطلاق بالشكل المنظم والسريع الذي نراه يومياً.

ثانياً: استقطاب العامل البشري اللبناني المدرّب

استطاع حجم المشروع أن يثير رغبة الكثير من اللبنانيين المهاجرين، وخاصة الشباب منهم، بالعودة للعمل في لبنان. وقد عاد الكثير من الشركات اللبنانية وقدم بعض الشركات العالمية للعمل في لبنان. وبالتالي إيجاد فرص عمل كانت غير متوفرة للشباب اللبناني.

ثالثاً: التفكير بالإعمار من خلال فكر مؤسساتي، ولو كان خاصاً

إن حسن إدارة مشروع بهذا الحجم يتطلب إدارة متطورة. حيث أن نجاح المشروع يكمن في نجاح إدارته اليومية وتخطيطه المستمر من شتى النواحي القانونية ـ التمويلية ـ التخطيطية ـ الاجتماعية والتسويقية. فشركة سوليدير وبعد أقل من سنتين على تأسيسها أصبحت شركة ذات دوائر منظمة تعتمد أحدث سبل المكننة التي تطورها مع باحثين لبنانيين، لتثبيت القالب المؤسساتي لهذه الشركة، والتي نرى فيها بعداً إنمائياً، إذ أنها المؤسسة الوحيدة في هذا الحجم في لبنان والتي تهدف إلى التطلع والتخطيط لمرحلة العشرين سنة القادمة، وإلى تدريب الكفايات الفنية اللبنانية وتأهيلها وإيجاد فرص عمل لها لتأمين الاستمرارية المؤسساتية النشيطة.

رابعاً: تحضير وترتيب وسط العاصمة ليواكب التطور التقني المسيطر في العالم

تميزت السنوات العشر المنصرمة بتسارع لم يسبق له مثيل على صعيد تكنولوجيا الاتصالات ووضعها بتصرف الصناعات، معاهد التدريس والتدريب، المستشفيات، المصارف، الإدارات وحتى الأشخاص في منازلهم. فشبكات الاتصال التي تتطور، ولا نبالغ إذا قلنا، بشكل شبه يومي في العالم، أصبحت مؤثراً «رئيسياً» في نمط العلاقات في المدن وفي سبل الإنتاج. فها هو المكتب الهندسي يعمل على مشروع في مكاتبه المتناثرة في بقاع العالم من خلال الاتصال الآني ونقل المعلومات ليزيد من إنتاجيته، وها هو الباحث يستطيع في منزله إجراء أبحاث في مكتبة الكونغرس في واشنطن

أو السوربون، وها هم مستخدمو شبكة الأنترنيت يتحادثون يوماً وباختلاف مواطنهم وأعراقهم وأجناسهم، ويتبادلون الخبرات والمواقف.

هذا التطور والمتسارع أصبح يزيد يومياً الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، حيث أن تأمين الاتصالات أصبحت ضرورة لأي نشاط إن كان مهنياً أو أكاديمياً أو إنتاجياً في هذه الضيعة العالمية التي تماهت حدودها شيئاً فشيئاً. ولما كان تأمين هذه الاتصالات بحاجة لبنية تحتية متطورة غير تلك التي عرفناها في الماضي، للضرورة وليس للفخامة، لتؤمن إمكانية الاتصالات، فإن مشروع التأهيل الشامل للبنية التحتية سيساهم في وضع بيروت في خانة واحدة مع أحدث المدن وأعرقها عن طريق تجهيزها بأحدث الكابلات الضرورية للاتصال، وعن طريق إيجاد أقنية تقنية تستطيع استيعاب أي تغيير من دون التسبب بالحفر الدائم للطرق.

خامساً: المساهمة بإعادة المعوق إلى الدورة الاقتصادية

إن الإعمار الشامل يتيح المجال بإدخال مواصفات للمعوقين تؤمن لهم حرية التحرك والتنقل والولوج إلى الأبنية، بحيث يستطيع الإنسان المعوق الاعتماد على نفسه والعودة إلى الحياة الطبيعية والإنتاجية.

سادساً: تامين فسحات وساحات عامة للاختلاط بسبب التخطيط المدني

فقد تأمن في الوسط ما يزيد على خمس وعشرين ساحة وحديقة عامة بالإضافة إلى مناطق مخصصة للمشاة فقط، وإلى الكورنيش البحري المستحدث الذي سيتصل مع كورنيش المنارة، عين المريسة والذي سيكون ملكاً عاماً على عكس ما أشيع من على هذا المنبر قبل أسبوعين. وهذا الحيز العام هو الشرط الأساسي والضمان لأن يكون الوسط لجميع الطبقات الاجتماعية وليس حكراً على طبقة معينة. إذ أن إيجاد هذا الحيز العام في المدينة هو المكان الذي سيتخالط فيه المواطنون من شتى طبقاتهم.

سابعاً: تاسيس أنظمة إدارية وإحصائية لحسن الإدارة المدنية وإنمائها في المستقبل

يطور حالياً استخدام جهاز المعلوماتية الجغرافية (GIS) بحيث توثق جميع المعلومات والإحصاءات عن الوسط، إن من الناحية العقارية أو البنية التحتية أو لجهة استخدام الأراضي والأبنية ولجرد الأماكن الأثرية وتوثيق الخرائط القديمة. حيث يصبح

هذا المصدر أهم جهاز معلوماتي توثيقي عن وسط العاصمة يوفر في المستقبل حسن إدارة الوسط وتطوير تخطيطه بسبب توافر المعلومات الكاملة. فللمثال، يستطيع أي جهاز حكومي في المستقبل أن يرى ما يوجد تحت الطرقات بدقة متناهية، حيث أن جميع الخرائط المنفذة ستكون محفوظة، وهذا سيمنع تقاطع الكابلات والأسلاك وما شابه، ويستطيع طالب إفادة عقارية طبعها إلكترونياً كذلك الحال لخرائط المساحة. ويستطيع الباحث طلب واجهات كل مباني الوسط إذا شاء كذلك المعماري ليضع مبناه في الشكل المتناسق مع المحيط. أما الإحصائي فيستطيع معرفة عدد السكان، نوع التجارة، عدد مواقف السيارات، وما شابه. والقاعدة المعلوماتية هذه هي أساس أي عمل إنمائي محترف.

ثامناً: وضع نظام وشروط للترميم

إن معظم الأبنية التاريخية خارج الوسط لا زالت عرضة للهدم اليومي ومع كل الانتقادات التي وجهت لإعمار الوسط فإن المشروع لحظ المحافظة على نحو ٢٦٠ مبنى من عدة حقبات وترميمها، واشترط إعادة بنائها كما كانت فيما لو هدمت لأسباب فنية. وقد وضع دفتر شروط محدد للترميم، وعند الانتهاء من هذه العملية فإنها ستكون المرة الأولى في لبنان التي تقام عملية ترميم شامل على مثل هذا المستوى والتي لا بد وأن تنعكس على خارج الوسط وتعطي المثال للأبنية المتبقية في خارج الوسط، وبالتالي تساهم أيضاً في الإنماء المعماري.

تاسعاً: تطوير وتنظيم العلاقات الاحترافية بشكل مباشر وغير مباشر

بسبب حجم العمل فقد طورت شركة سوليدير نظماً، ومعايير احترافية تحدد العلاقات بين المقاول والمالك، وبين المهندس وهندسة أبنيته. فجميع الأبنية في الوسط التجاري تصمم وفقاً لمقاييس فنية وضعت بالتعاون مع التنظيم المدني إن لجهة الحريق وسلامة الإنسان، أم لجهة الزلازل، وإن شاء الله في المستقبل القريب لجهة المحافظة على البيئة. كما اشترطت سوليدير على جميع المهندسين تبويب خرائطهم ومعلوماتهم الألكترونية ضمن مواصفات موحدة، ساهمت بشكل غير مباشر بوضع نظم للممارسة الفنية مع الأذن من الأستاذ النقيب.

عاشراً: محاولة إحياء مهنة العمارة بابعادها الثقافية والاجتماعية والفنية

إن معظم المشاريع التي تطرح للبناء في وسط العاصمة تمر بمراحل يتم من خلالها تقييم الجزء المعماري من المبنى، بحيث تناقش فلسفة المشروع وعلاقته بمحيطه، ولغته المعمارية وألوانه وحجم فتحاته وما شابه، الأمر الذي يعطي المعماريين الفرصة للتعبير المعماري ولكن من ضمن خطة متكاملة لبناء حيز مديني متكامل ومتناغم وليس مجموعة أبنية كما هي الحال في باقي المدينة اليوم. وإذا أدى المشروع إلى هدم جزء من المباني. فإن الإعمار المخطط سيعيد بناء الحي التقليدي، بأشجار الليمون والياسمين، والممرات والساحات والأزقة للعب وتوثيق العلاقات بين الأطفال ـ مجتمع المستقبل. وإلى تشييد أبنية حديثة مرتفعة تراعي علاقتها بمحيطها وليس بالشكل العشوائي الذي يقلق البعض.

حادي عشر: اعتماد التخطيط السليم كاسلوب للإنماء

يقول الدكتور اسماعيل صبري عبد الله في مقالة بعنوان «نظرات في تجربة تخطيط التنمية في الوطن العربي والعالم الثالث» ـ أن التخطيط لم يكن هدفاً يقصد لذاته، وإنما هو وسيلة لتحقيق عدة أهداف وتصب في خانة الإنماء الشامل.

والتخطيط هو وسيلة فنية تعتمد دراسة وضع المجتمع، مقوماته، معطياته سبل تطوره، ووضع استراتيجية شاملة للوصول للأهداف. وإن كان من هدف إنمائي رائد نعتز به وبالتعاون مع الإدارات التي تساهم فيه هو أن التخطيط قد اعتمد مبدأ المرونة الحديث الذي يمكن المخطط، وخاصة في الوسط، من التعامل مع المتغيرات الاقتصادية والفنية لتطوير المشروع من دون إيجاد مخططات ثابتة كما كانت المفاهيم في الستينات. وإن نجح مشروع الوسط في إثبات شيء حتى اليوم، فهو أن الإطار التخطيطي المرن للوسط هو خير مثال على طريقة إيجاد حلول منطقية وعملية لمستقبل متميز دائماً.

وفي الختام،

أي بعد إنمائي لهذا الوسط، أم أننا في وسط الإنماء؟

إن شمولية المشروع واقعة أثبتت فيها المناهج المتبعة في التخطيط والإدارة والبناء إنها حل خلاّق وفيه شيء من الإبداع، وباعتراف الكثير من العاملين في مجال الإنماء المدني في العالم.

وإذا كان إنماء الوسط حقيقة تتجسد يومياً ذات أبعاد تقنية واقتصادية واجتماعية ومعمارية كما ذكرت سابقاً، فإن التعامل مع التراث والحداثة وترابطهما عملية فكرية وتجربة رائدة ستعطي ثمارها في السنوات المقبلة حيث يصبح هذا الوسط هو وسط إنماء أشمل يتعدى فكرة إنماء الوسط كحيز مديني.

وإن كان من خاتمة نقول: إن هذا المشروع لم يعد بالمحافظة على التراث والآثار، ولم يعد بالنهضة الاقتصادية وتدفق الاستثمارات، ولم يعد بالتنظيم المدني الشامل وتأكيد وجود الخير العام ولم يعد بالتفاعل الاجتماعي وإنماء البشر والإدارة، ولم ينف أيضاً أن القيام بشيء من العمل العام بقالب تخصصي هي بدعة. بل وعد أن العمل الشمولي يجب أن يراعي التوازن بين كل هذه الأمور معاً وأن يكون مبدعاً، وإن وعد شيئاً، فقد وعد بإيجاد حيز للثقافة عبر تخصيص نحو الـ ٣٥٠ ألف متر من الأبنية الثقافية والعامة التي منها ستعود الحياة إلى بيروت ومنها سيستكمل الإنماء. إنماء البشر لا الحجر وحده.

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

نظرة تاريخية (التاريخ القديم) لإعمار وسط بيروت

بقلم الدكتور ألبير فريد هنري نقّاش*

إن الحرية هي ينبوع الثقافة الأساسي، ولا حياة للثقافة ولا نمو لها دون التبادل وحتى التشاجر المثمر. لذلك يسرّني أن أبدأ كلامي بشكر منظّمي ندوة «البعد الثقافي للإنماء: إعمار وسط بيروت» على عملهم هذا، وأخصّ بالذكر الأستاذ هشام نشّابة، أمين عام اللجنة الوطنية اللبنانية للتربية والعلم والثقافة، لـ «طولة باله» بالتعاطي معي، وكذلك الوزير الأستاذ ميشال أده لمطالبته بحوار صريح حول موضوع آثار بيروت.

لا ثقافة ولا حضارة من لون واحد، الثقافة مبنية على تفاوت واختلاف الآراء. وهذا المبدأ العام يتطبق بالطبع على الموضوع الذي يشغلنا هنا. ومن المعروف في لبنان أن لي آراء تختلف جذرياً عن الآراء التي يدافع عنها الذين يتكلمون باسم «الشركة اللبنانية لتطوير وإعادة إعمار وسط مدينة بيروت» (وسوف أختصر ذكرها بـ «الشركة العقارية» لأن في تسميتها بـ «سوليدير» شيئاً من التضليل، لأن هذا الاسم يقصد في اللغة الفرنسية إيحاء فكرة التضامن، وهذه صفة لا تتمتع بها الشركة العقارية، مهما كان موقفنا منها). من هنا أهمية هذه الندوة: إنها الفرصة الأولى للحوار الصريح والمباشر بين طرفي الجدال.

وبما إنني كتبت الكثير عن هذا الموضوع (وحتى إذا كان بعض ذلك قد شوّه قبل أن يطبع، والبعض الآخر كان موجهاً لجمهور صغير)، وبما إنني أحاول أن أعالج في كل مناسبة ناحية جديدة من المشكلة، سوف أغتنم هذه الفرصة للتطرّق إلى موضوع أساسي لوجود ثقافة ما، وهو موضوعية الكلام، وهنا أعني وصف ما جرى في «وسط بيروت» على صعيد الآثار (وإذا استغرب البعض الربط بين الثقافة والموضوعية، فإن الثقافة، حسب تحديد «المنجد»، هي التمكّن من العلوم والفنون والآداب، ولا تمكن من دون مصداقية وموضوعية).

وهنا لا بد من الملاحظة التالية: كان ينبغي أن تكون تكملة عنوان ندوة «البعد الثقافي للإنماء» هي «إعادة تأهيل البلد» وليس «إعمار وسط بيروت». أولاً، إن قلب

* أستاذ في الجامعة اللبنانية ـ قسم الآثار.

عاصمتنا بقعة صغيرة اصطلح منذ زمن طويل على تسميتها بـ «البلد»، ليس بـ «وسط بيروت». وثانياً، إن البلد ليس «برازيلياً» نخطط إعمارها في جُرْدٍ، وكان من الممكن إعادة تأهيل العدد الكبير من أبنيته المثقلة بالرموز الثقافية والتاريخية (وليس عليّ أن أُذكّركم أن تدمير الأكثرية الساحقة من هذه الأبنية لم يكن نتيجة أضرار سببتها الكلاشينكوفات أو الـ «بِ سفن»).

في كل الأحوال، سواء إن أشرنا إلى هذه العملية كـ «إعمار وسط بيروت» أم كـ «إعادة تأهيل البلد»، فإن بُعدها الثقافي، من ناحية التاريخ القديم (وهذه هي الناحية التي طُلب مني معالجتها) ناتج عن ميزة مهمة للبلد ضمن بيروت كما نعرفها اليوم. إن بيروت اليوم، بيروت الكبرى، تمتد على الأقل من نهر الكلب وحتى الدامور. ولكن، وعلى مدى ٥٠٠٠ سنة، أي منذ ما تأسست المدن لأول مرة في تاريخ البشرية وحتى منتصف القرن الماضي، كانت بيروت محصورة ضمن إطار البلد. واليوم أصبح البلد، أي موقع بيروت الأثري التاريخي، ملك للشركة العقارية. وترتّبت على هذا الأمر نتائج خطيرة، كما سنرى لاحقاً.

أما الآن لنتأمل البعد الذي أُعطي للثقافة في عملية «إعادة إعمار وسط بيروت»، البلد، موقع بيروت الأثري والحضاري. ونأخذ هنا البُعد في معناه الملائم للسياق وهو dimension. وبالتأكيد يمكن أن يتمّ هذا التأمل من نواحي عدة.

فمن ناحية المبدأ من البديهي أن يكون كل مشروع إعمار منسجم مع إطاره. لذلك عند التصميم والتخطيط يلاحظ المصمم ميزات الموقع لكي يستفيد منها ولكي يكيف مشروعه معها. إن وجود ٥٠٠٠ سنة من تراكمات تاريخ مدينة بيروت في تربة البلد هي الميزة الفريدة لهذا البلد، أكثر من وجوده على شاطىء البحر المتوسط أو من طبيعة مناخه وغيرها من الميزات التي يأخذها المصمم في عين الاعتبار. وإذا قارنا ما يجري عندنا بما يجري في مدن وعواصم العالم، نرى أن وجود بُعد تاريخي من أهم ما تفتخر به تلك المدن (فما بالك إذا كان هذا البُعد فريداً من نوعه لعمقه القياسي؟) ويجتهد الجميع للاستفادة من ذلك البُعد في شتى المجالات، من المادية (سياحية أكانت أم اقتصادية) إلى الثقافية. وفي كل بلدان العالم، حتى أفقرها، تتصدر الاستفادة الثقافية كل الاهتمامات، لأن للتاريخ دوراً أساسياً في تحديد الهوية الوطنية. وإذا تذكرنا دور البلد كرمز وطني أساسي في تركيبة لبنان، كان من المفترض أن يُعطى إحياء البعد الرمزي والحضاري الأولوية في عملية إعادة تأهيل «قلب لبنان»، أي أن يكون الربط بين التراث والإرث الأثري وبناء المستقبل أساس عملية إعادة التأهيل. وألفت انتباهكم هنا إلى أن

إعطاء تلك الأولوية لا يتناقض مع المتطلبات المالية والاقتصادية والقانونية للعملية، كما أوضحته في مقال نشر في أيار ١٩٩٢ على يومين في جريدتي النهار وL'Orient le Jour.

أما من الناحية المالية والاقتصادية، التي تعكس مباشرةً وبأرقام ملموسة وموضوعية السياسة المتّبعة، فمن السهل تحديد البعد الثقافي الذي أُعطي للميزة الثقافية الأساسية للبلد. كلفة التنقيب الأثري حتى اليوم (وقد أعلنت الشركة العقارية في ٢٩ كانون الثاني ١٩٩٦ أن «أوشكت عمليات التنقيب عن الآثار على الانتهاء باستثناء بعض المواقع») ثلاثة ملايين ونصف من الدولارات الأميركية، أما كلفة المشروع الإجمالية فقُدِّرت بخمس مليارات من الدولارات. فإذا قسمنا المبلغ الأول بالثاني النتيجة، وهي النسبة المئوية ٠,٠٠٠٧، تمثّل البُعد الثقافي لهذه العملية. المتكلمون باسم الشركة العقارية، الذين وصفوا عملية التنقيب الأثري في بيروت وكأنها أكبر ورشة تنقيب أثري مديني في العالم، لا يستغربون هذه النسبة بل يقولون، وهنا الكلام للأستاذ حارث البستاني: «On a rarement vu une entreprise privée consacrer autant de moyens pour la préservation d'un patrimoine archéologique» (Archeologia, Oct. 1995, et L'Express, 23-29 Nov. 1995).

قبل أن نتكلم عن وصف عملية التنقيب الأثري في بيروت بأنها «أكبر ورشة أثرية مدينية في العالم»، فلنقارن الوضع في بيروت مع ما جرى في أثينا ومرسيليا ولندن.

في أثينا، ما بين السنة ١٩٩٢ و١٩٩٥ تمّ التنقيب الأثري على مساحة ٢٠٠٠٠ متر مربع مهددة من جراء مدّ شبكة الـ «ميترو»، وشارك أكثر من ٤٠٠ عالم آثار وتقنيين في العملية التي كلفت ٢٠ مليون دولار، أي نسبة ٠,٠٠١، وهذه النسبة ١٥ ضعف النسبة البيروتية، مع أن هذا التنقيب لم يتمّ في قلب موقع أثينا الأثري بل على أطرافه، بينما التنقيب في بيروت شمل قلب الموقع الأثري.

وإذا أردنا المقارنة مع مدن تمّ التنقيب في قلب مواقعها الأثرية، فيمكننا المقارنة مع الوضع في مرسيليا وفي لندن.

في مرسيليا تم التنقيب في عدد من العقارات في قلب موقع مرسيليا الأثري، واحد منها بالقرب من المرفأ القديم، في مكان شبيه تاريخياً ومن ناحية المساحة بالبقعة الممتدة بين شارع طرابلس وشارع اللمبي في بيروت. فكانت كلفة التنقيب في هذا المكان ضعف كلفة التنقيب في كل البلد (بيروت) وكذلك الفترة الزمنية لعملية التنقيب كانت ضعف فترة التنقيب في بيروت. ولأن المساحة المنقبة في هذا المكان من مرسيليا

لا تتجاوز ١/٣٠ من المساحة المنقبة في بيروت، فإن النسبة المئوية لكلفة عملية التنقيب في مرسيليا من كلفة المشروع الإعماري هي ٦٠ ضعف النسبة البيروتية.

أما في لندن فقد تراوحت في الثمانينات نسبة كلفة التنقيب من كلفة المشاريع في وسط لندن، (the City)، ما بين ٠,٠٢ و٠,٠٥، ووصلت في السنوات الأخيرة إلى ٠,٢ (الأمر الذي دفع علماء الآثار الإنكليز إلى استنكار هذا التضخم خوفاً من ردود الفعل المرتقبة في حال بقيت النسبة على هذه الأرقام). وإذا أخذنا أدنى النسب اللُندنية، تبقى ٢٨٥ ضعف النسبة في بيروت.

هذه الأرقام بليغة، ولكنها لا تروي إلا جزءاً يسيراً من الحكاية.

أما الجزء الثاني والأهم، فيتعلق بطريقة التعامل مع موقع بيروت الأثري، ولخّصته في الخريطة رقم ١. من المفيد مقارنة هذه الخريطة مع خرائط التنقيب الأثري التي وضعتها الشركة العقارية ومديرية الآثار والتي وُزعت في ندوتنا. إن تلك الخرائط توحي بأن رقعة التنقيب الأثري شاسعة. ولكن خريطتنا تروي حكاية مختلفة تماماً.

صنّفنا في خريطتنا «التنقيبات» الأثرية حسب مقياسين:

- المقياس الأول هو استعمال الجرافات في عملية التنقيب أو عدم استعمال الجرافات والآليات الثقيلة مثل الـ «بوكلين».

- والمقياس الثاني هو عدد «المنقبين» وبوّبنا هذا المقياس أربعة أبواب، عدم وجود أي «أثري»، وجود «مراقب»، وجود عالم آثار واحد، وجود أكثر من عالم آثار واحد.

ومن البديهي أن «تنقيباً» بالجرّافة دون وجود حتى «مراقب» لا يمكن أن يصنّف إلا كتدمير كامل وشامل للأثارات التي جُرفت، وأشرنا إلى تلك «التنقيبات» باللون الأحمر. ومن البديهي أيضاً أنْ لا تُعتبر حفريات أثرية علمية إلا تلك التي تمّت دون استعمال الجرّافات وساهم في عمليتها أكثر من عالم أثري، وأشرنا إلى تلك الحفريات باللون الأخضر. والمقارنة بين هاتين الفئتين في منتهى السهولة على خريطتنا، ولا داعي لطول الكلام هنا، وسوف أكتفي بالإشارة إلى أن نتيجة «أكبر ورشة تنقيب مديني في العالم» هي أن أكثر من ٢٠٠٠٠٠ متر مكعب من تربة بيروت الأثرية رُميت في مكب النورماندي مع أكوام النفايات، وجعل من هذه الورشة «أكبر كارثة أثرية في القرن العشرين في العالم».

وهذا الأمر بات معروفاً لدى جمهور اللبنانيين، والسؤال المطروح هو التالي: هل نتج هذا التدمير عن عمل واعٍ، مثلما نبّهت إليه عندما كتبت: «ويل لأمة لا تكتفي بتهريب إرث تاريخها بل تخطط لرمي آثارها مع أكوام النفايات» (السفير، في ٥ شباط ١٩٩٤، والنهار، في ١٩ آذار ١٩٩٤)، أم كان هذا التدمير نتيجة سهو، حسبما صرّح الأستاذ حارث البستاني عندما قال: «نحن نجري حفريات مدينية وهذا يعني المرور والعمل بين الشوارع والبيوت. وبالصدفة ضربت إحدى الجرافات جداراً قد يكون قديماً جداً أو أحدث قليلاً، لأننا لم ندرسه بعد، لكن لو كانت الجرافة أبعد عشرة أمتار مثلاً لما ضربت شيئاً... كل ما حصل هو خطأ يحصل في كل بلاد العالم، جرافة ضربت جزءاً من جدار» (النهار، ٨ كانون الأول ١٩٩٤).

لكي يكون لديكم ما يسمح لكم بالبت بالأمر، سوف أعرض لكم صوراً عن أربع مناطق في البلد، ١ ـ «جادة جورج حداد»، ٢ ـ «التل القديم»، ٣ ـ «المرفأ الوسيط»، ٤ ـ «الحاج داود». (وأشرت إلى هذه المناطق بالأرقام I، II، III، وIV، على الخريطة). واخترت هذه المناطق ليس لأنها تحصر المناطق التي دُمّر فيها إرث بيروت الأثري، بل لأنها نموذجية لما حصل في ما تبقى من مناطق موقع بيروت الأثري التاريخي (أما الصور فأُخذت ما بين كانون الأول ١٩٩٤ وآذار ١٩٩٦).

١ ـ جادة جورج حداد:

ولنبدأ في منطقة الصيفي، بين بناية البيبلوس وبيت الكتائب، حيث حصل الحادث الأول والذي تكلم عنه الأستاذ حارث البستاني في المقابلة المشار إليها أعلاه.

في هذه البقعة وفي ظرف يومين، ١٥ و١٦ تشرين الثاني ١٩٩٤، حفرت جرّافات شركة خلاط ومعوّض، المتعاقدة مع الشركة العقارية، خندقاً عرضه ٤٠ متراً، طوله ٥٠ متراً وعمقه ٥ أمتار، ورمت محتوى هذا الخندق، أي عشرة آلاف متر مكعّب من أغنى التربة الأثرية، في مكب النورماندي. أنظر صورة رقم ١ (كانون الأول ١٩٩٤). وصرّح الأستاذ البستاني، في المقال المشار إليه أعلاه أنه «لو كانت الجرافة أبعد عشرة أمتار مثلاً لما ضربت شيئاً». وأنا أقول لو أن الجرافة كانت أبعد، أو أقرب (إذا افترضنا مجازياً أن لأبعد وأقرب معنى في هذا السياق) لكانت النتيجة ذاتها، لأن كما قال البستاني في المقال نفسه، «صدف أن هذه الشوارع تمر في منطقة دقيقة أثرياً. ونحن نعرف ذلك وإلا لما أعلمنا مديرية الآثار». وذلك يعني أن جرّافات «الإعمار» جرفت تربة أثرية كانت تعلم الشركة العقارية بوجودها.

ولم تتوقف الجرافات هنا، بل مضت بجرف ما يسمى «جادة جورج حداد»، وهذا على طول ٤٠٠ متر، أنظر صورة رقم ٢ (آذار ١٩٩٥).

أكيد أن هذا الجرف لم يكن عشوائياً وإنه كان هادفاً. والهدف يبدو واضحاً في الصورة رقم ٣ (شباط ١٩٩٦)، وهو تسيير جادة جورج حداد عبر نفق تحت جادة شارل حلو. وعلينا أن نتساءل: بما أنه كان من المعروف أن التربة تحت مخطط جادة جورج حداد غنية بالآثار، لماذا لم يسيّرونه عبر جسر بدلاً من نفق؟ وبناء الجسر كان أحفظ على إرث بيروت الأثري الذي كان موجوداً في هذه البقعة والتي أصبح اليوم في مكب النفايات.

مع كل تشاؤمي، كنت مقتنعاً بأن «معاناة» إرثنا الأثري في هذه المنطقة قد انتهت هنا، ولكن صدفت عند مروري هناك منذ أسبوع بمشهد الصورة رقم ٤ (آذار ١٩٩٦): ما زال الـ «بوكلين» يأكل من هذه الآثارات المسكينة (ويمكن أن يلمس القارىء في هذه الصورة مدى اهتمام المسؤولين بآثارنا، إذ يلاحظ الـ «بلستيك» المستعمل لحماية الآثار من الشتاء!).

٢ ـ التل القديم/وراء الريفولي/موقع الدكتورة ليلى بدر

«الأهمية الاستثنائية لهذه المنطقة تكمن على السواء في المدة التاريخية الطويلة التي تمثل المراحل الأساسية لتطور المدينة منذ بداياتها، وفي حالة الحفاظ اللافتة للبنى المدينية الأثرية... إنها مجمّع فريد ذو أهمية تاريخية وعلمية تتخطى الإطار المحلي وتعني الآثار العالمية». من نص توصيات «الجنة العلمية الدولية» في شأن آثار بيروت (النهار، ٢٩ كانون الأول ١٩٩٥). وليس من شيء جديد في تلك التقويم لهذه المنطقة، حيث أن وجود مدينة بيروت منذ ٥٠٠٠ سنة في هذا المكان كان معروفاً تماماً قبل البدء بعملية الجرف (أنظر مقالي سنة ١٩٩٢ المشار إليه أعلاه)، وكان قد تأكد دون أي إمكانية للشك عندما كشف فريق الدكتورة بدر في تموز ١٩٩٤ عن السور المنحدر.

فكيف كان التعامل مع هذا الموقع، هل أُدخل في التخطيط المدني ودُعي فريق أثري يتمتع بكل الكفاءات اللازمة لدراسته؟ لا، بل شنّت جرّافات الإعمار غاراتها المتكررة عليه، كما توضّح الصور التالية.

الصورة رقم ٥ (٧ ك١، ١٩٩٤) للبقعة الشمالية للموقع مأخوذة بعد أول غارة، حيث كانت الخسارة طبقة عمقها مترين، كما يبدو في الصورة؛ أما الصورة رقم ٦،

الملتقطة من جادة المرفأ، تظهر نتيجة الجرف قبل طمّه في مكب النورماندي. عندما شاهدتُ هذه المظاهر المؤسفة، طلبت من الأستاذ محمد قباني، نائب بيروت، التدخل. فلبّى الطلب، و«نزل معي عالبلد»، وما رآه (الصورة رقم ٧، للبقعة الظاهرة في الصورة رقم ٥) دفعه للتدخل، وبصفته نائب تمكّن من توقيف الجرف في هذا المكان. ويجب على كل اللبنانيين أن يكونوا ممتنين النائب قباني على عمله هذا لأن على هذا المستوى بالذات عُثر على «الطفلة الكنعانية» المدفونة في جرّة مع كنزها (القرن ١٨ قبل الميلاد)، كما على طبقة غنية تعود إلى القرن ١٤ قبل الميلاد، فترة مراسلات ملك بيروت «العمّ نور» إلى فرعون مصر.

ولا شك أنه لولا تدخّل النائب قباني لكان مصير هذه البقعة مثل مصير البقعة المجاورة، الظاهرة في الصورة رقم ٨، أي الجرف والرمي في مكب النورماندي، والتي لم يتمكن النائب من حمايتها. أمام هذا الوضع، اتصلتُ بالأستاذ «لوبا»، أحد كبار موظفي الشركة العقارية، وكذلك بوزير الثقافة والتعليم العالي، الأستاذ ميشال أده، طالباً منهما توقيف الجرف في هذا المكان. ولكن جرّافات الإعمار لم تتوقف! وبعد أيام قليلة كانت الجرّافات قد أكملت مهمتها، كما يبدو من الصورة رقم ٩ (ك١، ١٩٩٤): خندق عميق جرف في قلب «التل القديم». وكان العذر أن الدكتورة بدر سمحت بالجرف لأنها كانت تعلم أن لا شيء هناك. وأطلب منكم تفحّص الصورة رقم ٩، وبالتحديد الحفة التي تبدو تحت وشمال المِئذنة.

هنا بالذات انجلت مقبرة مَلَكية من القرن ١٨ قبل الميلاد (الصورة رقم ١٠، شباط ١٩٩٦، التي يبدو فيها البئر المحفور في الصخر، ثم حائط الحماية، ثم بقيّة السرداب الذي يؤدي إلى المقابر، تماماً كما في جبيل). ومن الجدير بالذكر أن الدكتورة بدر قد وصفت هذه المقبرة بـ «الإصطبل» لمدة طويلة، وهذا برأيي أدّى إلى السماح للجرافات بأن تكمل عملها في التل القديم، حتى بدى كما يظهر في الصورة رقم ١١، منطقة منكوبة. (وتجدر الإشارة هنا إن لم يُدخّل التل القديم في التصميم المدني، وهذه الخطوة الأولى لحمايته، إلا في نيسان ١٩٩٦).

وقبلما نترك هذا الخراب العظيم، أود أن ألفت انتباهكم إلى أحد نوادر الآثار، حائط من لبن الطين المجفف المزدوج اللون، والذي أرّخته الدكتورة بدر إلى الألف الثالث قبل الميلاد، والذي يبدو فريداً من نوعه على كل امتداد الساحل، من اللاذقية وحتى عسقلون. فقد جرفت الجرّافات قسماً مجهولاً منه وبقي قسم طوله ثلاث أمتار

جنوب المقبرة الملكية. ومع أنه يعتبر فريداً من نوعه، بقي هذا الحائط من الطين شتاءين دون حماية، وتظهر النتيجة في الصورة رقم ١٢ (شباط ١٩٩٦): عادت لُبُن الطين وحلاً! وكل هذا الاهتمام المعلن للآثار لم يُترجم على الأرض «حتى بشقفة بلاستيك».

٣ ـ «المرفأ الوسيط، مرفأ فخر الدين»

كما ذكرنا، قد أعلنتْ الشركة العقارية في ٢٩ كانون الثاني ١٩٩٦ أن «أوشكت عمليات التنقيب عن الآثار على الانتهاء باستثناء بعض المواقع». هل هذا يعني انتهاء تدمير إرث بيروت الأثري؟

للأسف، لا. عند صدور التقرير الدوري للشركة العقارية التي أعلنت فيه عن قرب نهاية التنقيب الأثري، كانت الجرّافات التي تنفّذ مشروعها «مشغولة» بتدمير منطقة جديدة من موقع بيروت الأثري، وأزالت، في ظرف أسبوع، خاناً كاملاً بسبع قناطر، علوّ كل قنطرة ٥ أمتار، وطولها ١٥ متر، يعود بناءه في الأرجح إلى أيام فخر الدين، وكان لا يزال قائماً بين شارع «أللمبي» وبناية «العسيلي/L'Orient»، وأخذت معه جزءاً كبيراً من الطبقات الأثرية التي كان هذا الخان قائماً عليها (صورة رقم ١٣، شباط ١٩٩٦).

إسمحوا لي هنا باستطرادين. الأول هو أنني عندما شاهدت بدء عمل الجرّافات في هذا المكان اتصلت فوراً بجريدة النهار طالباً من الصحفيين المهتمين بالآثار تغطية ما كان يجري هناك، وكرّرت الاتصال طوال أسبوع، دون أن يستجيبوا. وعندئذ فقط طلبت من صديق مصوّر أن «ينزل معي إلى البلد» ويلتقط المشاهد. ولكن كان قد مضى أكثر من أسبوع منذ بداية عملية الجرف ولم يبق من الخان إلا ما يظهر في الصورة رقم ١٣ (شباط ١٩٩٦، واليوم حتى ذلك جُرف).

أما الاستطراد الثاني، فهو لتسجيل الملاحظة التالية: كل من تابع عمليات التنقيب سنة ١٩٩٥ يعلم أن إذا نُسِبت آثاراً معينة إلى «العهد العثماني» كان هذا مبرراً لجرفها. ولكن، وحتى إذا قبلنا بهذا المنطق، هل يجوز تطبيقه على آثار تعود إلى عهد الرمز المؤسس لدولة لبنان الحديثة؟ بالطبع لا، خاصة إذا كانت لدينا إشارات واضحة تسمح لنا بضبط تأريخ تلك الآثارات إلى أيام فخر الدين فور بروز أول جزء منها. وكانت تلك الإشارات متوفرة في حال هذا الخان، ولا مجال هنا للدخول بتفاصيل الموضوع، وأكتفي بملاحظتين: الأولى هي وأن كنت «مؤرخاً ولا عالم آثار»، كانت أكثرية

تقديراتي عن آثار بيروت صائبة (وأكتفي هنا بالإشارة إلى أن تقديري لكون البئر في موقع التل القديم «مقبرة مَلَكية» وليس إسطبلاً (الديار، ٢١ أيار ١٩٩٥) قد استبق تقدير المنقبة (١٧ تشرين الثاني ١٩٩٥) بستة أشهر، وتقديري في هذا الحال كان مبني على التحليل المنطقي كما في حال تأريخ الخان إلى أيام فخر الدين. والثانية هي أن التريث رب الحكمة، وكان من المفترض، عندما برزت أول قنطرة من الخان أن تتوقف الجرّافات لتترك للآثاريين مجالاً للتنقيب.

ولكن لسوء حظنا ذلك لم يحصل، وفريق الأثريين تحت إشراف هيلغا زيدين، والذي كان من شأنه أن يراقب أعمال البنى التحتية في هذه المنطقة، ترك الجرّافات تكمّل مشوارها حول المسجد المجيدي. ونشاهد بعض ما دمّرته هذه الجرّافات في الصورة رقم ١٤ (شباط ١٩٩٦)، التي تظهر فيها بقايا قنطرة، ورقم ١٥ (شباط، ١٩٩٧) الذي يظهر فيه ما تبقى من رصيف/سنسول قديم.

وأتوقف قليلاً على هذا المشهد، لأذكركم بأن هدف مشوارنا المحزن هذا هو التمكن من الجواب على السؤال: هل كان جرف الآثار نتيجة عمل واعٍ أم نتيجة سهو. وأذكركم أيضاً بأن كان من بين أهداف تخطيط الشركة العقارية إحياء ذكرى الشاطىء القديم (كما يعبّر عنه الخط الأخضر الذي يكمّل السنسول الحالي على الخرائط المستقبلية التي وزّعتها الشركة العقارية) وبأن الشركة العقارية تنوي إنشاء حديقة في منطقة الصورة ١٤.

مع كل ذلك، أُنظروا إلى الصورة رقم ١٦ (آذار ١٩٩٦). الجرّافات لا ترحم هذه الآثارات التي كان في منتهى السهولة إدراجها في تصميم حديقة!

ونكمل المشوار حول المجيدية بمشهد غرب بناية «العسيلي/L'Orient»، الصورة رقم ١٧ (آذار ١٩٩٦) حيث تبدو ثلاث فجوات (قنطرة ومدخل مقبرتين؟) وعليها علامات واضحة لـ «أظافر» الـ «بوكلين».

٤ ـ «الحاج داود»

الذي جرى في هذه المناطق الثلاث ما هو إلا نموذج عما جرى في عشرات من المناطق، وأظنّ إن ما قدمتُه كافٍ لإقناعكم بأن تدمير إرث بيروت الأثري التاريخي الثقافي لم ينتج عن سهو، وسوف أختم هذا العرض بصورتين لمنطقة تقع على أطراف موقع بيروت الأثري، وما جرى هناك نموذجي أيضاً لما جرى في الأطراف الأخرى

للموقع.

يظهر في الصورة رقم ١٨ (شباط ١٩٩٦، أمام بناية النورماندي) ما تبقّى من قنطرة كبيرة قطعتها الجرّافات في حزيران ١٩٩٥، عندما حفرت خندق للمجارير. وبقيت هذه القنطرة وجارتها غير مدروسة حتى انطمت بقاياها ثم جاء الـ «بوكلين» ليأكل ما تشمّخ منها فوق المجارير.

أما على الصورة رقم ١٩ (آذار ١٩٩٦، قرب مشتل الشركة العقارية، شمال بناية الستاركو)، وكما اعتدنا، تظهر على حافة خندق حفرته الجرّافات بقايا جدار ضخم وخلفه سَويّات تربة أثرية، أي، بكلام آخر، أن الخندق حُفر في منطقة أثرية، دون أن تُدرس هذه الأخيرة ودون أن نستفيد منها.

هذا ما يمكن عرضه في سياق هذه الندوة، ولكن، هذا العرض مع اختصاره، لا يترك مجالاً للشك بأن تخريب إرث بيروت الحضاري لم ينتج عن سهو، بل كان النتيجة المحتومة لعمل واعٍ. ولا يمكننا أمام هذا الوضع إلا أن نستغرب تصريح الرئيس رفيق الحريري الذي نُشر في جريدة النهار بتاريخ ١١ حزيران ١٩٩٥: «لا جرف للآثار... ولا من يجرفون». لكن لم نستغرب النتيجة التي كان لا مفر منها بعدما تقرّرت سياسة التعاطي مع موقع بيروت الأثري. وأَوضح تعبير لهذه السياسة نجده في ردٍ للرئيس الحريري في جلسة المناقشة العامة التي عقدت في ٥ كانون الثاني ١٩٩٣. في هذه الجلسة سأل النائب أيوب حميد: «معلوم أن بيروت قائمة على آثارات تاريخية فماذا لو تبين أثناء العمل آثارات جديدة؟». وأجاب الرئيس الحريري: «هذا سؤال قائم على فرضية وهذه الفرضية تبحثها الحكومة عندما تحصل. والمعلومات المتوفرة لدى الدوائر المختصة بالآثار لا تؤكد النظرية التي تقولها. فهي تقول أن هناك منطقة معينة محدودة توجد فيها آثارات. وإذا حصل الذي تقوله ممكن على ضوء ذلك أن تدرس الحكومة الموضوع وتأخذ القرار». (الأنوار، ٦ كانون الثاني ١٩٩٣).

وهذه المنطقة المعينة المحدودة التي توجد فيها آثارات التي يتكلم عنها الرئيس الحريري هي التي حدّدها مشروع هنري أده، وعاد وكرّرها «التصميم التوجيهي العام والنظام التفصيلي» المصدّق من مجلس الوزراء بالمرسوم رقم ٤٨٣٠ تاريخ ٤/٣/ ١٩٩٤، وهي منطقة مساحتها ٢٠٠٠٠ متر مربع فقط، محصورة بين ساحة الشهداء، شارع الأمير بشير، شارع ويغان وساحة النجمة، التي كان مخططاً لها أن تخضع للتنقيب الأثري، حسب التصميم التوجيهي (وأشرتُ إليها على الخريطة بـ ٧). وكل ما تبقّى من

موقع بيروت الأثري خضع لحفريّات الإنقاذ ما عدا الإسبارات الصغيرة وألفي متر مربع في منطقة سوق أياس/سوق الجميل.

وأذكركم أنهم كانوا قد اتفقوا على أن تلك التنقيبات الأثرية سوف تتوقف مع نهاية السنة ١٩٩٤، الإسبارات بطبيعة الحال والتنقيبات في الأسواق بموجب نص «البروتوكول لآثار الوسط والحفريات» الموقّع بين وزارة الثقافة والشركة العقارية في ٩ تشرين الثاني ١٩٩٤، والذي نشر في جريدة النهار في ١٠/١١/١٩٩٤.

وربما كان لزعيقي دور في إعطاء الحفريات الأثرية في البلد مهلة سنة إضافية وتمويل إضافي واهتمام إضافي من قبل المسؤولين. ولكن سوف يبتّ غيري من المؤرخين بذلك الأمر.

أما هنا سنختم الكلام بنظرة سريعة إلى وضع إرث بيروت الأثري التاريخي الثقافي كما يبدو اليوم.

١ ـ أكثر من ٢٠٠٠٠٠ ألف متر مكعّب من تربة بيروت الأثرية أصبحت في مكب النورماندي، ولا مقدرة لأي قوة في العالم على تصحيح هذا الواقع.

٢ ـ هذا الإرث العظيم، الذي هو ملك جميع لبنانيي اليوم والغد، والذي كان علينا أن نحميه وأن نستثمره حيثما كان لا بدّ من إزاحته، هذا الإرث بعثرته الشركة العقارية. والمؤسف هو أن تجنّب وقوع هذه الكارثة كان في منتهى السهولة. لا أحد يرفض مبدأ إعادة التأهيل/إعادة الإعمار، ولكن الإعمار لا يتناقض والتخطيط، بل بالعكس، وكل ما كان مطلوباً هو من بديهيات التخطيط. ويتبيّن ذلك عند تفحّص وتبويب المشاريع التي قامت بإنجازها الشركة العقارية والتي أوقعت الكارثة:

أ ـ الجادات. إن قسماً كبيراً من التل القديم، في ما سمي بالصيفي و«وراء الريفولي»، دُمّر بسبب شق جادتين متساويتين لا تبعد الواحدة عن الثانية بأكثر من ١٠٠ متر. دون الغوص بمناقشة مرتكزات المشروع من وجهة نظر التصميم المديني (ونكتفي بالإشارة إلى أنه يختلف عن مشروع ١٩٨٦ الذي كان يكتفي بـ (pénétrante) واحدة)، يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

ـ السير المرتقب لا يتكثّف إلا بعد عمارة المكاتب والأسواق الجديدة، أي بعد زمن ليس بقليل.

ـ جادة جورج حداد، وعرضها ٤٠ متر، سوف تتوقف عند «التباريس»/الرينغ

لسنين طويلة، حتى يصلها نفق إلى طريق الشام قرب «السوديكو».

على هذا الأساس فقط، وحتى دون الأخذ بعين الاعتبار بالطرق البديلة للتنفيذ التي كانت متوفرة (مثل جسر بدلاً عن نفق لجادة جورج حداد)، من الواضح أن إعطاء الوقت الكافي للمنقبين لإنجاز مهمتهم كان لا يتعارض مع تنفيذ المشروع بإجماله.

ب ـ المجارير وشبكة الكهرباء. تم حفر خنادق المجارير في مناطق واسعة من البلد ذات أهمية أثرية، وفي الأكثرية الساحقة من الحالات تمّ هذا الحفر دون مراقبة «أثرية». و«اشتغلت» الجرّافات بأسرع ما تستطيع. ولكن لماذا؟ من البديهي أن المجارير لن تُستعمل قبل وصلها بمحطة تكرير، والعمل بهذه الأخيرة سوف يتطلب سنين عديدة، ولم يبدأ بعد.

ج ـ مرائب للسيارات. إن «التصميم التوجيهي العام والنظام التفصيلي» لاحظ إنشاء مرائب عملاقة للسيارات تحت «الأسواق القديمة»، ساحة الشهداء، ساحة رياض الصلح وتلة السراي. دون الغوص بالتفاصيل (مثل كون إنشاء مرائب بهذه الأحجام مرفوض عالمياً من وجهة نظر التوجيه المديني)، ما يهمنا هنا هو أنه قد تم اختيار هذه المناطق دون الأخذ بعين الاعتبار أهمّيتها من الناحية الأثرية.

ومن الواضح أن في هذه الحالات الثلاث كل ما كان مطلوباً لتجنّب وقوع الكارثة بإرث بيروت الأثري هو أخذه في عين الاعتبار عند وضع التصميم والتخطيط. ولكن، ولأسباب لا أريد مناقشتها هنا، هذا لم يحصل، وأكثر من مئتي ألف متر مكعب من تربة بيروت الأثرية دمّرت نهائياً وإلى الأبد.

٣ ـ هذا عمّا جرى حتى تاريخ اليوم بموقع بيروت الأثري. أما بخصوص ما سيجري في المستقبل فعلينا أن نسجّل الملاحظة التالية: إذا لن تُؤمَّن تغطية النفقات المالية اللازمة للتنقيب في العقارات التي تنوي الشركة العقارية بيعها، ولن تُجهّز الفرق التقنية التي بإمكانها التنقيب السريع والدقيق، سوف تتكرّر الكارثة في كافة البلد، موقع بيروت الأثري التاريخي.

Downtown Beirut's Archaeological Campaigns
October 1993 - January 1996

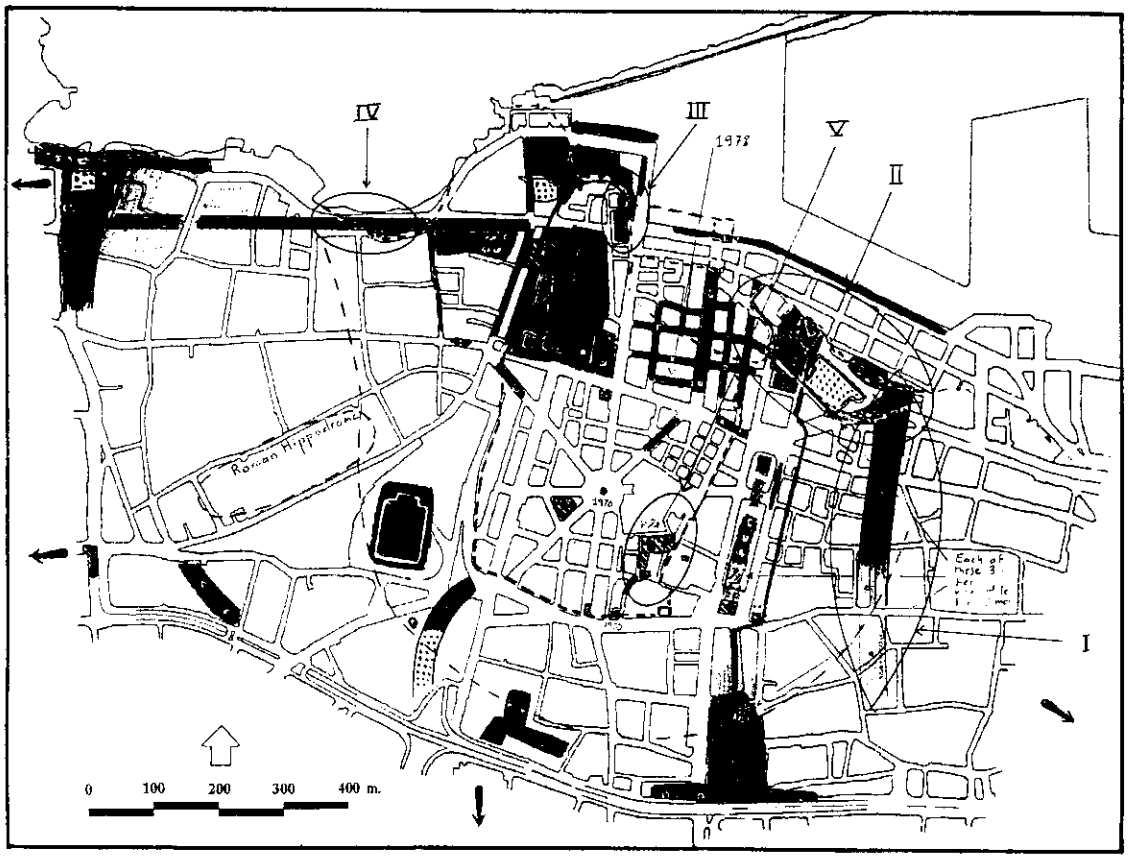

	Bulldozers or mechanical shovels	No bulldozers or mechanical shovels
No monitor		
Monitor		
Team of one archaeologist		
Team with more than one archaeologist		

Destroyed
Prior to 1975
To bedrock
Not to bedrock

- - Ancient Coast Line — — — The "Ancient Tell" — — Irst MBC city
➡ Roman\Byzantine City — — — Medieval Fortifications

صورة (رقم ١)

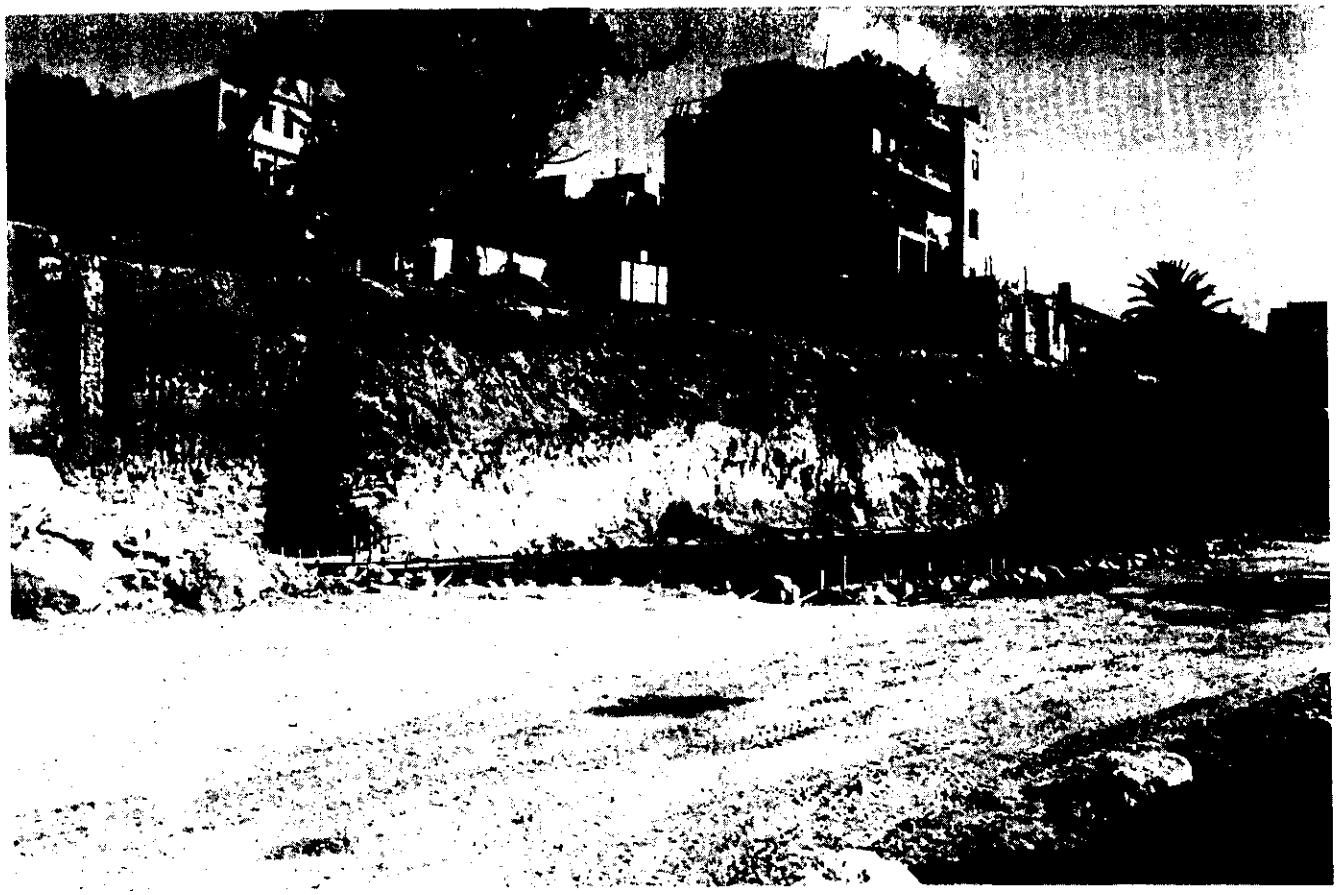

صورة (رقم ٢)

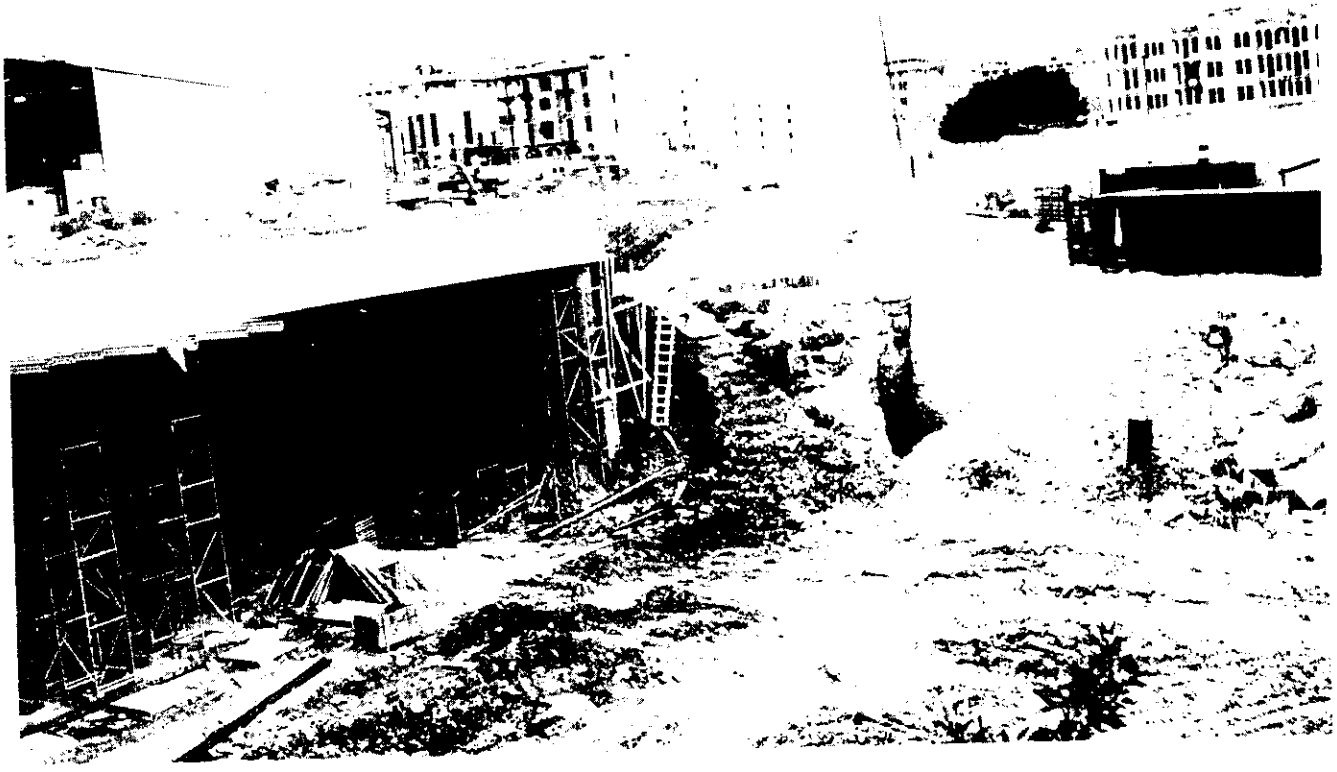

صورة (رقم ٣)

صورة (رقم ٤)

صورة (رقم ٥)

صورة (رقم ٦)

صورة (رقم ٧)

٩٤

صورة (رقم ٨)

٩٥

صورة (رقم ٩)

صورة (رقم ١٠)

صورة (رقم ١١)

صورة (رقم ١٢)

صورة (رقم ١٣)

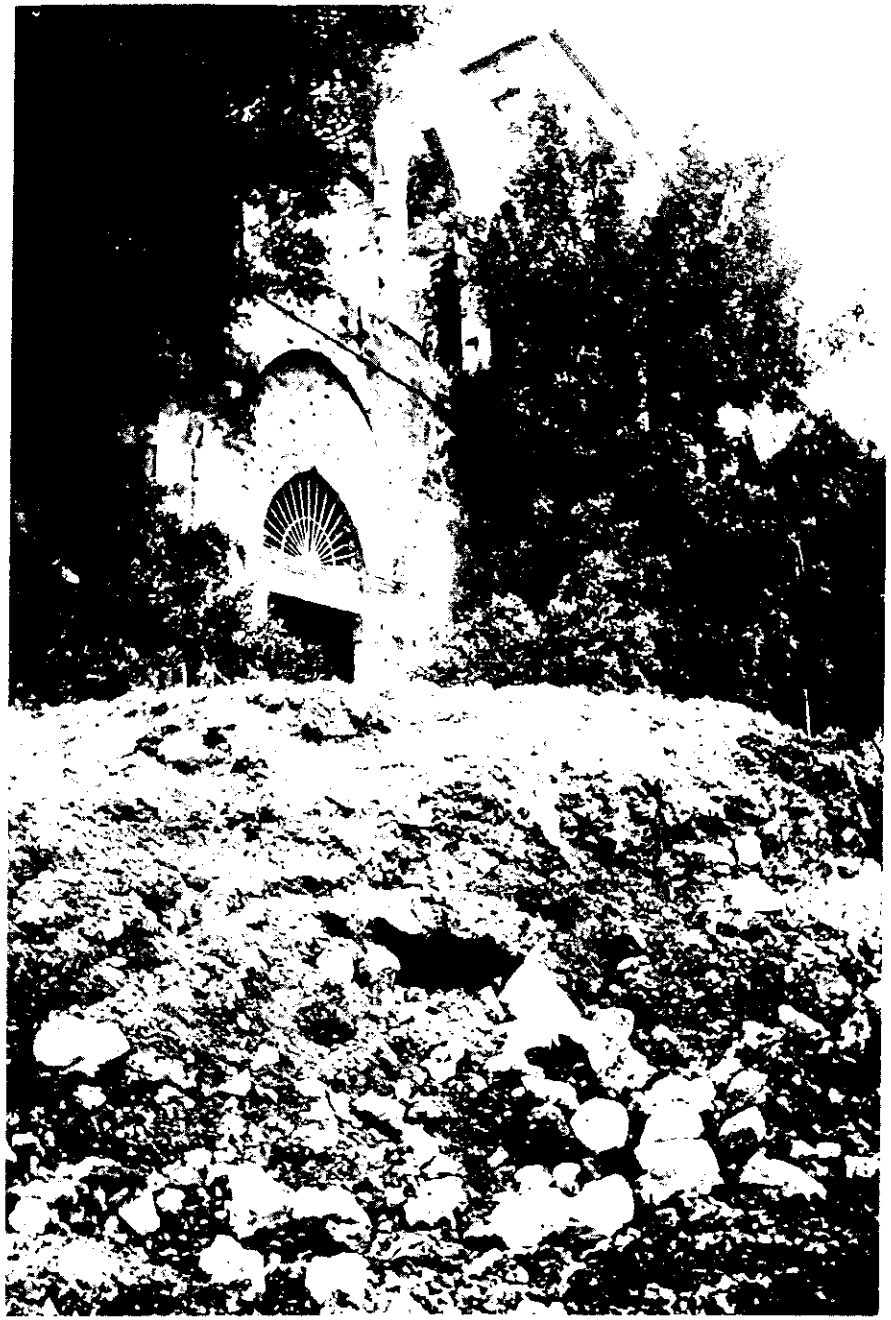

صورة (رقم ١٤)

صورة (رقم ١٥)

١٠٢

صورة (رقم ١٦)

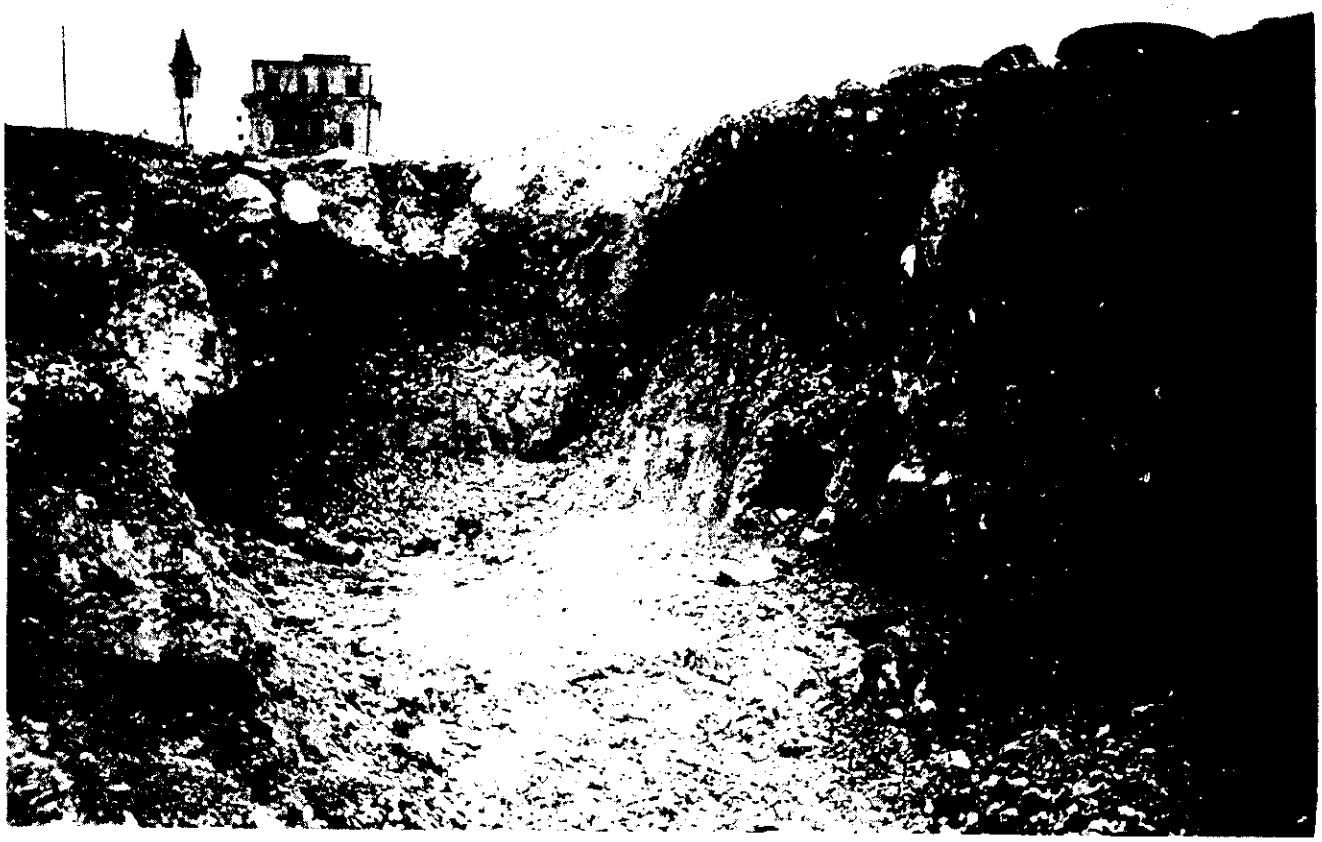

١٠٣

صورة (رقم ١٧)

صورة (رقم ١٨)

صورة (رقم ١٩)

نظرة تاريخية (التاريخ الحديث)

بقلم الدكتور عصام شبارو*

كانت بيروت وستبقى بوجهها التاريخي الحضاري المميز، ملتقى المسيحية والإسلام، عرفت الكنيسة أولاً مع الروم، ثم الجامع ثانياً مع الانتشار العربي سنة ٦٣٤م، عندما تحولت من قرية صغيرة مهجورة إلى مدينة نشأت حول الجامع العمري الكبير الذي يتوسطها، ومنه انطلقت في جميع الاتجاهات، في ظل المبدأ الإسلامي: لا إكراه في الدين.

وتمسكت بيروت بهذه الهوية، رغم الحكم الصليبي الذي استمر ١٧١ سنة (١١١٠ ـ ١٢٩١م)، منها عشر سنوات فقط (١١٨٧ ـ ١١٩٧م) عاشتها متحررة من هذا الحكم بفضل الناصر صلاح الدين الأيوبي. واستمرت هذه الهوية رغم حكم سلاطين المماليك الذي استمر قرنين وربع القرن (١٢٩١ ـ ١٥١٦م)، ثم حكم سلاطين بني عثمان طيلة أربعة قرون متتالية (١٥١٦ ـ ١٩١٨م).

ومن هذا المنطلق، تتبعت المعالم التاريخية التي تميزت بها بيروت خلال الحكم العثماني، وهو الحكم الذي ظلمه معظم المؤرخين اللبنانيين، فأظهروه وكأنه صفحة سوداء ولت إلى غير رجعة، ويتوجب إزالة جميع رموزها.

والحقيقة أن الحكم العثماني يمثل بدوره، صفحة حضارية، وما عاناه العرب كان في القرن التاسع عشر، نتيجة الأطماع الأوروبية التي أسفرت عن وجهها منذ الحملة الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت (١٧٩٨ ـ ١٨٠١) التي مهدت لاقتطاع أجزاء واسعة من الوطن العربي. فاحتلت فرنسا الجزائر سنة ١٨٣٠ وتونس سنة ١٨٨١، واحتلت بريطانيا مصر سنة ١٨٨٢ والسودان سنة ١٨٩٨، وعملتا معاً على إنشاء متصرفية جبل لبنان سنة ١٨٦٠ ودعم تأسيس المستعمرات اليهودية منذ سنة ١٨٨٢ تمهيداً لإنشاء وطن قومي

* أستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية.

لليهود في فلسطين[١].

ومع ذلك كانت محاولات عثمانية متعددة للنهوض والإصلاح، لكن سيطرة جمعية الاتحاد والترقي التي أعقبت عهد السلطان عبد الحميد الثاني منذ سنة ١٩٠٨، هي التي باعدت بين العرب والأتراك، وخاصة بعد تسليمها ليبيا لإيطاليا سنة ١٩١٢، واتّباعها سياسة التتريك.

كما أن معظم ما تبقى من تراث بيروت في معالم واضحة، منذ أقدم العصور حتى اندلاع الحرب الأهلية سنة ١٩٧٥، يعود إلى هذه الحقبة العثمانية التي يمكن التوقف معها عند أربع محطات تاريخية تمثل معاً تاريخ بيروت الحديث.

المحطة الأولى، عاشتها بيروت مع الأمير فخر الدين المعني الثاني وعلى فترتين، الأولى (١٥٩٢ ـ ١٦١١م) أعقبت حكم أمراء آل عساف لبيروت (١٥٧٢ ـ ١٥٩٠م) ومن آثارهم فيها سراي الأمير منصور عساف وجامع الأمير محمد عساف «السراي» الذي شيد سنة ١٥٨٧م[٢]، كما سبقت هذه الفترة ولاية الأمير منذر بن سليمان التنوخي (١٦١٦ ـ ١٦٢٢م) وهو الذي بنى جامع النوفرة سنة ١٦٢٠م[٣]. أما الفترة الثانية (١٦٢٢ ـ ١٦٣٢م) فشهدت عودة الأمير فخر الدين من أوروبا، ليتخذ بيروت عاصمة ثانية له، فعرفت معه عصرها الذهبي منذ أن بنى فيها القصر والبرج والحديقة والحمام.

بنى الأمير فخر الدين المعني الثاني، قصره شمال شرق بيروت في المنطقة التي لا تزال حتى يومنا هذا تحمل اسم ساحة البرج وذلك نسبة إلى البرج الذي بناه وهو برج الكاشف الشهير لمراقبة السفن الآتية من البحر ولكشف قوات العدو. وهو برج عال ارتفاعه ستون قدماً. في حين يتألف القصر من غرف كثيرة واصطبلات للخيل مبنية على صفوف عديدة من الأعمدة المربعة، وفي الوسط حديقة البرتقال، إضافة إلى حديقة الوحوش التي أقامها تقليداً لملوك إيطاليا، حتى أصبح قصره أشبه بقصر روماني[٤].

(١) هنري لامنس، مجلة المشرق، العدد ٢٣ (أول كانون الأول ١٨٩٩)؛ عصام شبارو: تاريخ بيروت منذ أقدم العصور حتى القرن العشرين، دار مصباح الفكر، بيروت، ١٩٨٦، ص ٢٠٧.

(٢) صالح لمعي مصطفى: مساجد بيروت، منشورات جامعة بيروت العربية، بيروت، ١٩٦٨، ص ٢٨.

(٣) طنوس الشدياق: أخبار الأعيان في جبل لبنان، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٠، ج ١ ص ١٣؛ عبد الغني النابلسي: التحفة النابلسية، بيروت، ١٩٧١، ص ٤٢.

(٤) عيسى المعلوف: تاريخ الأمير فخر الدين الثاني، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٦، ص ١٩٩ و ٢٥٦ و ٢٥٩؛ محمد كرد علي: خطط الشام، مكتبة النوري دمشق، طبعة ثالثة، ١٩٨٣، ج ٢ ص ٢٥١؛ عصام شبارو: تاريخ بيروت، ص ١٢٧.

وبقي هذا القصر حتى سنة ١٨٢٧.

وقد شاهد الرحالة النابلسي حمام الأمير فخر الدين أثناء زيارته بيروت سنة ١٧٠٠م. أما غابة الصنوبر في ضاحية بيروت جنوباً، فقد جدد زرعها في عهده لتقي المدينة من تيار الرمل[٥]، ولم يكن أبداً أول من زرع هذه الغابة (حرج بيروت) كما ظن ڤولني وموندل ولامارتين وغيرهم ممن زار بيروت.

كما عرفت بيروت بقلعتها أي «حبس بيروت» أو «حبس القلعة»[٦]، حيث يتم التوقيف والسجن. وفي عهده دخلت الإرسالية الكبوشية. وساهم الخبراء الإيطاليون في تحصين بيروت وتجميلها وتصميم منازلها بواجهات من ثلاث قناطر لدخول الهواء والشمس، وكذلك في غرس حدائقها وتشييد مبانيها العامة. فأصبحت بيروت مطمح أنظار السياح والرحالة، فجنت فوائد عمرانية واقتصادية، أعادت لها ولو لفترة قصيرة لم تتجاوز العشر سنوات، المجد الذي عرفته زمن الرومان.

ورغم هزيمة الأمير فخر الدين وتراجع بيروت، فقد استمر بناء الجوامع والكنائس. ففي سنة ١٦٦١م، وكانت بيروت سنجقاً يتبع ولاية صيدا، بني جامع الخضر[٧] وكنيسة مار جرجس للروم الأرثوذكس.

المحطة الثانية، عاشتها بيروت مع الحكم المصري (١٨٣٢ ـ ١٨٤٠)، في ظل وحدة مصر وبلاد الشام التي أقامها محمد علي باشا بعد نجاح حملة ابنه إبراهيم باشا، ودخوله بيروت من باب الدركاه. ومع هذا الحكم المصري، فقد سور بيروت مع أبوابه السبعة (الدركاه، يعقوب، إدريس، السنطية، الدباغة، أبو النصر، السرايا) الدور الذي لعبه في انغلاق بيروت عندما كانت تابعة لولاية صيدا ومركزها عكا (١٧٧٦ ـ ١٨٣١)، حيث كانت عبارة عن مدينة صغيرة تمتد داخل هذا السور الذي جدَّد بناءه أحمد باشا الجزار خلال سيطرته على بيروت (١٧٧٦ ـ ١٨٠٤م). ويبلغ ارتفاع هذا السور حوالى خمسة أمتار بسماكة أربعة أمتار عند القاعدة وثلاثة أمتار عند القمة. وكان يحيط بمنطقة طولها ٥٧٠ متراً من الشمال إلى الجنوب وعرضها ٣٨٠ متراً من الشرق إلى الغرب، ومساحتها ٢١٦٦٠٠ متراً مربعاً.

(٥) عيسى المعلوف: تاريخ الأمير فخر الدين، ص ٢٦٠.
(٦) أحمد الخالدي الصفدي: تاريخ الأمير فخر الدين، ص ٩٤.
(٧) محمد كرد علي: خطط الشام، ج ٢ ص ٢٦٢.

وعمل إبراهيم باشا على انفلاش البيروتيين خارج السور، وطبق الأفكار الحديثة في الإدارة والحكم، فعرفت بيروت مجلس الشورى وديوان الصحة وديوان التجارة ونظام الشرطة والمحجر الصحي (الكرنتينا) سنة ١٨٣٤م[٨]، والذي بني ضمن محيطه جامع خالد بن الوليد سنة ١٨٣٩، وكذلك كنيسة القديس مار مخايل المجاورة. وزيد غرس أشجار الصنوبر في حرج بيروت الذي تحول إلى حرج كبير.

المحطة الثالثة، تمثل بداية مدينة بيروت الحديثة (١٨٤١ ـ ١٨٨٨م)، وذلك منذ انتهاء الحكم المصري سنة ١٨٤٠ على يد التحالف الأوروبي بزعامة بريطانيا[٩]. وقد أدى هذا التحالف إلى تهدم سور بيروت تهدماً يكاد يكون كاملاً، وتهدم معه برج الكاشف[١٠] الذي بقيت جدرانه حتى أزيلت سنة ١٨٧٤ (باستثناء قاعدة زاويته الشرقية الجنوبية). وقد سهل ذلك كله، خروج بيروت من داخل سورها، وازدياد اهتمام الدول الأوروبية، فكان ذلك حافزاً على اهتمام السلطنة العثمانية بدورها، فجعلت بيروت مركزاً لولاية صيدا (١٨٤١ ـ ١٨٦٤م) ثم لواء يتبع ولاية سورية (١٨٦٤ ـ ١٨٨٨م).

وقد تميزت هذه المحطة الثالثة، ببناء الفنادق في الزيتونة منذ سنة ١٨٤٣[١١]، عندما أنشئت لوكاندة أنطونيو بيانكي، كما أنشىء أوتيل أوروبا سنة ١٨٤٩، فأوتيل الشرق الكبير (بسّول) وأوتيل العالم سنة ١٨٦٧م، ثم أوتيل كونتيننتال الذي تحول فيما بعد إلى أوتيل نورماندي وعرفت المنطقة التي يقع فيها باسمه... أما أول مسرح عربي فأنشىء سنة ١٨٥٠ في محلة الجميزة خارج باب السراي وهو مسرح مارون النقاش.

ثم بدأ التنافس في تنفيذ المشاريع الإنمائية والعمرانية، فأنشأت السلطنة العثمانية مبنى القشلة «السراي الكبير» (١٨٥٣ ـ ١٨٥٦م) ويجاوره المستشفى العسكري (١٨٦١ ـ ١٨٦٥م)[١٢]، ومبنى البريد قرب المرفأ سنة ١٨٦٧، والسراي الصغير في ساحة البرج سنة ١٨٨٣، وأمامه حديقة الحميدية سنة ١٨٨٤.

وبرزت إلى جانب هذه المباني العثمانية، مباني الإرساليات التبشيرية الأجنبية، مثل دير وميتم راهبات اللعازارية (١٨٤٥ ـ ١٨٦٠)، والكنيسة الإنجيلية الوطنية سنة

(٨) إدوار روبنسون: يوميات في لبنان، دار المكشوف، لبنان ١٩٤٩، ج ١ ص ٧٣ و٧٤.
(٩) عصام شبارو: تاريخ بيروت، ص ١٥٤ ـ ١٥٦.
(١٠) أوراق لبنانية، م ١ ص ٢١.
(١١) عصام شبارو: تاريخ بيروت، ص ١٨٠.
(١٢) Fouad Debbas: Beyrouth Notre Mémoire, Paris, 1986, p. 95.

١٨٦٩ وبجانبها برج ساعة الأميركان والدرج العريض الذي عرف بدرج الأميركان ويؤدي إلى ساحة عصور، دون إغفال كنيسة مار جرجس المارونية الجديدة سنة ١٨٨٤ والتي بدت وكأنها تنافس الروم الأرثوذكس في الانتماء إلى بيروت.

ومع تواصل الانتشار السكاني نحو الضواحي القديمة التي تحولت إلى أحياء جديدة داخل بيروت، تابع البيروتيون بناء الجوامع[١٣] والكنائس في هذه الأحياء، مثل جوامع زقاق البلاط سنة ١٨٦٠ والبسطة التحتا سنة ١٨٦٥ وعلم الشرق «الأشرفية» سنة ١٨٧٩ ورأس النبع سنة ١٨٨٢ والمصيطبة سنة ١٨٨٤ وعين المريسة سنة ١٨٨٧، في حين شيدت كنيسة سيدة النياح للروم الأرثوذكس سنة ١٨٦٠.

أما المحطة الرابعة، فتوجت معها بيروت مركزاً لولاية جديدة تحمل اسمها هي ولاية بيروت (١٨٨٨ ـ ١٩١٨م). وفيها استمر تطور ساحة البرج التي تحولت إلى مركز للملاهي والمقاهي والمطاعم والمسارح. فاشتهر مقهى «القزاز» الشهير بشبابيكه الزجاجية يقصده قبضايات بيروت، ومقهى كوكب الشرق، ومسرح زهرة سوريا، ومسرح الكريستال وبقربه مقهى المرصد الذي تحول إلى ملهى الكاريون، ومسرح الشادوفر. وكذلك اشتهرت مثل هذه المقاهي والملاهي حول خليج الزيتونة الذي يعتبر أجمل خليج بيروتي، فكان مقهى الحاج داوود ومقهى البحرين وأحدثها مقهى الحمراء... إلى جانب الفنادق والملاهي والحمامات البحرية...

وبعد تدشين برج الساعة في مقابل القشلة سنة ١٨٩٨م، شهدت سنة ١٩٠٠م وحدها تدشين المحطة البحرية ومحلات أوروزدي بك، ثم بناء السبيل الحميدي في ساحة عصور. وفي سنة ١٩٠٦، شيد البنك العثماني بهندسة معمارية أوروبية[١٤].

وظهرت أجمل المباني العثمانية خارج وسط بيروت مثل المدرسة السلطانية[١٥] في الباشورة سنة ١٨٨٣، والمدرسة الرشدية العسكرية[١٦] في حوض الولاية سنة

(١٣) عبد الرحمن الحوت: الجوامع والمساجد، بيروت، ١٩٦٦، ص ١٨؛ صالح لمعي مصطفى: مساجد بيروت، ص ٩٢ و ١٠٢.

(١٤) F. Debbas: Beyrouth «Notre Mémoire», p. 31, 34, 92؛ أوراق لبنانية، م ٣ ص ٩٠ و ٢٥٣؛ عصام شبارو: تاريخ بيروت، ص ٢١٩.

(١٥) تحولت المدرسة السلطانية إلى كلية المقاصد للبنات منذ سنة ١٩٢٦.

(١٦) تحولت المدرسة الرشدية العسكرية إلى مدرسة حوض الولاية الرسمية للصبيان وقد استمر اسم «العسكرية» يغلب عليها حوالي نصف قرن. وفي سنة ١٩٨٠ تحولت إلى ثانوية حوض الولاية الرسمية للبنين.

١٨٨٥، ومدرسة وحديقة الصنائع ويجاورهما المستشفى الحميدي سنة ١٩٠٧[١٧].

ولا يختلف طابع هذه المباني الجميلة وهي من المباني القرميدية، عن مباني المدارس والكليات التابعة للإرساليات التبشيرية الأجنبية التي شيدت في أواخر الحقبة العثمانية أيضاً، وفي طليعتها الكلية السورية الإنجيلية سنة ١٨٦٦ وكلية القديس يوسف سنة ١٨٧٥.. وكذلك مباني المدارس الأهلية مثل المدرسة البطريركية سنة ١٨٦٥ ومدرسة الثلاثة أقمار سنة ١٨٦٦ ومدرسة الحكمة سنة ١٨٧٥...

يضاف إلى ذلك أجمل الدور والقصور، مثل دار سلام في المصيطبة سنة ١٨٥٣ وقصر القنطاري وقصر ليسيه عبد القادر سنة ١٨٦٠، وقصر سرسق سنة ١٨٦١ وقصر بسترس ودار العرداتي سنة ١٨٧٠ ودار بيهم (الداعوق اليوم) سنة ١٨٧٤ وقصر جنبلاط سنة ١٨٩٧ ودار سرسق (تحول إلى متحف) سنة ١٩١٣... فضلاً عن أجمل المباني القرميدية التي كانت تزين شاطىء عين المريسة مثل منزل آل غندور ومنزل آل سجعان[١٨]... أو في المصيطبة مثل منزل آل الحص[١٩].

وانطلق الترامواي الكهربائي (الترام) منذ ١٧ نيسان ١٩٠٩ يربط أحياء المدينة الجديدة لتلتقي خطوطه الحديدية في وسط بيروت القديمة، هذا الوسط الذي تحول بدوره إلى مركز تجاري هام يضم عشرات الأسواق المختلفة التي يشكل المرفأ محورها الأساسي، منها ما يحمل أسماء المواد الغذائية مثل: الخبز واللحامين والخضرة والقطايف والأجبان والألبان... ومنها ما يحمل أسماء المهن الحرفية والصناعية مثل القزاز والحدادين والنجارين والمنجدين والنحاسين والصاغة... ومنها ما يحمل أسماء بعض العائلات مثل أياس والطويلة والجميل وسرسق وسيّور... أما الأسواق التي كانت تعج بالناس فهي الفشخة والبازركان وأبو النصر؛ ثم أضيف إليها سوق الهال سنة ١٩١٦.

والحديث عن الإصلاحات العمرانية التي عرفها وسط بيروت، يبدأ منذ اندلاع

(١٧) تحولت مدرسة الصنائع إلى كلية الحقوق التابعة للجامعة اللبنانية، في حين تحول المستشفى الحميدي إلى مقر رئاسة مجلس الوزراء.

(١٨) عصام شبارو: تاريخ بيروت، ص ١٧١. وقد أزيل هذان المنزلان بهدف إنشاء وصلة كورنيش عين المريسة.

(١٩) تحول هذا المنزل إلى مركز للمعهد العالي للدراسات الإسلامية التابع لجمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت، منذ سنة ١٩٨٧. وعميد هذا المعهد هو الدكتور هشام نشابة.

الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤، عندما انتهز الفرصة والي بيروت بكر سامي بك، وحصل على قرار بمباشرة هدم بعض الأسواق القديمة من أجل فتح الشوارع العريضة ابتداء من المرفأ حيث سوق الحدادين (اللنبي فيما بعد) حتى ساحتي البرج وعصور. وقد افتتح الوالي عملية هدم أول حجر في ٨ نيسان ١٩١٥، وبذلك تم هدم مائة وأربعين مخزناً وتسعين بيتاً[٢٠]. ثم عين مكانه عزمي بك والياً على بيروت، فتابع الإصلاحات العمرانية منذ وصوله بيروت في ٨ تموز ١٩١٥، لتعرف هذه الإصلاحات باسمه «إصلاحات عزمي بك». وتألفت لجنة تضم رئيس بلدية بيروت عمر الداعوق وأنطوان عرب وحسن القاضي مهمتها وضع نماذج للدور الجديدة المنوي إنشائها. ومع ذلك فإن إصلاحات عزمي بك تمثلت بالهدم فقط لأن البناء لم يبدأ إلا بعد هزيمة الدولة العثمانية وانسحابها من بيروت سنة ١٩١٨. لذلك يمكن القول أن عملية الهدم تعتبر المرحلة الصعبة في تحقيق الإصلاحات نظراً لصعوبة الاتفاق مع أصحاب العقارات، وهو أمر يبدو شبه مستحيل لولا الأحكام العسكرية التي كانت قائمة بسبب الحرب. وبذلك جرى إزالة ثلاثين سوقاً وعشرين محلة وحارة سكنية، وتركز الهدم على مجمل أسواق الحرف اليدوية المهنية.

والجدير بالذكر، أن الوالي الجديد عزمي بك، هو الذي أقام «طوق الحديقة» داخل حرج بيروت سنة ١٩١٧، ليتحول مع الانتداب الفرنسي (١٩٢٠ ـ ١٩٤٣) إلى قصر الصنوبر، حيث أقام المفوض الفرنسي الجنرال غورو، وأعلن فيه ولادة دولة لبنان الكبير في أول أيلول ١٩٢٠.

مع الانتداب الفرنسي، تابع الفرنسيون إصلاحات عزمي بك، وقطفوا الثمار مع بروز شوارع محورية جديدة حملت أسماء قادة عسكريين وسياسيين معظمهم من الفرنسيين أمثال فوش، ويغان، غورو، مونو، كليمنصو... وأبرز هذه الشوارع، وهو يؤدي إلى مرفأ بيروت، حمل اسم الجنرال الإنكليزي «اللنبي». وبتخطيط شعاعي تقليداً لباريس مصغرة، كانت ساحة النجمة وبرز معها شارع المعرض الذي حمل هذا الاسم منذ افتتاح معرض بيروت في ١٥ نيسان ١٩٢١. وقد هدم من أجل فتح هذا الشارع باب الدركاه وجامع الدركاه والحمام التركي والقوس الروماني. كما ظهر مبنى التياترو الكبير سنة ١٩٢٣ واستمر البيروتيون يلفظون اسمه بالتسمية الفرنسية «غراند

(٢٠) إبراهيم كنعان: بيروت بين ١٨٧٠ و١٩٦٢، من كتاب بيروت في التاريخ، بيروت، ١٩٦٣، ج ٢ ص ١٥٢.

تياتر». وشيد مبنى المالية القديم سنة ١٩٣١ ومبنى بلدية بيروت سنة ١٩٣٢ ومبنى البرلمان في ساحة النجمة سنة ١٩٣٣ ليواجه ساعة العبد سنة ١٩٣٥.

وبذلك استمر التطبيع الغربي لوسط المدينة، في النمو العضوي إبان الانتداب الفرنسي مع قيام بيئة معمارية تتناسب والطراز الفرنسي الجنوبي أكثر منه مع النمط الشرقي الأصيل.

وسواء في عهد الانتداب الفرنسي (١٩٢٠ ـ ١٩٤٣) أو الاستقلال (١٩٤٣ ـ ١٩٧٥)، فإن عملية الإصلاحات العمرانية أزالت بعض الرموز أو المعالم التي عرفتها بيروت في تاريخها الحديث، فسقط مقهى كوكب الشرق متهدماً سنة ١٩٣٤، وتحولت المقابر الإسلامية الثلاث: الخارجة والغرباء والمصلى إلى مباني وزارة الداخلية سنة ١٩٤٠ والريفولي سنة ١٩٤٩ والجزيرة ثم بيبلوس سنة ١٩٦٢. كما أزيل مبنى السراي الصغير سنة ١٩٤٦ واختفت معه الحديقة الحميدية في ساحة البرج. وأزيل سوق الهال من ساحة عصّور، في حين نقل السبيل الحميدي المواجه له ليوضع داخل حديقة الصنائع. وأقيم مبنى الأوبرا في ساحة البرج مكان قسم من الاصطبلات التي كانت تابعة لقصر الأمير فخر الدين المعني الثاني، في حين شيد مبنى المتروبول فوق ما تبقى من برج الكاشف وهو قاعدة زاويته الشرقية الجنوبية. وهدمت سينما رويال وهي أشهر دار سينما خلال ربع قرن (١٩٢٥ ـ ١٩٥٠) من أجل توسعة الشارع الذي حمل اسم الشيخ بشارة الخوري[٢١].

رغم ذلك كله، تعطل المشروع الفرنسي الطموح، فلم يشمل وسط بيروت بأسره، وبقيت الأسواق القديمة القائمة بين شارع المعرض وساحة النجمة من جهة وبين ساحة البرج من جهة ثانية، فضلاً عن بعض المباني العثمانية داخل ساحة البرج بالذات، دون إغفال مباني الجوامع والكنائس التي لم يطالها الهدم، وإن كان هذا الهدم لم يوفر زاوية من الزوايا الدينية العديدة التي كانت منتشرة وسط بيروت وفي مقدمها زاوية الإمام الأوزاعي (٧٠٧ ـ ٧٧٤م)، وباستثناء زاوية ابن عراق (توفي سنة ١٥١٧م) التي كانت مختبئة وسط السوق حتى عثرت عليها صدفة جرافات مجلس الإنماء والإعمار سنة ١٩٩٢، وهي تنفذ المرحلة الثانية من مشروع الهدم والردم المعاصر تمهيداً لتنفيذ مشروع إعادة إعمار الوسط التجاري. وكانت المرحلة الأولى قد نفذتها شركة أوجيه وهي تقوم بتنظيف هذا الوسط من ركام الحرب التي عصفت به، في حين نفذت شركة

(٢١) سعد الدين فروخ: الفجر الصادق للجنة تعليم أبناء المسلمين في القرى، بيروت، ١٩٩٤، ص ١٣.

سوليدير المرحلة الثالثة منذ سنة ١٩٩٤ لتختفي معها جميع الأسواق القديمة الشهيرة (النورية، سرسق، الصاغة، أياس، الطويلة، الجميل...)، ولتظهر الساحة الكبيرة الفارغة التي ابتلعت ساحة البرج وجميع المباني التي كانت قائمة حولها باستثناء مبنى الأوبرا. كما ظهرت جزيرة النفايات وأكوام الردم في خليج الزيتونة الذي اختفت معالمه.

مع ذلك، لا يمكن نكران دور حرب السنتين (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦) في تنفيذ «مشروع الهدم والردم المعاصر»، وهي الحرب التي وضعت بسببها كتاب تاريخ بيروت سنة ١٩٨٦، وكان أول ما كتبت في مقدمته خمسة أسطر جاء فيها:

«دمرت حرب السنتين ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، المنطقة التي كانت تقوم عليها مدينة بيروت القديمة داخل سورها وأبوابها وأبراجها وقلعتها، وأتت على أسواقها ومتاجرها ومظاهر الحياة فيها. وكأن الهدف الحقيقي هو القضاء على تراث وحضارة هذه المدينة العريقة، وذلك باستئصال ماضيها، وتغيير بنيتها البشرية والاقتصادية والثقافية، حتى تصبح قرية صغيرة يطويها النسيان».(٢٢)

وإذا كانت عشرات الأصوات قد تنادت منذ انتهاء الحرب سنة ١٩٩٠، للحفاظ على الأبنية التراثية في بيروت بخاصة وسائر المناطق اللبنانية عامة، فإنني أعود وأكرر أن أقدم الأبنية وأجملها داخل وسط بيروت أو خارجه هي التي شيدت أواخر الحقبة العثمانية، ومعظمها من المباني القرميدية.

على كل، فإن تدمير وسط بيروت، أدى إلى قيام مراكز تجارية جديدة، سواء في شرق المدينة أو في غربها وحتى في ضواحيها... بعد أن قضى على التمركز المالي والإداري والتجاري الذي كان قبل اندلاع الحرب سنة ١٩٧٥، يجمع اللبنانيين على اختلاف مناطقهم وانتماءاتهم. وقد بدت أهمية هذا الوسط كونه يتمركز قرب مرفأ بيروت المشرع على حوض البحر المتوسط وفيه أهم المرافىء العربية والأجنبية، وكونه يمثل المدينة القديمة التي تربط ما بين هذا الحوض وعواصم المشرق العربي من جهة ثانية.

الحقيقة أن إعادة إعمار وسط بيروت، يعتبر نقلة نوعية وتاريخية في التخطيط المديني، لم تشهد أية عاصمة عربية أو أجنبية مثيلاً له. ولكن ما يقلق البيروتيين بخاصة واللبنانيين عامة، أمرين لا ثالث لهما، أولهما الغبن الذي لحق بأصحاب الحقوق من

(٢٢) عصام شبارو: تاريخ بيروت، ص ٥.

ملاكين ومستأجرين داخل الوسط التجاري وقد وجدوا حقوقهم تتحول إلى أسهم في شركة سوليدير، قيمتها المالية أدنى بكثير من الثمن الحقيقي، فشعروا وكأن حقوقهم قد تعرضت للسلب والسرقة على يد هذه الشركة، خاصة عندما شاهدوا وزارة المهجرين تتعامل مع المئات من المحتلين للشقق السكنية داخل الوسط نفسه أو في خارجه، بأسلوب آخر جنى منه هؤلاء «المحتلون» مبالغ مالية كبيرة فاقت ما خصص لأصحاب المنازل المحتلة نفسها، وتخطت بكثير ما خصصته الشركة العقارية لأصحاب الحقوق داخل الوسط التجاري وفي وادي أبو جميل الذي أطلق عليه اسم «وادي الذهب» لكثرة ما جناه كل محتل. أما الأمر الثاني فيتمثل بالدعوة إلى إعادة إعمار وسط بيروت بما يتناسب مع هوية هذه المدينة في التخطيط المديني بحيث لا يكون إلا تجديداً لهذه الهوية التي فشلت الحرب في القضاء عليها، وإلى إعادة جميع المراكز المالية والإدارية والتجارية إلى داخل هذا الوسط لتحيط بمقري مجلس النواب في ساحة النجمة ومجلس الوزراء في السراي الكبير، وما يمنع تحول القصر الجمهوري بدوره إلى مركزه الحقيقي داخل الوسط، حيث يصح عندها إطلاق إسم «بيروت القديمة» على وسط بيروت تيمناً بالمدن القديمة في معظم العواصم التاريخية، وإن كانت هذه الـ «بيروت القديمة» ستكون من أحدث المدن، ولكن مع الحفاظ على أصالتها التاريخية إذا ما علمنا أنها أقدم عاصمة في التاريخ، ومع التمسك بهويتها العربية، علّها تجمع من جديد، ولو بعد سنوات طويلة، ما فرقته الحرب الطويلة.

التوصيات

يوصي المجتمعون:

١ ـ بضرورة التنسيق الوثيق بين مختلف الأجهزة العاملة في إعمار وسط مدينة بيروت مع الأخذ في الاعتبار تكامل الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والإنمائية في عملية إنماء المدينة.

٢ ـ بضرورة الإشراف والمراقبة الدقيقة على الحفريات الأثرية التي تجري في وسط بيروت بحيث تصان الآثار الموجودة وتتم المحافظة على البعد الثقافي لإعمار وسط بيروت وذلك عن طريق زيادة عدد المتخصصين في الحفاظ على الآثار للعمل بالتعاون الوثيق مع الجهات المسؤولة عن الحفريات في وسط بيروت.

٣ ـ بضرورة توسيع أجهزة إدارة التنظيم المدني لتكون أكثر قدرة على القيام بمهمتها في الحفاظ على القواعد الأساسية الواجب مراعاتها في إعمار الوسط التجاري لمدينة بيروت.

٤ ـ بضرورة الحفاظ على المباني الأثرية الباقية في وسط مدينة بيروت وخارج هذا الوسط ووضع ثبت كامل لها والعمل على اعتبارها جزءاً من تراث بيروت الذي يحميه قانون تصنيف المباني الأثرية.

٥ ـ بضرورة تعزيز دور اللجنة الوطنية للأونسكو في المشاريع التي تتعلق بالحفاظ على الهوية الثقافية لمدينة بيروت وخاصة في المشاريع التي تمولها الأونسكو كلياً أو جزئياً.

٦ ـ بضرورة إعطاء البعد الثقافي والاجتماعي لإعمار وسط بيروت أهمية خاصة في عمليات الإعمار والإنماء وذلك باعتبار أن الحفاظ على الجانب الإنساني هو الأهم في عملية الإعمار.

فهرس المحتويات

I ـ تقديم الدكتور هشام نشابه ـ الأمين العام للجنة الوطنية اللبنانية للتربية والعلم والثقافة ٥

II ـ كلمات الافتتاح: ٧

ـ كلمة معالي وزير الثقافة والتعليم العالي ـ الأستاذ ميشال أده ٩

ـ كلمة مدير مكتب اليونسكو الإقليمي ـ الأستاذ قاسم بن صالح ١٤

ـ كلمة نقيب المهندسين الأستاذ عاصم سلام ١٦

ـ كلمة اللجنة الوطنية اللبنانية للتربية والعلم والثقافة
ألقتها نائب رئيس اللجنة ـ الدكتورة فاديا كيوان ١٨

III ـ المحاضرات: ٢١

ـ نظرة المهندس لإعمار وسط بيروت ـ المهندس المعمار نبيل طباره ٢٢

ـ نظرة التنظيم المدني لإعمار وسط بيروت ـ المهندس سعد خالد ٤٢

ـ نظرة تاريخ الآثار لإعمار وسط بيروت ـ الدكتور حارث بستاني ٥١

ـ نظرة اجتماعية لإعمار وسط بيروت ـ الدكتورة فهمية شرف الدين..... ٥٤

ـ نظرة إنمائية لإعمار وسط بيروت ـ المهندس أسامة قباني ٦٤

ـ نظرة تاريخية (التاريخ القديم) لإعمار وسط بيروت ـ الدكتور ألبير نقاش ٧٢

ـ نظرة تاريخية (التاريخ الحديث) لإعمار وسط بيروت ـ الدكتور عصام شبارو ١٠٦

IV ـ التوصيات ١١٧

٨١٥